وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي
الهاتف :034/22/15/42
الفاكس :034/22/15/47

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية République Algérienne démocratique et

جامعة بجاية
Tasdawit n'Bgayet
Université de Béjaïa

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifiqueUniversité Abderrahmane MIRA – BejaiaFaculté des lettres et des Langues
Département de langue et littératures Arabes Tél: 034/22/15/42Fax: 034/22/15/47

مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس

علم اللغة الاجتماعي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصّص لسانيات عربية

من إعداد الأستاذة
كايسة عليك

السنة الجامعية: 2022 - 2023

مقدمة:

هذه المحاضرات موجّهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص لسانيات عربية، حيث يندرج مقياس علم اللغة الاجتماعي ضمن البرنامج المقرر للسداسي الثاني لطلبة هذا المستوى، وقد تمّ الالتزام بالمحاور المحدّدة في مفردات هذا المقياس، ويتضمّن هذا الأخير أربع عشرة محاضرة، يُستهدف من خلالها تعرّف الطلبة على بعض المفاهيم الأساسية لعلم اللغة الاجتماعي، والقضايا الأساسية التي يعالجها هذا العلم، وتمكينهم من أهم التصوّرات الاجتماعية للغة والتي تطوّرت على مدى قرن من الزمن (من نهاية القرن التاسع عشر مع وايتني إلى غاية الستينيات من القرن العشرين مع اللسانيين الاجتماعيين المعاصرين)، ويتعرّفون كذلك على بعض الدراسات الميدانية التي أجراها هؤلاء لتفسير العلاقة بين التغيرات اللغوية والتغيرات الاجتماعية.

وبما أنّ علم اللغة الاجتماعي من العلوم البينية، يلامس عدة علوم في دراسته للغة ؛ كعلم الاجتماع، والأنتروبولوجيا، وإثنوغرافيا التواصل، وتحليل المحادثات...، فقد تمّ استعراض أهم المحطات التي يلتقي فيها هذا العلم مع العلوم السابقة في دراسته للغة، لغرض تمييز الطلبة بين دراستين أساسيتين لهذه الظاهرة ؛ الأولى هي التي تركز على المكونات الداخلية للغة (الصوتية، الصرفية، النحوية والدلالية)، والثانية تربط البنية الداخلية بالعوامل الخارجية (الاجتماعية والثقافية والدينية والعادات والتقاليد...)، حيث تتضافر جهود علماء كثيرين في المستوى الثاني، من أجل الكشف عن العلاقة بين أنظمة اللغة وأنظمة النسق الاجتماعي، والتفاعل القائم بين هذين الجانبين.

البرنامج

المحاضرة الأولى: علم اللغة الاجتماعي: تعريفه، نشأته، تطوره، واهتماماته.

المحاضرة الثانية: علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي

المحاضرة الثالثة: المسار التاريخي لعلم اللغة الاجتماعي وأهم تصوراته

المحاضرة الرابعة: الأنثروبولوجيا اللغوية وإثنوغرافيا التواصل

المحاضرة الخامسة: اللغة والمجتمع والثقافة

المحاضرة السادسة: الجماعة اللغوية والتنوّع اللغوي

المحاضرة السابعة: التغير اللغوي والتغير الاجتماعي

المحاضرة الثامنة: ظواهر التنوّع اللغوي

المحاضرة التاسعة: التحليل اللساني الاجتماعي للمحادثات

المحاضرة العاشرة: الظواهر السوسيولسانية

المحاضرة الحادية عشرة: الصراع اللغوي

المحاضرة الثانية عشرة: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

المحاضرة01: علم اللغة الاجتماعي: تعريفه وقضاياه وظروف نشأته

إنّ اللغة عنصر جوهريّ وأساسيّ في حياة الأفراد والمجتمعات، وهي المحرّك الأساس لكلّ ما يقوم به الإنسان من أنشطة في حياته، بل هي جزء لا يتجزّأ من دماغه؛ بها يفكّر ويتعلّم ويعبّر ويؤثّر في الآخر، وهي كذلك جزء لا يتجزّأ من حضارة المجتمع الذي يستخدمها وثقافاته وتجاربه وماضيه وحاضره ووعيه الجمعي...الخ، فاللغة باختصار شديد مرآة تعكس حياة المجتمعات على مرّ العصور، والكون الذي منه تنبثق المعرفة بكلّ فروعها وأنواعها.

إنّ أهمية اللغة بالغة، ووظائفها كثيرة ومتنوّعة، ممّا يفسّر سبب تكريس علماء اللغة وقتهم وجهدهم لدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية العجيبة، سعيا للكشف عن حقيقتها وأسرارها، واستنباط قواعدها، ومعرفة كيفية اشتغالها، وتحديد وظائفها، ومعرفة الكيفية التي تؤدي بها هذه الظاهرة وظائفها في سياقات اجتماعية وثقافية ونفسية...، وإلى جانب ما قدّمته اللسانيات العامة من إسهامات عظيمة لتحقيق الأهداف السابقة، فقد تطوّرت حقول معرفية أخرى عديدة أولت قدرا معتبرا من الاهتمام لوظائف اللغة، كلّ حقل يعالج المسألة من زاوية نظر خاصة، أبرز هذه الحقول: "**علم اللغة الاجتماعي**".

1- التعريف بعلم اللّغة الاجتماعي: أو اللسانيات الاجتماعية (la sociolinguistique) كما يعرّفها (B. Spolsky) هي «المجال الذي يدرس **العلاقة** بين اللّغة والمجتمع، وبين الاستعمالات المتنوعة للّغة والبنى الاجتماعية التي يعيش فيها مستعملو هذه اللغة»[1]، ذلك استدراكا لبعض نقائص اللسانيات البنوية التي تدرس اللغة معزولة عن السياق الاجتماعي الذي تجري فيه التفاعلات اللغوية والثقافية، وتفصل نظام اللغة عن التنظيم الاجتماعي، حيث يقرّ رائد اللسانيات البنوية "فرديناند دي سوسير" (Ferdinand De Saussure) في المحاضرات التي نشرها تلامذته سنة 1916، بأهمية الجانب الاجتماعي للغة، قائلا «لم نعد ننظر إلى اللغة على أنّها كائن عضويّ يتطوّر بصورة مستقلة، بل هي نتاج عقل جماعي، لجماعة لغوية»[2].

---

[1]- برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، تر: عبد القادر سنقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص21.

[2]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف غزيز، ط2، دار آفاق عربية، بغداد: 1985. ص23.

يؤكّد سوسير أنّ اللغة «**نظام اجتماعي**»، وهي «نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة»[1]. وهذا الموقف الذي اتّخذه هذا العالم إزاء الظاهرة اللغوية، كما يقول أنطوان مييه (Antoine Meillet) هو بالنسبة لمؤسس اللسانيات الحديثة (أي سوسير) «مجرّد مبدأ عام، أو نوع من الدعوة سيتلقاها بعده العديد من اللسانيين البنويين دون أن يتعاطوا الوسائل الاستكشافية التي تمكّنهم من الاضطلاع بهذا التصريح: نسلم بالطابع الاجتماعي للسان ثمّ ننتقل إلى شيء آخر، إلى لسانيات صورية، إلى اللسان في ذاته ولذاته»[2]، ويسود هذا التفكير إلى غاية الستينيات من القرن العشرين، حيث سيطرأ تغيير ويُستحدث جديد في مسار الدراسات اللسانية، يتمثل في «الاهتمام الواسع والإدراك بأنّ علم اللغة الاجتماعي قادر على كشف الكثير ممّا كان غامضا من طبيعة اللغة وطبيعة المجتمع»[3].

إنّ ما يهمّ من علم اللغة الاجتماعي ليس جانبه النظري، بل الجانب الاختباري (الميداني) الذي يستهدف العلماء والباحثون من خلاله الخروج إلى الميدان لغرض جمع المادة اللغوية، وإجراء تحريات ميدانية في مجتمعات مختلفة؛ منها مجتمعات متحضّرة، وأخرى نائية غريبة ؛ كالدراسات التي أنجزت حول الجماعات التي تقطن شمال غرب أمازون، ومجتمعات نائية أخرى مألوفة، والمسألة المهمّة هي أنّ اهتمامات المتخصصين هي عملية أكثر، فقد أُنجزت مشاريع ذات أهمية بالغة من أجل «دراسة أساليب كلام المجتمعات السّكانية الدنيا»[4]، لذلك نجد العديد من الدّارسين يدرجون علم اللغة الاجتماعي ضمن اللغويات التطبيقية (la linguistique Appliquée) قبل أن يصبح علما مستقلا بذاته في الستينيات من القرن العشرين.

وبناءً على ما سبق، يحدّد هدسون علم اللغة الاجتماعي في كونه «دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع (...) ولذلك فإنّ قيمة علم اللغة الاجتماعي تكمن في قدرته على إيضاح طبيعة اللغة

---

[1]– [1]– فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص28.

[2]– لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر: 2004، ص13

[3]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب: 1990، ص12.

[4]– المرجع نفسه، ص14.

بصفة عامة وإيضاح خصائص محددة للغة بعينها»[1]، حيث اقتنع هدسون بأنّ حقائق اللغة سوف تساعد دارسي المجتمع في فهمهم أكثر لذلك المجتمع، وأنّ اللغة هي من الخصائص الجوهرية التي تميّز المجتمع أكثر، وهي تفوق جميع الخصائص الأخرى في الدور الذي تؤديه في عملية قيام المجتمع بوظيفته.

ويعرّف فيشمان (J. A/ Fishman) علم اللغة الاجتماعي، بأنّه «علم يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني: استعمال اللغة والتنظيم الاجتماعي لسلوك. ويركّز على الموضوعات التي ترتبط بالتنظيم الاجتماعي لسلوك اللغة، وهذا لا يشمل استعمال اللغة فحسب، وإنّما يشمل أيضا اتجاهات اللغة والسلوكات الصريحة تجاه اللغة وتجاه مستعملي اللغة»[2]،حيث إنّ اللغة والمجتمع في ارتباط وثيق وتفاعل مستمر، ويؤكّد فندريس أنّ «في أحضان المجتمع تكوّنت اللغة. وُجدت يوم أحسّ الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم»[3]، ومنذ ذلك الحين ارتبطت هذه الظاهرة اللغوية بالمجتمع الذي نشأت في أحضانه. يقول علي عبد الواحد وافي في هذا الصدد «تتأثر اللغة أيما تأثّر بحضارة الأمة ونظمها، وتقاليدها، وعقائدها، واتجاهاتها العقلية، ونظرها إلى الحياة، وشؤونها الاجتماعية العامة... وما إلى ذلك، فكلّ تطوّر يحدث في ناحية من هذه النواحي، يتردّد صداه في أداة التعبير»[4].

وقد شكّلت اللغة على مرّ العصور وعاءً للفكر ومرآة عاكسةً لثقافة المجتمع وكلّ أحواله وخاضعة، في الوقت ذاته، لشروطه، وتتغيّر تبعا لتغيّراته ؛ وتتطوّر بتطوّره وتنهار بانهياره، تضعف بضعفه وتزاد قوة ونماءً بنهوضه وازدهاره، ولكلّ ما يطرأ من تغيير في البنى الاجتماعية صدى في اللغة، وهذا ما دفع باللساني الاجتماعي الأمريكي وليام لابوف (W. Labov) إلى

---

[1]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، 17.

[2]– صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص15.

نقله عن:

Fishman, J.A. : the sociology of language. An interdisciplinary. Social science approach to language in society Rowley: New Bury House, 1972, p. 1.

[3]– جوزيف فندريس، اللغة، تر: الدواخلي عبد الحميد ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950، ص35.

[4]– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ط2، دار إحياء الكتب العربية، 1998، ص9.

تكريس جهوده للبحث عن الآثار التي تحدثها العوامل الاجتماعية في البنى اللغوية، لا سيما التغيّر الطبقي.

لقد بذل الكثير من اللسانيين الاجتماعيين جهودهم وتفكيرهم لإجراء دراسات ميدانية بحثا عن الحقائق الاجتماعية التي تزيد من فهمهم للظاهرة اللغوية وما يطرأ عليها من التغيير، كما سعى المتخصصون في علم الاجتماع اللغوي بدورهم جاهدين للبحث في حقائق اللغة سعيا لفهم حقائق المجتمع الذي يشكّل موضوع الدراسة عندهم.

وقد اهتمّ اللسانيون الاجتماعيون بدراسة اللّغة في إطارها الاجتماعي لكونها وسيلة التّواصل والتّفاعل الأساسية للإنسان، وظاهرة اجتماعية تنظّم علاقاتها مع ما عداها من الظواهر الثقافية والاجتماعية والفكرية والنّفسية، وبالتالي، فإنّ علم اللغة الاجتماعي، «ينظّم كلّ جوانب بنية اللغة، وطرائق استعمالها التي ترتبط بوظائفها الاجتماعية والثقافية»[1]، ويؤكّد اللسانيون الاجتماعيون وجود ارتباط وثيق بين البنى اللغوية والبنى الاجتماعية، وبالتالي، يسعى هؤلاء إلى «اكتشاف الأسس والمعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك اللغوي مستهدفين إعادة التفكير في المقولات والفروق التي تحكم قواعد العمل اللغوي، ومن ثمّ توضيح موقع اللغة في الحياة الإنسانية»[2]، حيث لا تخضع اللغة لقواعد نحوية وصرفية فحسب، بل تضبطها أعراف الاستعمال والتصرف الاجتماعي، نابعة من عادات المجتمع وتقاليده ومعتقداته وحضارته... الخ، وهناك مسائل كثيرة مرتبطة باللغة يهتم بها علم اللغة الاجتماعية، وهذا ما سيتمّ التركيز عليه في العنصر التالي.

2- **القضايا الأساسية لعلم اللغة الاجتماعي:** يهتم علم اللغة الاجتماعي باللّغة داخل السّياق الاجتماعي للمجتمع الذي يتكلّمها، حيث إنّ اللّغة ليست بنية شكلية فحسب، بل هي سلوك اجتماعي يكتسبه الفرد من المجتمع في سياقات اجتماعية معيّنة، مما اقتضى دراسة هذه الظاهرة في السيّاق الذي انبثقت منه، دون إغفال العناصر الخارجية، خاصة الاجتماعية منها. فاللّغة تتحقق في المجتمع نتيجة التّفاعل اللّغوي والاجتماعي بين المتخاطبين، أي بحضور متكلم

---

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي. مدخل. ط3، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة: 1997، ص41.

[2]- هادي نهر لعيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن: 2009، ص15.

(متكلمين) ومستمع (مستمعين) في موقف لغوي يدور فيه التخاطب والتحاور، وتتوزع فيه الأدوار والوظائف وفق معايير اجتماعية يتقاسمها هؤلاء المتكلمون.

ويهتمّ اللسانيون الاجتماعيون بقضايا متنوّعة، يرتبط أهمها بالجوانب المتعلّقة بالتغيرات اللغوية وعلاقة ذلك بالمتغيرات الاجتماعية، وما يتعلق بالظواهر السوسيولغوية والوضع اللغوي الذي يسود مجتمعا معيّنا، ويهتمّون خاصة باللهجات؛ بنوعيها الجغرافي والاجتماعي، وأثر العاميات السائدة في المحيط في تعلّم اللغة وكذلك في اللغات الرسمية.

ويسعى العلماء والباحثون في هذا المجال لإبراز ذلك **التأثير** والتأثر الحاصل بين **البنية اللغوية** (بكل مستوياتها الصوتية، الصرفية، التركيبية والمعجمية)، **وبقية عناصر البناء الاجتماعي** باعتباره (أي البناء الاجتماعي) نسيجا متكاملا بعناصره الملتحمة فيما بينها لتشكل شبكة متماسكة، محاولا في ذلك الكشف عن الوظائف الاجتماعية والثقافية للغة، وعن القواعد الاجتماعية التي تضبط السلوك اللغوي في جماعة لغوية معيّنة.

ويبحث علم اللغة الاجتماعي في «العوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية التي تحكم تلك العمليات اللغوية وتحدد مسارهما وأدائها لوظيفتها»[1]، كما يبحث في **التّنوّعات اللّغوية** التي يمكن أن تسود مجتمعا واحدا، ووضعية اللّغة المشتركة بين هذه التنوّعات، ويميّز اللسانيون الاجتماعيون الأفراد المختلفين في اللّغة «عن طريق المركز الاجتماعي والتّعليم والمجال الجغرافي، ويهتم علم اجتماع اللغة بالعلاقة بين مثل هذه العوامل الاجتماعية والاختلاف اللغوي»، كما يدرس أيضا مشكلات اللّهجات الجغرافية أو اللّهجات الاجتماعية الطّبقية، من حيث خصائصها الصّوتية والنّحوية والدّلالية وتوزيعها داخل المجتمع، ودلالتها على المستويات الاجتماعية المختلفة، ويبحث في العوائق التي يكون سببها هو الازدواجية اللّغوية أو الثنائية أو التّعددية في المجتمع الواحد، وما يتركه هذا التّعدد من آثار سلبية في حياة المتعلّمين، واللّغة التي يتعلّمونها. كما يسعى هذا العلم لإيجاد الحلول للمشكلات اللّغوية في المجتمع.

[1]– السيّد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية: 1997، ص8.

ومن مهام علم اللغة الاجتماعي أيضا بتوضيح مفهوم المجموعة اللّغوية، وحدود هذه الأخيرة، وعلاقتها بالتنوّع اللّغوي، ومفهوم الثنائية والتعددية والتّخطيط اللّغوي الخ، ومن أكثر المسائل التي يخوض فيها هذا العلم: الصراع اللغوي، وانقسام اللغات، والانتشار اللغوي، واللهجات، وانقراض اللغات، واحتكاك اللغات، والتداخل اللغوي وأسبابه، والتنمية اللغوية، والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، أضف إلى ذلك، اهتماماته بـ:

« *دراسة وضعيات المتكلمين تجاه اللّغات الموجودة (المواقف اللغوية).

* دراسة كيفية توزّع الوظائف السوسيولوجية بين اللغات في سياق معطى.

* دراسة تأثير لغة المحيط السوسيواقتصاديّ على التحصيل الدراسي والاكتساب اللغوي التربوي.

* دراسة تأثيرِ السوسيوثقافي على الاستعمالات اللغوية

*تحليل الخطاب»[1] ... إلى آخر ذلك من القضايا التي لا يمكن فهمها أو الإحاطة بها إلاّ بفهمنا لسياقها الاجتماعي.

وبناء على القضايا المذكورة في الأعلى، وأخرى لم يتم ذكرها، قسَّم اللساني الاجتماعي رالف فاسولد (R. Fasold) سنة 1984، فروع علم اللغة الاجتماعي إلى قسمين كبيرين، وهما:

1- سوسيولسانيات المجتمع (La sociolinguistique de la société) وهذا يقترب ممّا يسميه فيشمان "سوسيولوجيا اللغة" الذي يتضمّن البحث عن العوامل التاريخية التي تتسبب في التّعدّد اللغوي، وأسباب الاختلاف اللغوي، ووضعيات المتكلمين تجاه اللغات المختلفة، ويضمّ كذلك البحث في أشكال التّخطيط اللغوي، وأنماط السياسات اللغوية.

1- سوسيولسانيات اللغة (sociolinguistique de langue) : وهي جوهر اللسانيات الاجتماعية، تربط الأشكال اللغوية (الصوتية، والصرفية، والنحوية والمعجمية) بالمعطيات الاجتماعية، ويستهدف هذا المجال الكشف عن العلاقة بين التغيرات والاختلافات اللغوية والاختلافات والتغيرات الاجتماعية، ويبحث في ما يسميه هايمز باثنوغرافيا التواصل، وهو المجال الذي يشتغل

[1]- محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان: 2015، ص26

على التنظيم الثقافي للاستعمالات اللغوية، ويركّز على علاقة اللغة بالمجتمع، وكل ما يرتبط بتحليل الخطاب[1].

وقد بيّن اللسانيون الاجتماعيون أنّ اللغة ليست مجرّد أداة للتعبير عن الفكر والمشاعر، ولا تقتصر على تحقيق أفعال إنجازية كما يعتقد التداوليون، كما لا تقتصر على أداء الوظيفة الشعرية والميتالغوية وغيرها من الوظائف التي حدّدها رومان جاكوبسن للغة، بل إلى جانب كلّ ذلك، فهي «وسيلة من وسائل تنمية الشخصية الفردية والجماعية على حدّ سواء، وتنمية العلاقات مع الآخرين، والإحالة على الأصل الاجتماعيّ ؛ الطبقيّ والعرقيّ والدّينيّ والجغرافيّ، كما أنّها السبب المباشر في الانتحار والبؤس، والاندماج والرّقيّ الاجتماعييْن، وإحدى الوسائل الحاسمة في ترسيخ الانتماء والعصبية للوطن والأمة والتراث والحضارة»[2]، حيث إنّ التركيز على التأثير والتأثر الحاصل بين اللغة والعوامل الاجتماعية المحيطة بالمتكلمين، ودراسة السياق الاجتماعي الذي يجري فيه التفاعل بين أنظمة اللغة والأنظمة الاجتماعية، يساعد على تفسير مختلف التغيرات والاختلافات التي تطرأ على أنظمة اللغة.

2- العوامل المساعدة على نشأة علم اللغة الاجتماعي:

نشأ علم اللّغة الاجتماعي نتيجة اهتمام العلماء باللّغة كظاهرة اجتماعية، ومحاولة دراستها في علاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، وفحص التّفاعل اللّغوي في المواقف الاجتماعية المختلفة، وقد تطوّر هذا العلم في الستينيات من القرن الماضي كرد فعل على **البنوية** بصفة عامة **والتّوليدية التحويلية** خاصة، حيث كان البنويون **يعنون باللّغة بمعزل عن المجتمع والنّاطقين العاديين**، فكان الهاجس الأوّل لـ (سوسير) هو تحديد موضوع اللّسانيات ومعرفة ماهيتها، أمّا تشومسكي فكان يدرس لغة المتكلّم المستمع المثالي الذي لا وجود له في أي مجتمع مهما كانت ظروفه.

---

[1]- محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص26، 27.

[2]- المرجع نفسه، ص27.

كان تشومسكي يهدف من خلال «تبني نظرية دراسة اللّغة كظاهرة مستقلة عن غيرها، (...) إلى إيجاد بنية نحوية عامة وأساسية والتي تمكنّنا من تعليل نقاط التشابه في بنية العديد من اللّغات دون الحاجة إلى الرجوع إلى السيّاق الاجتماعي الذي تستخدم فيه هذه الأخيرة (...) أمّا بالنسبة للغويين الاجتماعيين، تكمن الحقيقة الأساسية في أنّ اللّغة – أي لغة كانت – مليئة وحافلة بالاختلاف المتناسق، هذا الأخير الذي لا يمكن تعليله إلاّ من خلال اللجوء إلى دراسة القوى والوقائع الاجتماعية بعيدا عن دراسة اللغة في ذاتها»[1]. ومن هنا، فإنّ الاختلاف والتنوّع اللّغوي يشكل نقطة مهمة بالنسبة للّغويين الاجتماعيين، مهتمّين بالتغيّر الآني والتاريخي (الزمني) في الوقت ذاته، وربط التغيّرات اللغوية بالظروف الاجتماعية، حيث يرى هدسون أنّه «لا يوجد شيء يمكن أن نسميه ((الأجرومية المتجانسة)) بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع ككلّ، في حين إنّ المتحدّث يستخدم ((التباين)) القائم في الصيّغ اللغوية أفضل استخدام حتى يحدّد موقعه من المجتمع»[2]، فقد أثبتت التحريات الميدانية التي أجراه لابوف وغيره من اللسانيين الاجتماعيين، أنّه لا وجود لأسلوب كلام واحد، ولا وجود لجماعة لغوية لا يختار أفرادها نوعيّات كثيرة من اللغات، وبالتالي، فإنّه، إذا كان ما يشغل اهتمام البنويين هو البحث عن القواعد المشتركة بين اللغات، فإنّ اللسانيين الاجتماعيين قد كرّسوا جهودهم بحثا عن الاختلاف والتنوّع في اللغة الواحدة.

وانطلاقا ممّا حققته المقاربة اللسانية الاجتماعية من نتائج مبهرة، يدعو هدسون إلى «تجنّب التصورات الخاطئة بأنّ اللغات أنظمة محكمة – كاملة من القواعد مغلقة على ذاتها»[3] مؤكّدا أنّ اللغة تتكون من مجموعة من اللهجات، يمكن إعادة تقسيمها، حتى تصل إلى لهجة الفرد (dialect) تُعدّ نواة أصغر لهجة، ويقصد هدسون بذلك الكلام الفردي، الذي لا يختلف من ناحية النوعية عن الجوانب الأخرى من السلوك الاجتماعي، وأنّه لا يمكن وصف بعض جوانب بناء اللغة إلاّ بالرجوع إلى الكلام على أنّه سلوك اجتماعي في المقام الأوّل[4].

---

[1]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص23.

[2]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص37.

[3]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص36.

[4]– المرجع نفسه، ص37.

لقد نشأ علم اللغة الاجتماعي ليبيّن أنّه لا جدوى من دراسة اللغة بعزلها عن وظائفها التداولية والاجتماعية، وليثبت أنّ اللغة هي أقوى رابط بين أفراد المجتمع، وأعظم قوة تجعل من الأفراد أعضاءً اجتماعيين، وهي الركن الأساس للهوية، ووسيلة مهمة يكيّف بها الفرد سلوكاته وتصرّفاته مع عادات وتقاليد وثقافة المجتمع، وأداة أساسية للتفاعل بين الأفراد والمجتمعات، وبالتالي، لا جدوى من دراسة اللغة وهي معزولة عن وظائفها التواصلية، ولا فائدة من القواعد النحوية إن لم تقترن بالأعراف الاجتماعية والمعايير المتحكّمة في توظيف تلك القواعد في السياقات الاجتماعية المختلفة.

وتعود الاهتمامات الأولى باللغة في إطارها الاجتماعي من جهة، إلى دراسات إثنوغرافيا التواصل، والتي تنحدر مباشرة من الأنتروبولوجيا اللسانية الأجلوساكسونية بزعامة هايمز (Hymes) وقمبرز (Gumperz) بتركيز الاهتمام على مواقف الاتصال والعناصر السوسيوثقافية. ومن جهة أخرى، إلى الدراسات اللغوية الاجتماعية خاصة عند لابوف (Labov) وفيشمان (Fishman)، واهتمامات مختلف الاتجاهات التفاعلية بما في ذلك علم الاجتماع التفاعلي، وتحليل التبادلات من طرف الاثنوميتودولوجيين، والتّحليلات التّفاعلية لسانكلير وكولتار (Sinclair et Coulthard)، وما يسمى حاليا بعلم اللّغة الاجتماعي التّفاعلي الذي يضمّ إثنوغرافيا التواصل.

نصّ للتطبيق:

ما هي أثر العوامل الاجتماعية في خصائص اللغة وتطورها؟

يقول على عبد الواحد وافي في كتابه "**اللغة والمجتمع**": «تتأثّر اللغة أيما تأثر بحضارة الأمة، ونظمها، وتقاليدها، وعقائدها، واتجاهاتها العقلية، ودرجة ثقافتها، ونظرها إلى الحياة، وشؤونها الاجتماعية... وما إلى ذلك. فكل تطور يحدث في ناحية من هذه النواحي يتردّد صداه في أداة التعبير. ولذلك تُعدُ اللغات أصدق سجّل لتاريخ الشعوب: فبالوقوف على المراحل التي اجتازتها لغة ما، وفي ضوء خصائصها في كلّ مرحلة منها، يمكن استخلاص الأدوار التي مرّ بها أهلها في مختلف مظاهر حياتهم.

فكلّما اتسعت حضارة الأمة، وكثرت حاجاتها ومرافق حياتها، ورَقِيَ تفكيرها، وتهذّبت اتجاهاتها النفسية، نهضت لغتها، وسَمَتْ أساليبها، وتعدّدت فيها فنون القول، ودقت معاني مفرداتها القديمة، ودخلت فيها مفردات أخرى عن طريق الوضع والاشتقاق والاقتباس للتعبير عن المسميات والأفكار الجديدة... وهلّم جرا. واللغة العربية أصدق شاهد على ما نقول. فقد كان لانتقال همجية الجاهلية إلى حضارة الإسلام، ومن النطاق العربي الضيّق الذي امتازت به مدنيتهم في عصر بني أمية إلى الأفق العالمي الواسع الذي تحوّلوا إليه في عصر بني العباس، كان لهذين الانتقالين أجلّ أثر في نهضة لغتهم ورقي أساليبها واتساعها لمختلف فنون الأدب وشتى مسائل العلوم.

وانتقال الأمة من البداوة إلى الحضارة، يهذب لغتها، ويسمو بأساليبها، ويزيل ما عسى أن يكون بها من الخشونة، ويكسبها مرونة في التعبير والدلالة (...) إنّ البدوي الذي لم يلهمه شيطانه في مدحه للأمير أحسن من قوله:

أَنْتَ كَالكَلْبِ فِي حِفَاظِكَ للْعَهْـ ـدِ وَكَالتَّيْسِ فِي قِرَاعِ الخُطُوبِ

قد استطاعت قريحته، بعد أن هذبتها حضارة بغداد، أن تجول بمثل:

عيُونُ المَها بَيْنَ الرُّصَافَةِ والجِسْرِ

جَلَبْنَ الهَوَى مِنَ حَيْثُ أَدْرِي وَلاَ أَدْرِي.

ومظاهر النشاط الاقتصادي تطبع اللغة كذلك بطابع خاص في مفرداتها ومعانيها وأساليبها وتراكيبها. ومن ثمّ اختلفت مظاهر اللغة في الأمم والمناطق تبعا لاختلافها في نوع الإنتاج، ونظم الاقتصاد، وشؤون الحياة المادية، والمهنة السائدة (الزراعة، والصناعة، التجارة، الصيد، رعي الأنعام... الخ).

وقد تؤثّر هذه المظاهر في أصوات اللغة نفسها، فقد يؤدي نوع العمل الذي يزاوله سكان منطقة ما إلى تشكيل أعضاء نطقهم في صورة خاصة تتأثر بها مخارج الحروف ونبرات الألفاظ ومناهج التطوّر الذاتي.

وللغة مرآة ينعكس فيها كذلك ما يسير عليه الناطقون بها في شؤونهم الاجتماعية العامة، فعقائد الأمة، وتقاليدها، وما تخضع له من مبادئ في نواحي السياسة والتشريع والقضاء والأخلاق والتربية وحياة الأسرة، وميلها إلى الحرب أو جنوحها إلى السلم، وما تعتنقه من نظم بصدد الموسيقى والنّحت والرسم والتصوير والعمارة وسائر أنواع الفنون الجميلة... كلّ ذلك وما إليه يَصبِغ بصبغة خاصة في جميع مظاهرها: في الأصوات والمفردات والدلالة والقواعد والأساليب... وهلّم جرا. وإليك مثلا درجة القرابة التي تربط الفرد بكلّ من أسرة أبيه وأسرة أمّه. فالأمم التي تسير نظمها الاجتماعية على إنزال هاتين الأسرتين منزلة واحدة تقريبا في درجة قرابتهما للفرد تطلق لغتها كلمة واحدة على كلّ من العمّ والخال oncle, uncle والعمة والخالة tante, aunt وابن العمّ أو العمة وابن الخال أو الخالة cousin وابنة العمّ أو العمة أو ابنة الخال أو الخالة cousine. على حين أنّ الأمم التي تفرّق نظمها الاجتماعية بين هاتين الأسرتين في درجة قرابتهما للفرد تختلف في لغتها الكلمات الدالة على أفراد أسرة الأب عن الكلمات الدالة على أفراد أسرة الأم: العمّ، الخال، العمة، الخالة، ابن العم، ابن العمة، ابن الخال، ابن الخالة، بنت العم، بنت العمة، بنت الخال بنت الخالة...»

مصدر النص: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص9، 12.

المحاضرة 02: علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي

1- **الفرق بين المصطلحين:** يستعمل بعض الباحثين مصطلحي: علم الاجتماع اللغوي (la sociologie de la langue) وعلم اللغة الاجتماعي (la sociolinguistique) للدّلالة على مفهوم واحد، في حين يميّز البعض الآخر بين هذين المصطلحين، ويتمّ هذا التّمييز على أساس «درجة الاهتمام ؛ أي أنّ الفرق بين المدلولين يظهر في التركيز على جانبٍ دون آخر: الاهتمام بالجانب اللغوي، أو الجانب الاجتماعي، كما يظهر الفرق عندما يكون الباحث المعيّن أقدر من صاحبه أو أكثر منه خبرة وأعمق تخصّصا في هذا الجانب أو ذلك، أي الجانب اللغوي، أو الجانب الاجتماعي»[1]. وتكمن أهمية علم اللغة الاجتماعي، حسب هدسون[2]، في قدرته على إيضاح طبيعة اللغة الإنسانية بصفة عامة، وخصائص لغة معيّنة على وجه الخصوص، وبالتالي، فإنّ علم اللغة الاجتماعي هو دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع، وعلم الاجتماع اللغوي هو دراسة المجتمع في علاقته باللغة، فالفرق بين الجانبي، من منظور هدسون، يكمن في الاهتمام الذي يوليه الدّارس للغة والمجتمع، وكذا مهارته في تحليل البنية اللغوية أو البنية الاجتماعية، والباحث في مجال اللغة يركز اهتمامه على المصطلح الأول، لأنّ الثاني يدخله في حقل واسع ليس من أهل التّخصص بتفرّعاته، وهو علم الاجتماع (la sociologie).

2- علم الاجتماع اللغوي: يدرج الباحثون علم اللغة الاجتماعي ضمن فروع علم اللغة، وعلم الاجتماع اللغوي ضمن فروع علم الاجتماع، حيث يأخذ هذا الأخير (أي علم الاجتماع اللغوي) «من نظريات علم الاجتماع وأطره المنهجية أساسه في وصف الظواهر اللغوية وتفسير عمليات التفاعل المرتبطة بها، وعلاقتها بالظواهر الأخرى في نشأتها وتطوّرها، وأدائها لوظائفها بالنسبة للمجتمع والثقافة والشخصية»[3]. ومن القضايا التي يعالجها هذا الفرع، حسب هدسون،

---

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص42.

[2]- هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص ص17.

[3]- السيّد على شتا، علم الاجتماع اللغوي، ص26.

أثر التعدّد اللغوي على النمو الاقتصادي، وما يمكن أن تتبناه الحكومات من السياسات اللغوية دون أن يهتمّ بتوضيح طبيعة اللغة، لأنّ الدراسات الاجتماعية الشاملة، حسب هذا العالم، تترك اللغة دون تحليل.

3- علم الاجتماع وأهم فروعه: «يهتم علم الاجتماع Sociology بدراسة المجتمع وما يسود فيه من ظواهر اجتماعية مختلفة دراسةً تعتمد على أسس البحث العلمي بغية التوصل إلى قواعد وقوانين عامة تفصح عن الارتباطات المختلفة القائمة بينها»[1]، ويهتم هذا العلم بدراسة المجتمع الإنساني، والبحث في العلاقات التي تقوم بين النّاس، وما يترتّب عن تلك العلاقات من ظواهر اجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية وتتغير بتغير الزمان والمكان، ثمّ تُستنبط قوانين علم الاجتماع.

ويشكّل **النّسق الاجتماعي الوحدة الأساسية لعلم الاجتماع،** ويمثل النسق مجموعة من الناس يعيشون معا ويشتركون في مجموعة من الأنشطة، ويرتبطون بروابط وصلات معيّنة؛ منها **اللغة**. ويخلق كلّ نسق اجتماعيّ مجموعة من الظواهر والأحداث، وهي عبارة عن أنماط وأشكال منتظمة من السلوك يفرضها هذا النّسق على أفراد الجماعة، لذلك فإنّ بحوث علم الاجتماع تدرس أمورا قائمة فعلا في الواقع (بحوثه إمبريقية).

وعلم الاجتماع علم شامل وعام، معقّد الموضوع، يرتبط بعلوم إنسانية أخرى، ولا يمكنه أن يتناول الوقائع المحدّدة من خلال علم واحد معيّن من هذه العلوم. فموضوعه هو النّظم الاجتماعية والاقتصادية، كما يتناول الأديان، وعلم النفس، والثقافة، واللغة، وله اهتمامات بالسياسة، والجغرافيا، ومنه انبثقت عدة علوم فرعية، منها: . علم الاجتماع الحقوقي/ علم الاجتماع الاقتصادي / علم الاجتماع الدّيني / علم الاجتماع النّفسي / علم الاجتماع الثقافي / علم الاجتماع التربوي/ علم الاجتماع الجغرافي/ علم الاجتماع السياسي/ **علم الاجتماع**

[1]- محمد صفوح الأرخص، "علم الاجتماع" ضمن المجلدات الصادرة عن الموسوعة العربية (تصنيف: الفلسفة وعلم الاجتماع والعقائد)، المجلّد الأوّل، منشورات جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق 1983-1984. ص379.

اللغوي...الخ[1]، هذا الأخير هو من أهم فروع علم الاجتماع، لكن بعض الدارسين يخلطون بينه وبين علم اللغة الاجتماعي الذي هو فرع من فروع علم اللغة.

6- منهج دراسة اللغة من منظور علم الاجتماع اللغوي: إنّ عالم الاجتماع الذي يهتمّ بالظّاهرة اللغوية وأنماط سلوكها في مجتمع معيّن لا يدرس اللغة في ذاتها أو لذاتها، بل يأخذها على أنّها مادة ثريّة لها أهمّيتها في توضيح الظواهر الاجتماعية وتفسيرها بصورة أدقّ وأعمق، حيث إنّ السلوك اللغوي في نظره لا يعدو أن يكون ضربا من السلوك الاجتماعي وبينهما تفاعل دائم وتبادل في الكشف عن هوّية الأفراد ومواقفهم في مجتمعهم الكبير. فمهمّة علماء الاجتماع في هذه الحالة تُوجَّه في الأساس نحو إلقاء الضوء على **مشكلاتهم** بالاعتماد على اللغة وطرائق توظيفها[2]، يعني أنّ المنهج الذي يسلكه عالم متخصّص في علم الاجتماع في دراسته للغة ليس نفسه منهج اللساني الاجتماعي، لأنّ تخصصّيهْما مختلفان، وأهدافهما كذلك مختلفة، ينطلق الأول من الواقع الاجتماعي إلى الواقع اللغوي، وينطلق الثاني من الواقع اللغوي إلى الواقع الاجتماعي، حيث يستهدف الأول دراسة المجتمع من خلال لغته، فهو يجعل المجتمع أصلا واللغة فرعا، في حين يسعى الثاني للكشف عن تأثير العوامل الاجتماعية في لغة الجماعة، كتأثير العوامل الاجتماعية لطبقات المجتمع في لغة تلك الطبقات، لذلك فإنّ هذا العلم هو جزء من دراسة اللغة، هذه الأخيرة هي الأصل في هذه الحال والمجتمع هو الفرع، ويكون موضوعه الأساس هو الظواهر الاجتماعية، لكن كلا الفرعين يشتركان في اهتمامهما بالظاهرة اللغوية، لذلك لا يفرّق الكثير من الدّارسين بين المصطلحين السابقين.

---

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص43، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص52.

المحاضرة 03: المسار التاريخي لعلم اللغة الاجتماعي وأهم تصوّراته

لم يكن الاهتمام باللغة في علاقتها بالمجتمع وليد الستينيات من القرن العشرين، رغم أنّ علم اللغة الاجتماعي قد تأسس في هذه الفترة، إلاّ أنّ هناك «تراث قديم العهد في دراسة اللهجات وفي الدراسات التي تناولت العلاقة بين معاني الكلمات والثقافات المختلفة (...) أمّا الجديد الذي استُحدث في الستينيات، فهو الاهتمام الواسع والإدراك بأنّ علم اللغة الاجتماعي قادر على كشف الكثير من ممّا كان غامضا من طبيعة اللغة وطبيعة المجتمع»[1]، حيث لم تشكّل هيمنة اللسانيات البنوية على الدراسات اللغوية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، عائقا أمام الكثير من العلماء كي يتمرّدوا على التقاليد التي أرساها البنويون، ويتجاوزوا دراسة اللغة كظاهرة مستقلة وعلى التفسير التقليدي لعلاقة اللغة بالمحيط الاجتماعي الثقافي. فقد ظهرت عدة تصوّرات اجتماعية للغة قبل وبعد نشأة علم اللغة الاجتماعي، طوّرها علماء بارزون من خلال دراساتهم للوقائع الاجتماعية التي تؤثّر في الظاهرة اللغوية. وقبل استعراض أهم التصورات والرؤى التي رافقت مسار بلورة الدراسات اللغوية الاجتماعية، وشكلت محطات مهمة في تاريخ علم اللغة الاجتماعي، ينبغي تقديم فكرة موجزة عن تاريخ ظهور مصطلح "علم اللغة الاجتماعي".

1 – ظهور المصطلح: لقد جاء في محاضرة ألقاها جون لويس كالفي سنة (1964) حول "أصول علم اللغة الاجتماعي"[2]، أنّ أوّل استخدام لهذا للمصطلح (la sociologie linguistique) حسب الباحث الفرنسي ك. كوِرنر (Konrad Koerner) كان من قِبل الباحث راوول دو لجراسوري (Raoul De La Grasserie) في مقال نشره سنة (1909)، ثمّ استخدم هـ. كوري (Haver Currie) سنة (1952) المصطلح نفسه، وسيستخدمه فيما بعد بيكفورد ووالیز (Pickford et Walis) سنة (1956). أمّا اللساني الأمريكي ستيفن مُراي (Stephen Murray)، فهو يقدّم تواريخ أخرى

[1]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص 13.

[2]- Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique “la conférence de la sociolinguistique de l’CULA (1964), Collection langage et société, nº 88, Edition Pesée, 1999, pp 25, 57.
www.persee.fr/doc/lsoc_0181-4095_1999_num_88_1_2867

ونصوص مختلفة، حيث إنّ مصطلح (sociolinguistics) قد ورد، حسبه، لأوّل مرة في مقال نشره توماس هودسون*(Thomas Hodson) سنة (1939) حول (السوسيولسانيات في الهند)، ثمّ استخدمه يوجين نايدا (Eugene Nida) في الطبعة الثانية من بحث له حول الصوتيات سنة (1949)، ثمّ هوجين (Haugen) سنة 1951، وبعد ذلك كوري (Haver Currie) سنة (1952)، واستخدمه أ. فانريش (Uriel Weinreich) سنة (1953)، وسينشر مارسل كوهن (Marcel Cohen) سنة (1956) عمله الموسوم (Matériaux pour une Sociologie du Langage)، لكن ميلاد مصطلح (linguistics) منذ سنة (1939) لا يعني أنّ علم اللغة الاجتماعي قد تأسّس كعلم قائم بذاته.

ويلخص جون لويس كالفي دراسة الباحث الفرنسي ك. كوِرنر بخصوص تاريخ علم اللغة الاجتماعي الحديث، إذ يرى كُروِنر أنّ هذا العلم هو إنتاج سلالة وايتني (Whitney) – سوسير – مييه – مارتيني (Martinet) – فانريش (Weinreich) – لابوف. وعلى نطاق واسع، فهو نتيجة التيارات الثلاثة؛ علم اللهجات، علم اللغة التاريخي، والدراسات حول التعدد اللغوي. فحين كان سوسير يدرِّس في باريس، كان أنطوان مييه من أبرز طلبته النجباء، وهو بدوره كان أستاذا لأندري مارتيني الذي أنجز دراسة قصيرة حول لهجته الأم سنة(1939) لكنها لم تُنشر إلاّ بعد الحرب العالمية. ومن جهة أخرى، كان لابوف بدوره مهتما، مثل أنطوان مييه وأندري مارتيني بالتغيّر اللغوي، والأهم في ذلك أن مارتيني حين كان أستاذا في نيويورك، كان من تلاميذه المميزين "فانريش"، وعلى يد هذا الأخير تتلمذ لابوف وتخرّج، ليتشكّل نوع من خطّ النسب الذي سماه كُورِنر: "**من وايتني إلى لابوف**". فقد كان لابوف تلميذا لـ فانريش الذي كان تلميذا لمارتيني، وكان مارتيني تلميذا لـ مييه، وهذا الأخير كان زميلا وصديقا مقرّبا لسوسير، أمّا سوسير فقد كان كثير الإعجاب بأطروحات وايتني، ويستشهد دائما بأفكاره[1].

* هُودسون (Hodson) وليس هِدسون (Hudson).

[1]- Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique. Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique “la conférence de la sociolinguistique de l’CULA (1964) Collection langage et société, n°88, Edition Pesée, 1999, p 26, 27.

وفيما يلي سيتمّ تقديم عرض موجز للتصوّرات الاجتماعية للغة في ضوء دراسات بعض العلماء الذين تمّ ذكرهم في الأعلى، وآخرين لم يُذكروا، أمثال: برنشتاين (Bernstien)، ديل هايمز، وليام برايت (W. Bright)، وبعض الباحثين المنتميين إلى الاتجاه الماركسي، أمثال نيكولاء مار (N. Marr).

ظهرت بعض التصورات في أحضان اللسانيات البنوية ؛ كالصراع القائم بين تصوّر أنطوان مييه (A. Meillet) وفرديناند دي سوسير، مواقف الماركسسية حول اللغة، والبعض الآخر تطوّر في صلب علم اللغة الاجتماعي ؛ كدراسات برنشتاين حول المعوّقات اللغوية، ومحاولات وليام برايت لتوحيد بعض الجهود البارزة في علم اللغة الاجتماعي، كمّا تطرّق لبعض جهود المؤسس الحقيقي للسانيات الاجتماعية، وهو وليام لابوف، والكثير من هذه التصورات قد رصدها جون لويس كالفي في كتابه "علم الاجتماع اللغوي".

2– موقف سوسير وبعض البنويين: لقد عُرف وليام وايتني بتفرّده ببعض الآراء التي خالف بها علماء اللغة التقليديين، رغم عدم تمكّنه من صياغة أسس اللسانيات الحديثة كما فعل دي سوسير، حيث خالف وايتني أطروحة اللساني الألماني أ. شلايشر (A. Schleicher) التي مفادها أنّ اللغة ظاهرة طبيعية، وأنّ علم اللغة هو علم طبيعي، لكن الأمر مختلف بالنسبة لوايتني الذي يقرّ بأنّ اللغة واقعة اجتماعية، فهو «يعدّ اللغة إحدى النظم الاجتماعية»[1]، وكان سوسير ملهما بفكرة وايتني، معتبرا اللغة بدوره، «حقيقة اجتماعية»[2]، وأنّها «نتاج اجتماعي لملكة اللسان، ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة»[3]، وفي تحديده للثنائية اللغة والكلام، يرى سوسير أنّ اللغة ذات طابع اجتماعيّ، وأنّ الكلام ذو طابع فرديّ، إذ أقرّ في سياقات كثيرة من محاضراته بالمظهر الاجتماعي للغة، ثمّ يدعو إلى دراسة اللغة بالتركيز على القواعد التي تتحكم في البنية الداخلية لها.

---

[1]– فرديناند دي سوسير، علم للغة العام، ص28.

[2]– المرجع نفسه، ص24

[3]– المرجع نفسه، ص28.

وقد تأثرت اللسانيات البنوية الأوروبية، كما يقول مصطفى غلفان بـ «تصوّرات فكرية ذات منحى اجتماعي ونفسي وثقافي. لقد أكّدت الاتجاهات البنوية في أوروبا –عدا الغلوسيماتية– على دور الفرد المتكلم بأبعاده النفسية والثقافية والاجتماعية في النشاط اللغوي، وإبراز دور اللغة في تحقيق التواصل اللغوي بين المتكلمين بربط البنية والوظيفة، ومكانة اللغة في نقل التجربة الفردية والجماعية للمتكلمين»[1]، ويشير المؤلف هنا إلى مواقف رواد حلقة براغ ومجموعة جنيف والمدارس الوظيفية المتفرعة عنها والمتأثرة بها، مثل وظيفية أندري مارتيني ووظيفية هاليدي.

وفي الفترة نفسها، سوف يهتمّ الأنتروبولوجيون الأمريكيون ؛ أمثال سابير (Sapir) وبواز (Boas) وورف (Woorf) واللسانيون البنويون أمثال بلومفيلد (Bloomfield) وهاريس(Harris) باللغات الهندوأمريكية، فأسهموا في ميلاد اللسانيات البنوية الأمريكية وقيامها على أسس أنتروبولوجية، لاسيما أعمال سابير وورف اللسانية التي حفلت «باهتمام واضح بدراسة المعنى اللغوي، في ارتباطه بقضايا وإشكالات معقدة، مثل ربط اللغة بإطارها الاجتماعي والنّفسي والثقافي، فكان موضوع الدرس اللساني اقرب عندهما إلى الدراسة الأنتروبولوجية منه إلى اللسانيات الصورية»[2] إذ لم يدرس هؤلاء اللغة في ذاتها من أجل ذاتها، بل ربطوها بالمحيط الاجتماعي والمأثورات الشعبية، وأقرّ بواز بأنّ السمة الأساسية للغة البشرية هي الاختلاف والتميّز، واشتهر هؤلاء بدراسة اللغة بربطها بسياقها الثقافي واعتبروها منجزا اجتماعيا.

3– أنطوان مييه والطابع الاجتماعي للغة: لقد سبق اللغوي الفرنسي أنطوان مييه (1866–1936) اللغويّن الاجتماعيين إلى تأكيد الطابع الاجتماعي للغة، في الوقت الذي كان فيه دي سوسير منهمكا في إرساء أسس اللسانيات البنوية، كان مييه يحدّد اللغة في كونها «حقيقة اجتماعية، ولم يستخدم أبدا تركيبات: "sociolinguistique" أو "la sociologie du langage" بل يكتفي بتأكيد أنّ اللسانيات بالنسبة له هي "علم اجتماعي"»[3].

---

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان: 2013، ص72.

[2]– المرجع نفسه، ص 73.

[3]- Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique. Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique "la conférence de la sociolinguistique de l'CULA"
(1964), Collection langage et société, nº88, Edition Pesée, 1999, p25.
www.persee.fr/doc/lsoc_0181-4095_1999_num_88_1_2867,,

وتشير دراسات كثيرة إلى أنّ أنطوان مييه قد استمد أفكاره من سوسيولوجية إميل دوركايم (Émile Durkheim)، وقال في مقال له بعنوان (كيف تتغيّر معاني الكلمات؟) قد نشره سنة (1905– 1906) في المجلة (L'Année sociologique) التي تصدرها المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع: «اللغة إذن ظاهرة اجتماعية بامتياز، ذلك أنّها واردة في التحديد الذي اقترحه دوركايم، اللغة توجد مستقلة عن كلّ فرد من الأفراد الذين يتكلمونها»[1]. ومن القضايا الأساسية التي أثارها مييه في مقاله، تأكيده على أهمية العوامل الاجتماعية في التنوّع اللغوي، مشيرا إلى أنّ «الطريقة التي تتوحّد فيها الوقائع اللسانية والتاريخية والاجتماعية، تتفاعل كلّها لتغيّر معاني الكلمات. وقد ألحّ أيضا على أنّ تاريخ اللغة يسير بواسطة وقائع حضارية. ويعتبر مييه أنّ اللغة واقع اجتماعيّ، وأنّ مهمة اللسانيات هي تحديد البنيات اللسانية التي تتطابق مع البنيات الاجتماعية»[2].

ويقارن كالفي بين أطروحات مييه وأطروحات سوسير، ذاهبا إلى أنّ مييه قد ابتعد عن سوسير منذ صدور محاضراته في علم اللغة، حيث تبيّن لمييه أنّه لم يكن على اطلاع كاف بالتطورات الحاصلة في فكر صديقه وزميله، ولم يعلم بما كان يجول في ذهنه من أفكار ورؤى، فقد كان مييه يعتبر سوسير لغويا مقارنا بامتياز، لكن سينتقده بعد صدور المحاضرات[3]، ويقول عنه أنّه «بفصله التغيّر اللغوي عن الظروف الخارجية التي يتوقّف عليها، قد جرّده من الواقع، وحوّله بذلك إلى تجريد هو بالضرورة غير قابل للتفسير»[4]، وبالتالي، فإنّ الأمر حسبه يستلزم الجمع بين مقاربة خارجية ومقاربة داخلية للظواهر اللغوية، فسوف يجمع مييه بين كلّ الأطراف التي ميّز سوسير بينها في ثنائياته ؛ بين شكل اللغة ووظيفتها، وبين اللسانيات الخارجية والداخلية، وبين المنهج الآني والمنهج التعاقبي، ويقرّ بأنّ «اللسانيات علم اجتماعي وأنّ العامل الوحيد المتغيّر الذي يمكننا الالتجاء إليه للإبانة عن التّغيّر اللغوي إنّما هو التغيّر الاجتماعي»[5] وسيتبنى

---

[1]– جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص10.

[2]– محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص41.

[3]- Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique "la conférence de la sociolinguistique de l'CULA" (1964), Collection langage et société, nº88, Edition Pesée, 1999, p28..
. www.persee.fr/doc/lsoc_0181 4095_1999_num_88_1_2867

[4]- جان لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص12.

[5]– المرجع نفسه، ص13.

وليام لابوف هذا الطرح، في الستينيات من القرن العشرين، من أجل تأسيس ما يسمى بعلم اللغة الاجتماعي التغيّري(Sociolinguistique variationniste).

4- البعد الاجتماعي للغة من منظور الاتجاه الماركسي: من أبرز العلماء الذين تبنوا الاتجاه الماركسي في نظرتهم إلى اللغة، نجد مارسل كوهن (Marcel Cohen) (1884-1974) وبول لافارق (Paul Lavargue)، وغيرهم، ممن تأثروا بأفكار ك. ماركس (K. Marks) وأنجلز (Engels)، حيث أنجز لافارق دراسة، حول المعجم الفرنسي قبل وبعد العرب، لتوضيح التغيرات التي طرأت على مفردات اللغة الفرنسية بسبب تغيّر الأوضاع والظروف في فرنسا، أمّا مارسل كوهن، فقد كان مولّعا بالدراسات المقارنة مثل أستاذه أنطوان مييه، وهو من مؤسسي علم اللغة الاجتماعي من خلال عمله (Matériaux pour une sociologie du langage)، وقد أنجز بحث تخرجه على اللهجة العربية ليهود الجزائر.

وقد عُرف العالم السوفياتي نيكولاي مار (Nicolaï Marr) بفكرته التي مفادها أنّ هناك أصل واحد لجميع لغات العالم، حيث إنّ التواصل كان قائما (حسبه) أوّلا على الحركات، ثمّ ظهرت عناصر صوتية: (Sal,Ber,Yôn,Roch) لتتشكل لغة طائفة في الحكم، يعني أنّ اللغة كانت منذ نشأتها أداة السلطة، وتتسم دائما بتقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية. بعد ذلك تطوّرت هذه الأصوات وتغيّرت وتزايدت لتعطي اللّغات المختلفة في العالم. واللغة حسب (مار) تعكس الصراع الطّبقي، حيث إنّ الطبقات الاجتماعية تؤثّر بوضوح في اللغة. وتحمل نظرة (مار) الرؤية العنصرية الماركسية التي تستهدف توحيد اللّغات والقضاء على الأخرى، مثلما تستهدف القضاء على الصراع الطبقي ووجود الدّولة، ممّا جعل (مار) يدعو إلى لغة عالمية واحدة؛ مثل: اللغة الاصطناعية (الإسبيرانتوEsperanto)، مع العلم أنّ النّظرية الماركسية للغة في الاتّحاد السوفياتي تحوّلت بالفعل إلى نظرية لسانية استمرت إلى غاية الخمسينيات من القرن العشرين[1]. وهناك علماء آخرون تزعموا هذه النّظرة، منهم رومان جاكوبسن (R. Jakobson) وميخائيل باختين (M. Bakhtine).

[1]- جان لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص15، 16.

5- **شارل فرقسون والازدواجية اللغوية:** عُرف العالم اللغوي الاجتماعي فرقسون (Charles Fergusson) باهتمامه بالمجتمعات المحلّية للكلام، ووصف الوضعيات اللّغوية المعقّدة لتلك المجتمعات، مركِّزا بالخصوص على الظاهرة المسماة بالازدواجية اللغوية (Diglossie) أي تعايش لغتين معا في المجتمع نفسه لضمان حاجات التّواصل بين أفراد الجماعة. والمعنى الذي استخدم فيه فرقسون هذا المصطلح هو للدّلالة على «بعض مجتمعات الكلام التي نستطيع أن نميّز فيها نوعين أو أنواعا مختلفة من نفس اللّغة يستخدمها بعض المتخاطبين في مواقف اجتماعية مختلفة، وفي مثل هذه المجتمعات نجد أنّ معظم الأعضاء يجيدون كل هذه الأنواع من اللّغة الواحدة، وأنّهم يشعرون بأنّ كل نوع ملائم لظروف معينة»[1].

وقد استخدم فرقسون مصطلح (Diglossie) لأوّل مرة في دراسة له، تتمثل في مقارنة لظاهرة الازدواجية اللّغوية في اللّغات التالية: العربية، اليونانية الحديثة، السويسرية الألمانية، ولغة المستعمرات الهجينة في هايتي (بأمريكا اللاتينية) ونُشرت هذه الدّراسة (سنة 1959) في مقال عنوانه ازدواجية اللغة (Diglossia). وقد كان غرض فرقسون من دراسته هو الكشف عن الصّراع اللّغوي الذي يسود المجتمعات التي تتّسم بالتعدّدية، فحاول أن يحدد مفهوم الازدواجية انطلاقا من التّوزيع الوظيفي للّغتين اللّتين تشكّلان الازدواجية اللّغوية، فأقرّ بأنّ إحدى هذه اللّغات **رفيعة** وهي اللّغة الفصحى، والأخرى **وضيعة** وهي العامية (كما هو الشأن في اللّغة العربية مثلا). وتوصّل هذا العالم إلى استخلاص النتائج التالية:

* اللّغة الرّفيعة تتّسم بالنّفوذ، وهي لغة التّعليم والمعاملات الرسّمية والطّقوس الدّينية، ولغة الآداب المكتوبة والتي تعود إلى حقبة زمنية بعيدة؛

* اللّغة الوضيعة هي لغة التداول اليومي ممّا يكسبها سمة (اللّغة الوضيعة) وهي لغة الأحاديث الحميمية، والآداب الشفوية الشعبية؛

* تستمر حياة اللّغة الرّفيعة إلى جانب اللّغة الوضيعة لعدة قرون، وتنتمي هاتان اللّغتان إلى نفس السّلالة اللّغوية؛

[1]- محمد السّيد علوان، المجتمع وقضايا اللغة، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية: 1995، ص 131.

* البنية النّحوية للّغة الرّفيعة أكثر تعقيدا منه بكثير في اللّغة الوضيعة، أمّا من النّاحية الصّوتية والمعجمية فبينهما تطابق متعدّد[1].

5 . بازل برنشتاين واللامساواة اللغوية في المدرسة: ب. برنشتاين (B. Bernstein) (1920–2000) هو عالم اجتماع بريطاني، متخصّص في علم اجتماع التربية، واشتغل كثيرا في مجال علم اللغة الاجتماعي، عُرف باهتمامه الكبير بعلاقة اللغة بالطبقات الاجتماعية، وهو صاحب الكتاب المشهور "اللغة والطبقات الاجتماعية" (Language and social class)، وتتمحور معظم أبحاثه حول أثر الانتماء الطبقي في البنية اللغوية عند الأطفال، و«عمل على معرفة التأثير الذي يمارسه الوسط الثقافي في التحصيل المدرسي انطلاقا من مبدأ تحليل اللغة بوصفها إحدى السمات الثقافية الهامة في بنية اللغة والتي تمارس تأثيرا جوهريا في عملية التحصيل المدرسي عند الأطفال»[2]، وركز اهتمامه أكثر على العوائق اللغوية وأسباب الفشل المدرسي، حيث ربط الإنتاجات اللغوية للمتعلّمين بأوضاعهم الاجتماعية، ليصل إلى أنّ «الأطفال المنتميين إلى الطبقات العاملة يمثلون نسبة إخفاق مدرسي أكبر بكثير من أطفال الطبقات الميسورة»[3]، فالظروف المزرية (الفقر والحرمان...) التي ينشأ فيها أبناء الطبقة المحرومة هي المسؤولة عن سلوكاتهم اللغوية، وهذه الأخيرة تشكل المنطلق الأساس في نظريته حول النجاح أو الفشل المدرسي، إذ «يرجع برنشتاين تباين التحصيل المدرسي عند الأفراد إلى التباين في مستوى تحصيل اللغة الفصحى "الرسمية" وإلى قدرة الأفراد على استخدام الرمزية اللغوية وتوظيفها»[4]، حيث إنّ أبناء الفقراء يلجأون إلى العامية الشعبية التي تفتقر إلى التنوّع الرمزي الذي يُعتبر أساسيا للتعبير عن

---

[1]– كايسة عليك، المرجعية اللسانية للمقاربة التواصلية في تعليم اللغات وتعلّمها، مكونات الكفاية التواصلية لدى متعلمي السنة الخامسة ابتدائي أنموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في اللغة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

[2]– علي أسعد وطفة، اللغة والطبقة والانتماء الاجتماعي: رؤية نقدية في طروحات بازل برنشتاين اللغوية، منشور في صفحة "التنويري"، تاريخ النشر: 11/ 10/ 2020، تاريخ الدخول 15/ 05/ 2023. الرابط: https://altanweeri.net/5182. أخذه عن:

Bernstein Basil, Langage et Classes sociales, Minuit, Paris, 1975.

[3]– جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص20.

[4]– علي أسعد وطفة، اللغة والطبقة والانتماء الاجتماعي: رؤية نقدية في طروحات بازل برنشتاين اللغوية، منشور في صفحة "التنويري"، تاريخ النشر: 11/ 10/ 2020، تاريخ الدخول 15/ 05/ 2023. الرابط: https://altanweeri.net/5182.

المواقف المختلفة، ومن سمات الفصحى القدرة على هذا التنوّع. ومن هنا ميّز برنشتاين بين شفرتين لغويتين اجتماعيتين، وهما: لغة الطبقة افقية وهي لغة مفككة وضيّقة، ولغة الطبقة الميسورة وهي لغة واسعة وغنية، وتوصل كذلك إلى أنّ نسبة النجاح والفشل المدرسي مرتبطة بالظروف التي ينشأ فيها الطفل في بيئته الأسرية والاجتماعية، وهذه الأخير هي المسؤولة عن تصرفاته اللغوية.

6- ديل هايمز وأثنوغرافيا التواصل: إثنوغرافيا التواصل أو الكلام (Ethnographie de la communication): تطوّر هذا الفرع نتيجة تأثر بعض اللّسانيين الاجتماعيين أمثال هايمز وقومبرز (Dell Hymes et John Gumperz) بالدراسات الأنتربولوجيا اللّسانية عند ورف وسابير وبواز، وقد كشف إثنوغرافيا التواصل عن تنوّع الأداء اللّغوي وتنوّع الوظائف الاجتماعية للكلام، وكشف عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تضبطها. كما اهتم بوصف المدونة اللّغوية لأعضاء الجماعة، ووصف مميّزات الظروف التي يمكن للتّواصل أن يجري فيها.

لقد اهتم ديل هامز بالبحث في اللغات الأصلية للأمريكيين، وقد وضع هايمز نموذج التّواصل، واعتنى بوصف الاستعمالات اللّغوية اليومية لمختلف المجموعات الثقافية والاجتماعية، بتركيزه على الوظائف أكثر من تركيزه على البنية، واعتبر المنطلق ليس هو المعايير اللّغوية، بل النّشاط الخطابي للمتكلّم، واشتغل على المحادثة (conversation) وعلى ما تنطوي عليه من التبادل في الأدوار يمكن ملاحظتها في الاستعمالات اليومية.

لقد استحدث هايمز مفهوم ((**الكفاية التواصلية**)) يبيّن من خلاله أنّ عملية التّواصل لا تكتفي بمعرفة القواعد اللّغوية إذا كان المتكلّم يجهل كيفية استعمال تلك القواعد في السّياقات الاجتماعية.

ويرى هايمز أنّ كلّ استعمال تبليغي للّغة أو لحدث كلامي يتكوّن من ثمانية عناصر بارزة يتصل كلّ منها بوظيفية تبليغية ما (على غرار ما فعل رومان جاكوبسن). لذا يقترح نموذجا للتّواصل

البشري، حاول من خلاله أن يوحّد تلك العناصر الوظيفية والبنوية للتّواصل في كلمة واحدة وهي: "S.P.E.A.K.I.N.G"[1].

S – 1: Setting (الموقف situation)، هو السّياق الزّماني والمكاني والنّفسي للتواصل.

P – 2: Participants (المشاركون participants) يتضمّن كلّ من الباث والمتلقي، وأيضا جميع المشاركين المعنيين بالموقف التواصلي، كالشاهدين للحدث التواصلي مثلا.

E – 3: Ends (الغايات finalités) فهي في الوقت نفسه: الأهداف المنتظرة من طرف الباث، والنتائج المتحصل عليها، (والمقاصد والنوايا).

A – 4: Acts (الأفعال actes) يتمثّل في شكل ومحتوى الرسالة.

K – 5: Keys (الإيقاع ton) أي الكيفية التي يُنجز بها الحدث الكلامي.

I – 6: instrumentalities (الأدوات instruments) وهو ما يوافق القناة والشفرة التي وقع عليها الاختيار (قناة سمعية وبصرية).

N – 7: Norms (المعايير normes) وهي الأعراف الاجتماعية التي تسمح بإجراء التبادل والتفاعل.

G – 8: Gender (النوع genre) التي تحدّد الفئة التي ينتمي إليها شكل التواصل (وصف، سرد ...).

هذه هي العناصر التي ينبغي إبرازها أثناء تحليل النّشاط اللّغوي وفعل التّواصل، مع توضيح الكيفية التي تؤثّر بها هذه العناصر على بعضها البعض، ممّا يسمح بتوضيح وظائف ظاهرة التواصل.

يعتمد اللّغويون الاجتماعيون المتخصّصون في التّراث الإثنوغرافي على تقنية مهمة تتمثّل في تسجيل الأحداث الكلامية العادية التي تجري بين المتخاطبين، ويكون هؤلاء الباحثون طرفا فيها، يحضّرون مسبقا لائحة من الأسئلة حول موضوعات مرتبطة بمعتقدات ونفسيات وسلوكيات

[1]- Dominique Picart, de la communication à l'interaction : l'évolution des modèles, collection communication et langage, n° 93 Edition Persée, 1992, p75.
https://www.persee.fr/doc/colan_0336-1500_1992_num_93_1_2380

جماعة لغوية معيّنة، لغرض تحليل التواصل من خلال الممارسات الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد الخاصة للمتكلمين الذين ينتمون إلى ثقافة معيّنة، ولهم عادات وتقاليد وسلوكات خاصة.

7- وليام لابوف والتغيرات اللغوية: إلى جانب التصورات السابقة، هناك تصورات أخرى لم يتمّ ذكرها للغويين اجتماعيين آخرين، أمثال قوفمن، وقمبرز، ووليام برايت، وفيشمان، الخ، إلاّ أنّ أعمال وليام لابوف (William Lobov) المهمّة والأساسية فتحت أعين علماء الاجتماع إلى إمكانية طرائق تحليلية "علمية"، وذلك من خلال أعمال ميدانية أنجزها بنفسه.

لقد كان (لابوف) يعلّق دائما على أعمال (أنطوان ميّيه) بخصوص ربطه التّغيرات اللغويّة بالتّحوّلات الاجتماعية (سنة 1921). و«يعود لابوف بعد ذلك، بعد تقديمه الأمثلة الفونولوجية للتأثير الزنجي على لهجة نيورك ليختم حديثه عن ميّيه قائلا: إنّ مثل هذه الأمثلة **لتعطي وزنا لما كان ميّيه يصرح به**، أي وجوب البحث عن تفسير عدم انتظام التغيرات اللغوية في تقلّبات التشكلية الاجتماعية للجماعة اللغوية»[1].

وقد نشر لابوف سنة (1966) دراسة بعنوان ((التنضيد الاجتماعي في المحلاّت الكبرى لمدينة نيورك)). يؤكّد لابوف من خلال أعماله الميدانية عدم إمكانية فصل اللّغة عن المكوّن الاجتماعي، فأخذ يفسّر التغيّرات التي تطرأ على البنية اللغوية (الصوتية، المعجمية، النّحوية...) بالسياق الاجتماعي الذي يؤثّر حتما في البنية، وبالتالي لا يمكن، حسبه، الفصل بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية.

لقد وجّه لابوف انتقادات لنظرية تشومسكي التي تنبني على فكرة المتكلّم المستمع المثاليين اللّذين لا وجود لهما في الواقع، ويرى أنّ اللغة ليست ظاهرة فردية وراثية عقلية كما يعتقد تشومسكي، بل هي ظاهرة اجتماعية مكتسبة، ووسيلة اجتماعية في التواصل.

اعتمد لابوف في دراساته الميدانية، والتي يثبت من خلالها أنّ التغيرات اللغوية مرتبطة بالطبقة الاجتماعية، على شرائح اجتماعية مختلفة (أغنياء، فقراء، مثقفين، أميّين، تجّار، مهندسين ...)، واختار متاجر فخمة وأخرى متوسطة، واعتمد أيضا على المتاجر الشعبية، ليفسّر اختلاف

[1]- جان لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص24.

سكان نيورك في استعمالهم للحرف (r) فيسأل كلّ زبون مستخدما المسجّل، كي يلاحظ كيفية نطق الحرف السابق عند جميع الفئات، ثمّ يربط اختلاف نطق هذا الصوت باختلاف الطبقات، ويفسّر الأسباب[1].

إلى جانب ما سبق، نجد اللساني الاجتماعي الأمريكي غوفمان (Goffman) يركز اهتماماته على تحليل المحادثة الحوارية، كون هذه الأخيرة تصوّر شكل التفاعل اللغوي تصويرا رائعا، إذ يحلّل العلماء من خلال فرع تحليل المحادثات أفعال التواصل اليومي وكيفية جريان الخطاب.

إنّ التطوّر الحقيقي لعلم اللغة الاجتماعي كان على يد باحثين أنجلوساكسونيين متأثرين بالدّراسات الأنتروبولوجية أمثال هايمز وقومبرز ولابوف وغيرهم.

نص للتطبيق– سوسير /ميي: منشأ الصّراع

يقول جان لويس كالفي «لقد بيّن أنطوان ميي (1886. 1936) في العديد من النّصوص الطابعَ الاجتماعي للغة أو بالأحرى قد حدّدها بوصفها ظاهرة اجتماعية. وهكذا اقترح في مقاله المشهور الموسوم **"كيف تتغيّر معاني الكلمات"؟** تحديدا لهذه الظاهرة الاجتماعية "مبيّنا في الوقت ذاته ودون غموض صدوره عن آراء عالم الاجتماع: إميل دوركايم E. Durkheim:

(...) "اللغة هي إذن ظاهرة اجتماعية بامتياز. وذلك أنّها واردة في التّحديد الذي اقترحه دوركايم، اللّغة توجد مستقلّة عن كلّ فرد من الأفراد الذين يتكلّمونها، وعلى الرّغم من أنّها لا تقوم بمعزل عن مجموع هؤلاء الأفراد، فإنّها مع ذلك، خارجة عنه (أي الفرد) من خلال عموميتها".

–"إنّ صفتي الخارجية عن الفرد والإكراه اللّتين يحدّد دوركايم بهما الظاهرة الاجتماعية تظهران إذن في اللّغة بداهة"[2].

درجتْ العادة على تقديم أ ميي بوصفه تلميذا لسوسير (1987 – 1913). في الواقع أخذ ميي في الابتعاد عنه منذ أن نشرت دروس سوسير بعد وفاته، وقد بيّن ميي في عرضه لهذا الكتاب بأنّ "سوسير، بفصله بين التغيّر اللّغوي عن الظروف الخارجية التي يتوقّف عليها، قد جرّده من الواقع،

[1]– تفاصيل هذه الدراسة نجدها عند: بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، تر: عبد الوهاب تزو، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان: 1996، ص64، 68.

[2]- Antoine Meillet, comment les mots changent de sens, publié dans l'année sociologique, 1905 – 1906, repris dans linguistique générale, Paris. Champion, 1921, cité ici dans la réédition de 1965, p. 230.

وحوّله بذلك إلى تجريد هو بالضرورة غير قابل للتّفسير"[1]. ذلك لأنّ مواقف ميي كانت مناقضة على الأقل لإحدى الثنائيات السوسيرية التي تميّز بين الآنية (synchronie) والزمانية (diachronie)، ومناقضة للجملة الأخيرة من الدروس "إنّ موضوع اللسانيات الوحيد هو اللسان في ذاته ولذاته" التي وإن لم تكن من وضع دي سوسير وتمثّل بالأحرى خلاصة النّاشرين، فإنّها تلخّص بشكل تامّ تعاليمه. إنّنا إزاء تناقض لأنّ الإقرار بالطّابع الاجتماعي للغة الموجود في جميع أعمال ميي تستلزم في الوقت عينه توارد (convergence) مقاربة داخلية ومقاربة خارجية لظواهر اللّغة ومقاربة آنية وزمانية لهذه الظّواهر نفسها.

فعندما يضع سوسير اللّسانيات الداخلية في مقابل اللسانيات الخارجية، فإنّ ميي يجمعهما، وحين يميّز سوسير بين المقاربة الآنية والمقاربة الزمانية، فإنّ ميي يسعى إلى تفسير البنية بواسطة التّاريخ. في الواقع، كلّ شيء يضع الواحد منهما في تضادّ مع الآخر متى مَوْقَعْنا أنفسنا في مجال اللسانيات العامة. ففي حين يسعى سوسير إلى صياغة نموذج مجرّد للّغة نجد ميي تتنازعه الظّاهرة الاجتماعية والنّظام حيث يشدّ بعضه البعض الآخر: فبالنسبة إليه، لا يمكننا فهم الظّواهر اللّغوية دون الإحالة على الاجتماعي ومن ثمّ دون الإحالة على الزّمانية والتّاريخية.

حيّال الدّقة التي توخّاها ميي لتحديد مفهوم الظّاهرة الاجتماعية، تثير الفقرات التي يصرّح فيها سوسير بأنّ اللّسان "**هو الجزء الاجتماعي من اللّغة**" (ص31 من دروسه) و"**اللسان مؤسسة اجتماعية**" (ص33 من المرجع نفسه) الاستغراب لما تنطوي عليه من غموض نظريّ. فكون اللّسان مؤسسة اجتماعية هو عنده مجرّد مبدأ عام، أو نوع من الدّعوة سيتلقاها بعده العديد من اللّسانيين البنويّين دون أن يتعاطوا الوسائل الاستكشافية التي تمكّنهم من الاضطلاع بهذا التّصريح: نسلّم بالطابع الاجتماعي للّسان ثمّ ننتقل إلى شيء آخر، إلى لسانيات صورية، إلى اللّسان "في ذاته ومن أجل ذاته". أمّا بالنّسبة إلى ميي، فعلى العكس، فهذا التّصريح ينبغي أن تترتّب عنه مستتبعات منهجية، يجب أن تكون في صلب النّظرية اللّسانية: فاللّسان عنده [أي عند ميي] هو في الوقت نفسه "ظاهرة اجتماعية" و"بناء يشدّ بعضه بعضا" ويحاول دوما الاحتفال بهذا التّحديد المزدوج.

المصدر: جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللّغوي، تر: محمّد يحياتن، دار القصبة للنّشر، الجزائر: 2003. من ص11 إلى ص14.

[1] - Antoine Meillet, compte rendu du cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure, Bulletin de la société linguistique de Paris, p. 166.

المحاضرة 04: الأنتروبولوجيا اللغوية وإثنوغرافيا التواصل

يوجد، إلى جانب علم اللغة الاجتماعي، علوم أخرى تلامس هذا العلم وتلابسه، لأنّها تهتمّ هي أيضا بدراسة اللغة في إطارها الاجتماعي والثقافي، وهذا ما يقوم به علم اللّغة الأنتروبولوجي وعلم اللغة الإثنوغرافي، وهما علمان مرتبطان بالإنسان وبالدّراسات الإنسانية اللّغوية.

1- التعريف بالمصطلحات: أنتروبولوجيا، إثنولوجيا وإثنوغرافيا:

الأنتروبولوجيا (L'anthropologie): هو علم يهتمّ بقضايا مختلفة، منها «مسائل التمثيل، وتكوين السلطة، وتشريع القوى، والأسس الثقافية للعنصرية، والنزاع العرقي والتأهيل الاجتماعي والإنشاء الثقافي للشخص (...) والعلاقة بين الأداء الطقسي وأشكال التحكّم بالمجتمع، ... والعلاقات الثقافية والتغيّر الاجتماعي»[1]، وتتمثّل المسألة الجوهرية التي تركز عليها الأنتروبولوجيا في العلاقة بين أشكال التنظيم الاجتماعي والأنظمة الثقافية، يدرس طبيعة الإنسان، وعاداته وتقاليده وثقافته وسلوكاته وأسلوب عيشه، وله مجموعة من الفروع، أهمها: «الأنتروبولوجيا الأثرية والأنتروبولوجيا البيولوجية أو الطبيعية، والأنتروبولوجيا الثقافية الاجتماعية، والأنتروبولوجية اللغوية»[2].

الإثنولوجيا والإثنوغرافيا: الإثنولوجيا (Ethnologie) هو فرع من الأنتروبولوجيا، يتكون من جزأين: (Ethno) تعني سلالة أو جنس أو شعب، فلفظة "**إثنية**" تعني مجموعة بشرية تتميّز بالثقافة نفسها وباللغة نفسها. و(Logie) التي تعني العلم، وتبحث الإثنولوجيا في «نشأة السلالات البشرية، والأصول الأولى للإنسان، وتدرس خصائص الشعوب اللغوية والثقافية والسلالية. أمّا الإثنوغرافيا (l' **ethnographie**) فـ «هي العلم الذي يبحث "الثقافات" الخاصة بالجماعات البشرية، ونفهم بـ"الثقافة" مجمل ما يتلقاه الفرد من مجتمعه: المعتقدات، التقاليد، المعايير الفنية، نِحل المعاش وأشكال الحِرف والأصناف التي لا تأتي من نشاط الفرد الخلاّق، بل ما يرثه من الماضي، أي ما

---

[1]- ألسوندرو دورانتي، الأنتروبولوجيا الألسنية، تر: فرانك درويش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2013، ص23

[2]- المرجع نفسه، ص23، 24.

يتناقله الناس بسبل ظاهرة معلنة أو باطنة مضمرة»[1]، حيث تصف الأنتروبولوجيا ثقافة الجماعة وعاداتها وتقاليدها، بملاحظتها وتسجيلها من الميدان.

ومن التعريفات التي قُدّمت كذلك لهذين العلمين: الإثنوغرافيا علم يعني بالدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد والعادات والقيم، والأدوات والفنون، والمأثورات الشعبية لدى جماعة معينة أو مجتمع معيّن، في فترة زمنية محددة. أمّا الإثنولوجيا فتهتم بالدراسة تحليلية، والمقارنة للمادة الأثنوغرافية، بهدف الوصول إلى تصورات نظرية أو تعميمها بصدد مختلف النظم الاجتماعية الإنسانية. وبهذا تشكل المادة الإثنوغرافية قاعدة أساسية لعمل الباحث الإثنولوجي[2]، إذ يكمّل العلمان بعضهما البعض، فتركز الإثنوغرافيا على وصف حضارة شعب من الشعوب بالتركيز على نمط معين برسم صورة دقيقة لطرائق معيشته ونظمه وعلاقاته الاجتماعية وعيشه ونظمه الاجتماعية وعلاقته بالآخرين، باعتماد المظاهر المادية لأنشطة الإنسان، كالعادات والتقاليد والمأكل والمشرب والملبس.

نستنتج ممّا سبق أنّ الإثنولوجيا والإثنوغرافيا فرعان أساسيان من الأنتروبولوجيا، تتكفّل الإثنوغرافيا بوصف ثقافات الشعوب وعاداتها وتقاليدها وسلوكاتها، وتقوم الإثنولوجيا بدراسة وتحليل ومقارنة المادة الإثنوغرافية، حيث يعمل الإثنوغرافي على جمع المادة التي يستهدف وصفها، ويعتمد الإثنولوجي تلك المادة الخام من أجل التحليل والمقارنة ووضع المادة الأساس في إطارها العلمي الذي يقتضي منهجية عمل[3]، حيث كانت الأنتروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان من الناحية العضوية والثقافية والحضارية، لكن، مع ظهور الإثنولوجيا والإثنوغرافيا، أصبح هذا العلم يهتم كذلك بالنظم الاجتماعية للمجتمعات المتنوّعة.

---

[1]– روبرت لووي، تاريخ الإثنولوجيا من البدايات حتى الحرب العالمية الثانية، تر: نظير جاهل، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص5.

[2]– حسين فهيم، قصة الأنتروبولوجيا (فصول في تاريخ علم الإنسان)، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص14، 15.

[3]– ريمة الخاني، بين الإثنوغرافيا والإثنولوجيا، منتديات فرسان الثقافة، تاريخ النشر: 04/ 01/ 2013، تاريخ الدخول 15/ 02، 2021.
/https://omferas.com/vb/t43890

1- علم اللغة الأنتروبولوجي (L'anthropologie linguistique): له مصطلحات أخرى، مثل "الأنتروبولوجيا اللسانية" و"اللسانيات الأنتروبولوجية"، وهو فرع من الأنتروبولوجيا، يهتمّ بـ«اللغة كأداة اجتماعية، وبالكلام كممارسة ثقافية»[1]، ويركّز على العلاقة بين أنظمة اللغة والأنساق الثقافية في المجتمع، للكشف عن الروابط القائمة بين اللغة والثقافة والتأثير والتأثر الحاصل بينهما، وبالتالي فهو يعتمد على «تطوّر المناهج الموجودة في حقول أخرى، بالأخصّ الألسنية والأنتروبولوجيا، بهدف إعطاء مفهوم لأوجه اللغة العديدة كمجموعة من الممارسات الثقافية»[2] ويوجّه اهتماما خاصة للغات البدائية، ويدرس مختلف التنوّعات اللغوية للكشف عن نظم القرابة بين اللغات.

ونظرا لأهمية اللغة في تاريخ الإنسان وفي مختلف الأنشطة التي يمارسها في حياته اليومية، وفي حياته الفكرية والثقافية، وارتباطها بعاداته وثقافته وتجاربه، فإنّها تشكل أداة مرنة لتفسير كلّ الأحداث التي يصفها الإثنوغرافيون، معتمدين على الخطابات اليومية، وعلى القصص والرسومات وأسماء الأشياء والأماكن، وكلّ المعلومات التي تُجمع عن الأشخاص ؛ أنشطتهم وأحداثهم ولقاءاتهم، وبالتالي، فإنّ مهمة الإثنوغرافيين تشبه مهمة محلّلي الخطاب، حيث يدرسون «ما يفعله الناس حقّا باللغة في استعمالهم للكلمات، والصمت، وحركة الجسم بشكل ينسجم مع سياق الكلام الذي تُقال فيه هذه الإشارات» لغرض الكشف عن أبعاد الكلام وطرقه باعتباره ممارسة اجتماعية يتقيّد بالعمل الاجتماعي، وبالتالي، فهو ينتج عملا اجتماعيا، ويؤثّر في طريقة وجودنا في العالم، إذ تكشف طريقة الكلام عن معاملات الناس لبعضهم البعض، وطريقة تفاعلهم، وكيفية الانسجام مع بعضهم، وطريقة إيجاد حلول لمشكلاتهم، باستخدام رموز لغوية، وحركات وإشارات جسدية، ومستندات أخرى.

ويُعتبر اللغوي الأنتروبولوجي الأمريكي إدوارد سابير (E. Sapir) المؤسّس الحقيقي للسانيات البنوية الأمريكية، والواضع الأول لأسس الأنتروبولوجية لدراسة اللّغة، حيث اعتنى كثيرا

---

[1]- ألسوندرو دورانتي، الأنتروبولوجية الألسنية، ص19.

[2]- المرجع نفسه، ص22.

بالعلاقات المتبادلة بين اللّغة والفكر، وبين هذين العنصرين والبنية الاجتماعية، إلى جانب إسهامات علماء آخرين، أبرزهم فرانز بواز وبنجامين لي وورف، حيث يعتبر هؤلاء اللغة المدروسة وسيلة أساسية لفهم الحضارة، فلا يدرسون اللغة باعتبارها بنيات نحوية فحسب، بل ذات محتوى أنتروبولوجي، تنقله القصص والأغاني التي تشكل الجزء الأكبر من النماذج اللغوية.

وقد أدرك (سابر) أنّ اللغة هي المنظّم الأساس لتجربة المجتمع الذي يتكلمها، وهي التي تبني واقعه، ليصل إلى أنّ اللغة تنطوي على رؤية خاصة للعالم. يقول إدوارد سابير: «وحقيقة الأمر أنّ العالم "الواقعي" تمّ بناؤه – إلى حدّ كبير – عن غير وعي على أساس العادات اللغوية لمجموعة من البشر. ولا توجد لغتان إطلاقا متشابهتان بما يكفي ليُنظر إليهما كونهما تمثّلان الواقع الاجتماعي نفسه. إذ إنّ العوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة عوالم متباينة وليس مجرّد العالم نفسه تلتصق به مسميات مختلفة... فنحن نرى ونسمع التجارب ونعيشها كما نفعل دائما لأنّ العادات اللغوية لمجتمعنا تفرض علينا خيارات معيّنة في التأويل. ومن وجهة النظر هذه قد نرى في اللغة دليلا رمزيا إلى الحضارة»[1]، فاللغة تختلف باختلاف المجتمعات، وهي أهم وسائل التواصل التي تمكن الإنسان من رؤية مجتمعه بطريقة رمزية، وأن الإنسان يتكيف مع واقعه بواسطة اللغة، ويبني عالمه بواسطة العادات اللغوية دون وعيّ منه.

2 . علم اللغة الأثنولوجي (Ethnolinguistique)**:** هو من التخصّصات التي تفرّعت عن الإثنوغرافيا، يعني بدراسة اللّغة في علاقتها بالبحوث الخاصة بأنماط وبالسلالات البشرية وأنماط سلوكها يسمى كذلك (علم اللّغة العرقي، أو علم اللّغة السّلالات)، يتداخل هذا العلم مع الأنتروبولوجيا اللغوية، لكونهما يهتمان معا بالإنسان واللّغة، اللغة باعتبارها ظاهرة بشرية لا تقتصر على أمة أو شعب معيّن، والإنسان باعتباره مخلوقا اجتماعيا يستخدم لغة من اللّغات وينتمي إلى شعب من الشّعوب، له ثقافية معيّنة، ودين وعادات وتقاليد معيّنة، فيستهدف دراسة هذه الجوانب باعتماد اللغة، بحثا عن علاقة هذه الأخيرة بالثقافة ولعادات والتقاليد وأنماط السلوك.

---

[1]– جون إي جوزيف وآخرون، أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي في القرن العشرين)، ط1، تر: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، 2006. ص 30.

3 . أثنوغرافيا التواصل: (Ethnographie de la communication**):** تطوّر هذا الفرع نتيجة تأثر بعض اللّسانيين الاجتماعيين أمثال هايمز وقومبرز (Dell Hymes et John Gumperz) بالدراسات الأنتربولوجيا اللّسانية عند ورف وسابير وبواز، مما جعلهما يدعوان إلى ما يسمى باثنوغرافيا التواصل.

لقد وضع هايمز وقومبرز نموذجا للتّواصل، واعتنت دراساتهما بـ «وصف الممارسات اللغوية والخطابية لمختلف المجموعات الثّقافية والاجتماعية، حيث ركّزا على الوظائف بدلا من الأشكال اللغوية، منطلقين في ذلك من النشاط التواصلي بدلا من القواعد اللغوية»[1]، واهتما بالمحادثة (conversation) وعلى ما تنطوي عليه من التبادل في الأدوار يمكن ملاحظتها في الاستعمالات اليومية، وقد استحدث هايمز مفهوم ((**الكفاية التواصلية**)) يبيّن من خلاله أنّ عملية التّواصل لا تكتفي بمعرفة القواعد اللّغوية إذا كان المتكلّم يجهل كيفية استعمال تلك القواعد في السّياقات الاجتماعية، وحدّد هايمز لعملية التواصل ثمانية عناصر بارزة يتصل كلّ منها بوظيفية تبليغية ما (على غرار ما فعل رومان جاكوبسن)، لذا يقترح نموذجا للتّواصل البشري، حاول من خلاله أن يوحّد تلك العناصر الوظيفية والبنوية للتّواصل في كلمة واحدة وهي : S.P.E.A.K.I.N.G" وقد تمّ شرح هذا النموذج في المحاضرة الرابعة.

وقد «أظهرت إثنوغرافيا الاتصال تنوع الأداء اللغوي، وتنوع الوظائف الاجتماعية للكلام. كما كشفت عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تسودها. ثم إنّها اضطلعت بوصف المدونة اللسانية لأعضاء الجماعة، وبوصف مميزات الظروف التي يمكن للاتصال أن يتم فيها وينتشر»[2]، إذ يمكن أن نميّز داخل المجتمع الواحد مجتمعات صغيرة، فلغة أهل الرّيف تختلف عن لغة أهل المدن، وتختلف لغة المثقفين عن لغة الأميين، وتختلف لغة الفلاحين عن لغة المهندسين... ومن

---

[1]– ميلود حبيبي، الاتصال التربوي وتدريس الأدب، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993، ص65.

[2]– أزولد ديكرو وجـ. م. سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر. منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء: 2007. ص 136.

هنا يتّضح تتعدّد النّماذج اللّغوية في المجتمع الواحد بسبب التأثيرات الخارجية ومختلف السّلوكات الاجتماعية التي تمارس تأثيرها الفعلي على النّموذج السائد في وسط اجتماعي معيّن، كلّ ذلك هو نتيجة عوامل ثقافية واجتماعية وتاريخية ...الخ.

لقد تجاوز إثنوغرافيا التواصل وصف الجمل باعتبارها المحور الأساس للّسانيات النظرية، كما تجاوز التّركيز على الأشكال اللّغوية، فأخذ يهتمّ بالنّصوص الواقعية، التي تمثّل كلّ من التّواصل اللّغوي والأوضاع الاجتماعية التي تستعمل فيها هذه النّصوص.

المحاضرة 05: اللغة والمجتمع والثقافة

1- اللغة باعتبارها ظاهرة الاجتماعية: كان أبرز تعريف للغة عند العرب القدامى تعريف ابن جني (ت392هـ) **«أمّا حدّها، فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»**[1]، يؤكّد ابن جني من خلال هذا التعريف الطابع الاجتماعي للغة ووظيفتها الأساسية التي هي التعبير والتواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع، ولكل مجتمع لغة خاصة به تميّزه عن باقي المجتمعات، ويعبّر بها أفراده عن حاجاتهم وأغراضهم، ويقيمون علاقات مع إخوانهم.

ويعتبر الكثير من اللغويّين المحدثين اللغة ظاهرة اجتماعية، فاللسان البشري، بالنسبة لسوسير، ينطوي على جانبين ؛ الأول **فردي** وهو الكلام، والثاني **اجتماعي** وهو اللغة[2]، وكلّ جانب منهما مكمّل للآخر، ويعدّ وايتني اللغة «إحدى النّظم الاجتماعية»[3]، وهي بالنسبة لإدوارد سابير "المنظّم (L'organisateur)" لتجربة المجتمع، وهي في نظره مؤسسة اجتماعية تختلف باختلاف الشعوب وتحمل وظيفة التواصل[4].

ويرى ڤندريس أنّه «في أحضان المجتمع تكوّنت اللغة، وُجدت اللغة يوم أحسّ النَّاسُ بحاجة إلى التفاهم بينهم»[5]، حيث يندرج هذا التعريف ضمن التعريفات التي تركّز على الدور الذي تقوم به اللغة في المجتمع، وما تسديه من خدمات، وما تحققه من أغراض للأفراد والجماعات، فهي «أقوى الروابط بين أعضاء المجتمع، وهي في الوقت نفسه رمز إلى حياتهم المشتركة وضمان لها وهي عامل مهم للترابط بين جيل وجيل»[6]، فبفضل اللغة تتشكّل الروابط

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط4، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص34.

[2]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص28.

[3]- المرجع نفسة، الصفحة نفسها.

[4]- بسام بركة، "اللغة والبنية الاجتماعية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع40، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986، ص70.

[5]- جوزيف ڤندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط4، المركز القومي للترجمة والنشر، القاهرة: 2010، ص35.

[6]- صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، مفهومه وقضاياه، ص6.

وتتحدّد العلاقات وينتظم محيط الإنسان وعالمه، فهي تكشف عن الهوية العرقية للأفراد والجماعات، وعن هويتهم الثقافية، والدّينية.

وبناء على ما سبق، يعتبر العلماء اللّغة "**ظاهرة**" لكونها تعكس الواقع الاجتماعي الذي هو مصدرها، وهي نابعة من أعماق الإنسان وتعبر عن شخصيته، ونرى المجتمع فيها بكلّ وضوح، وبالتالي، فهي مرآة تعكس بنية التنظيم الاجتماعي لمجتمع معيّن، ووُجدت من أجل تحقيق أغراض اجتماعية بالدرجة الأولى، وتعديل سلوك الفرد كي يتلاءم مع أفراد المجتمع، فبفضلها يتحقّق الشعور بالانتماء إلى مجتمع معين، وإقامة علاقات مع الخالق (عن طريق الأدعية الدينية والصلوات...)، والتعبير عن الفكر، وهي وسيلة الحديث والغناء والكتابة والقراءة والتفاهم والتبادل، وليس هذا فقط، بل هي وسيلة للمنع والتهكّم والاحتقار والعنف والسلطة، وهي أيضا وسيلة اللّهو واللّعب والرّفاهية والتحدّي والثّورة...الخ، وتستعمل في المناسبة الرّسمية لتؤدي وظائف اجتماعية وشكلية في الوقت نفسه، فهي ظاهرة اجتماعية بامتياز كما يقول أنطوان مييه.

2- اللغة والمجتمع: تقوم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد على **رابط اجتماعي وهو اللّغة**، إذ يسهم هذا الرابط في قوة اتّحاد وتماسك أفراد المجتمع بعضهم البعض، وتشكّل اللّغة نسقا اجتماعيا وثيق الصلة ببقية الأنساق داخل البنية الاجتماعية، وجزء لا يتجزأ من النسق العام الذي هو المجتمع، لذلك فإنّ لغة جماعة معيّنة هي مفتاح للدخول إلى فكرهم وثقافتهم ونمط عيشهم، وفهم الأسرار التي تربطهم وتجعلهم متماسكين، يقول أحد الباحثين «من يتكلّم العربية عربيٌّ في كينونته ومن يتكلّم الفرنسية فرنسيّ في كينونته، ولا مجال للشّك في أنّ الأول يختلف عن الآخر في وعيه وتفكيره وحياته النفسية والاجتماعية والأخلاقية»[1]، وكلّ منهما يطوّع الكلمات والتراكيب بشكل يجعله يربط بين المواقف والأحداث والأشخاص، وتكشف تلك اللغة المنتجة عن حال تفكير كل فرد، وكلّ فئة، وكل شريحة من الشرائح الاجتماعية في المجتمع نفسه.

وليست اللغة، كما يقول علي عبد الواحد وافي «من الأمور التي يصنعها فرد معيّن، أو أفراد معيّنون، وإنّما تخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة الجمعية، وكلّ فرد منّا ينشأ فيجد

[1]- بسام بركة، "اللغة والبنية الاجتماعية"، ص 68.

بين يديه نظاما لغويّا يسير عليه مجتمعه، فيتلقاه عنه تلقيا بطريق التعلم والتقليد، كما يتلقى عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى، ويصيب أصواته في قوالبه، ويحتذيه في تفاهمه وتعابيره»[1]

وللغة مزايا لا تُعدّ ولا تُحصى على المجتمع، فهي وعاء يحوي تجارب الشعوب وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ونمط عيشها، وتتوارثها الأجيال عبر الأزمنة، وهي وسيلة لإقامة علاقات بين الأفراد، كما أنّها «وسيلة للرقيّ الاجتماعي والحظوة السياسية والربح المادي، وسبب من أسباب الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية (...) وكلّ تقدّم كُتب له الكمال إنّما تمّ بوجود اللغة»[2].

ويفرض المجتمع سلطانه على اللّغة وعلى الفرد، فلا يمكن لأحد أن يخالف أسلوب الكلام في المجتمع، وإلاّ سيتعرّض للسخرية أو إكراهات وعقوبات، «واللغة من الأمور التي يرى كلّ فرد نفسه مضطرا إلى الخضوع لما ترسمه (...) فإذا أخطأ فرد في نطق كلمة ما، أو استخدمها في غير مدلولها، أو خرج في تركيب عباراته عن القواعد التي ترسمها لغته، كان حديثه موضع سخرية وازدراء من مستمعيه»[3]، فالسلوك اللغوي للفرد يكون دائما استجابة لتوقعات السلوك الاجتماعي وما يفرضه المجتمع من معايير لا يمكن الخروج عنها.

ونظرا لكون اللغة مرآة تعكس الحياة الاجتماعية للأفراد بكلّ تفاصيلها ومقوّماتها ومبادئها ويرى الإنسان من خلالها نفسه ويرى العالم، أصبحت موضوعا هاما للدراسة، وأحسن وسيلة لمعرفة الإنسان في ذاته وتموقعه بين بني جنسه، فهي الإنسان بحدّ ذاته، يتراءى للدارس من خلالها العالم، ويتمكّن بواسطتها من توزيع أفراد المجتمع إلى فئات وطبقات، لدراسة كلّ فئة وكلّ طبقة على حدة.

3- **اللغة والثقافة:** اللّغة كذلك هي مرآة تعكس ثقافة متكلّميها وتجاربهم وماضيهم وحاضرهم وكلّ ما يتعلق بوجودهم، فهي تترجم تلك الثّقافة بكل صدق وفعالية.

لقد اختلاف العلماء بخصوص مسألة العلاقة بين اللّغة والفكر، فمنهم من يرى أنّ اللغة معزولة عن الفكر ومستقلة عنه كلّ الاستقلال، ومن يرى أنّ اللغة معزولة عن الفكر مع وجود

---

[1]- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص4.

[2]- محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص11.

[3]- على عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص6.

علاقة التأثير والتأثّر بينهما، ومنهم من يؤكّد وجود ارتباط وثيق بينهما، لأنّ اللغة تعبّر عن الفكر والفكر صانع للغة، واختلفوا كذلك بخصوص أسبقية وجود كلّ منهما على الآخر، فحاولوا الكشف عن أيهما أسبق، اللغة أم الفكر؟ فتباينت أجوبتهم عن هذا السؤال الفلسفي المعقد، إلاّ أنّهم متّفقون كل الاتفاق على أنّ اللغة والفكر مرتبطان بالثقافة، بل أنّ هذه الأخيرة هي التي تتحكّم في الفكر واللّغة معا، وهي التي تختار اللّغة لكي تقوم بمهمة ضمان وبقاء هذه الثّقافة ذاتها واستمراريتها عبر الأزمنة، وبقائها المستمر كذلك على مستوى تشكيل الفكر وقوْلبته بحسب المبادئ والأصول والغايات والأهداف والقيّم والمعايير التي تضعها أي ثقافة لنفسها.

إنّ «ظهور الثقافة قد ارتبط بظهور الرموز أو العلاقات التي تكوّن نظام اللغة، وإذا كانت كلمة ثقافة تشير في كتابات الأنتروبولوجيين إلى أسلوب الحياة السائدة في مجتمع ما، فإنّ هذا يعني وجود علاقة وثيقة بين اللغة والثقافة»[1]، فوجود الثقافة، في الحقيقة، مرتبط بوجود اللغة، وقد أثبت العلماء والدارسون عدم إمكانيات فهم اللغة بمعزلها عن المحيط الثقافي الذي أنتجت فيه، وعليها يتوقّف فهم الكثير من مفردات اللغة والأساليب المختلفة، والمتلازمات اللفظية، والأمثال والحكم،... الخ.

إنّ اللغة تكوّنها قواعد لغوية، والثقافة تكوّنها قواعد مادية ومعنوية، تترابط كلّها وتترسخ في أذهان الجماعة، وبناء على ذلك، تبدو الثقافة «في شكل سلوك رمزيّ أو إشاري مشترك بين أفراد المجتمع وبفضل هذا السلوك يستطيع هؤلاء الأفراد التواصل والتفاعل فيشعرون بأنّهم يكوّنون كيانا متميّزا يسمى مجتمعا أو جماعة أو جمعية»[2]، فاللغة والثقافة ما هي إلاّ تصرفات يكتسبها الفرد من محيطه الاجتماعي، فيكتسب منه الرموز اللغوية، وفي الوقت نفسه يكتسب مدلولاتها الاجتماعية والثقافية وما تحيل عليه تلك الرموز من معاني مباشرة وأخرى ضمنية لا يمكن تأويلها

---

[1]– كريم زاكي حسام الدين، اللغة والثقافة – دراسة أنترولغوية لألفاظ وعلاقة القرابة في اللغة العربية، كتاب إلكتروني، منشور على صفحة "كتاب بيديا" (أكبر مكتبة عربية حرة) ص98.
https://ia803206.us.archive.org/33/items/kotbarabia/78.pdf

[2]– كريم زاكي حسام الدين، اللغة والثقافة – دراسة أنترولغوية لألفاظ وعلاقة القرابة في اللغة العربية، كتاب إلكتروني، منشور على صفحة "كتاب بيديا" (أكبر مكتبة عربية حرة) ص98.
https://ia803206.us.archive.org/33/items/kotbarabia/78.pdf، ص 104.

إلاّ بوضعها في سياقاتها الثقافية والاجتماعية وربطها بالعادات والتقاليد ومختلف المعايير الاجتماعية.

نص للتطبيق:

- ما العلاقة بين اللغة والثقافة؟

«تمثّلُ اللغةُ نمطًا هامًا من الأنماطِ الثقافيةِ التي تتكوّن من خِلالها ثقافة مجتمع ما، بل تُعدُّ عند معظمِ الأنتروبولوجيين أهم هذه الأنماطِ، وتُعتبر الوعاء الذي يحتوي جميع الأنماط الثقافية وسماتها من ناحية، كما أنّ لكلّ ما يكتسبه الفرد ويتعلّمه من هذه الأنماط يصل إلى عقله ووجدانه من خلال اللغة من ناحية أخرى. ولقد كان هذا الارتباط الوثيق بين اللغة والثقافة يقف وراء الاهتمام الذي أبداه الأنتروبولوجيون لدراسة لغات المجتمعات التي اهتموا بها. ص131 (...) إنّ اللغة كما تتباين وتختلف في أصواتها وتراكيبها تختلف أيضا في مفرداتها ومعانيها التي تتطابق مع ثقافة الجماعة اللغوية، فثقافة أبناء الصحراء تُعرف بكثيرة النخيل والإبل، ولكنها لا تعرف إلاّ مفردات قليلة للدلالة على الثلج، أمّا إذا نظرنا إلى لغة الإسكيمو فسنجدها تعرف عشرات المفردات الدّالة على أنواع الثّلج الصلب واللّيّن، والذائب والمتجمّد. إنّ الجماعة اللغوية بما حولها تقودها نحو المزيد من الدّقة والتمييز في إطلاق التسميات طبقا لخبراتها التي تراكمت على مرّ الأجيال، فتقوم بتجميعها بشكل يتّسم بالدقة والتفصيل» ص134.

كريم زاكي حسام الدين، اللغة والثقافة – دراسة أنترولغوية لألفاظ وعلاقة القرابة في اللغة العربية– ص131+ 134.

المحاضرة 06: الجماعة اللغوي والتنوّع اللغوي

إنّ اللغة وثيقة الارتباط بالمجتمع، وبما أنّ هذا الأخير في حركة وتغيّر مستمرين، فإنّ اللغة تتغيّر وتتنوّع تبعا لحركة المجتمع والتغيّرات التي تجري فيه، ويتجلّى ذلك أكثر في اختلاف وتنوّع أساليب التعبير وأنماط الكلام. وقبل التطرّق إلى ظاهرة التنوّع اللغوي، ينبغي تحديد مفهوم الجماعة اللغوية ممّا يساعد على دراسة الظاهرة السابقة، حيث يشكّل الفرد محور اهتمام الدّارسين، لأنّ سلوكه اللغوية يعكس سلوكات وتصرفات الجماعة التي ينتمي إليها، ويستمدّ تجربته وخبرته اللغوية من كثرة الاستماع إلى كلام الأفراد المحيطين به والتفاعل معهم، ممّا يدفع اللساني الاجتماعي إلى توجيه عناية كبيرة للجماعة التي يدرس لغتها، لغرض دراسة التنوّعات اللغوية المختلفة التي تسودها.

وقد أكّد اللساني الاجتماعي (وليام لابوف)[1] أنّ دراسة التنوّع اللغوي يقتضي من الدارس استيعاب ما يرتبط بهذه الظاهرة من المفاهيم والمصطلحات، أبرزها مفهوم "الجماعة اللغوية"، ولا يمكن، حسبه، دراسة وتحليل العلاقة بين اللغة والمجتمع إلاّ من خلال الجماعة اللغوية التي تشكّل فضاءً خصبا للتفاعلات اللغوية، والممارسات والتماثلات المنتظمة اجتماعيا، ويتقاسمها أعضاء كلّ جماعة. ويؤكّد أندري مارتيني كذلك أنّ «مفهوم الجماعة اللغوية ليس مهما فحسب، بل هو أمر حتمي في تخصّصنا بمجرّد اعتبار لغة ما وسيلة للتواصل تتكيف مع احتياجات الجماعة التي تستخدمها ف: "التواصل" يعني "الجماعة"»[2]. وسيتمّ توضيح مفهوم اللسانيين واللسانيين الاجتماعيين للجماعة اللغوية في العنصر الموالي.

1- مفهوم الجماعة اللغوية (communauté linguistique): لقد كان تحديد الجماعة اللغوية لدى اللسانيين يتمّ بالتركيز على اللغة وعناصرها الداخلية مستبعدين في ذلك كلّ ما هو محيط بها، فيعرفها اللساني الأمريكي بلومفيلد (L. Bloomfield) في كتابه "اللغة" بأنّها «هي

[1]- William Labov, sociolinguistique, traduit par Alain Kihm, les Editions de Minuit, Paris, 1976, p. 18
[2]- MARTINET, A., Langue et fonction, Paris, Gauthier/Denoël, Paris, 1969, p : 130. Cité par :
- Carmen Alén G. et Alexia K., le concept de « communauté linguistique » face à la réalité du terrain, Lengas (revue de sociolinguistique en ligne) N77, 15 juin 2015, consulté : le 24/04/ 2023. https://doi.org/10.4000/lengas.866

مجموعة من الناطقين يتعاملون عن طريق الخطاب»[1]، يُفهم من هذا التعريف أنّ التفاعل والتواصل بشكل ناجح عن طريق الخطاب هو معيار مهم للحكم على ناطقين معيّنين بأنّهم يشكّلون جماعة. ويعرّفها جون لاينز (J. Lyons) بأنّها «كل الناس الذين يستعملون لغة أو لهجة معيّنة»[2]، ويعرّفها هوكيت (CH. F. Hochett) بأنّها «كلّ مجموعة النّاس الذين يتّصل بعضهم ببعض، بطريق مباشر أو غير مباشر، بواسطة لغة مشتركة»[3]، حيث يركّز التعريفان السابقان على التواصل بلغة مشتركة، يعني أنّ تحديد الجماعة اللغوية عند اللسانيين يقوم على عنصر التواصل واشتراك أفراد الجماعة في اللغة التي يتواصلون بها، غير مبالين بالتنوّع الجغرافي والاجتماعي والمهني، وتعدّد المواقف التواصلية التي يتفاعل فيها أفراد الجماعة، حيث لا يمكن إغفال أثر العوامل الجغرافية في تنوّع الممارسات والأشكال اللغوية.

سوف يغيّر بلومفيلد رأيه، ليقول في صفحات أخرى من كتابه: «إنّ أعضاء الجماعة اللغوية بإمكانهم أن يتكلّموا بطريقة متماثلة بحيث يمكن لأحدهم أن يفهم الآخر كما يمكنهم أن يتباينوا بحيث إنّ الأشخاص الذين يقطنون الجهات المجاورة لا يفهم بعضهم البعض الآخر»[4]، يعني أنّ قضية التفاهم بلغة مشتركة ليست شرطا لتحديد أعضاء الجماعة، وأنّ هؤلاء قد لا يتفاهمون.

ويؤكّد فيشمان وجود سجّلات متنوّعة تتعايش في الغالب داخل جماعة لغوية واحدة، الأمر الذي يبطل فكرة "الاشتراك" في اللغة، حيث إنّ اللغة التي يستخدمها فرد ما لا تكون بشكل صارم هي اللغة نفسها التي يستخدمها فرد آخر من الجماعة نفسها[5]، دون إغفال أنّ الجماعة مهما بدت أنها أحادية اللغة، فإنّها تتخطاها لغات أخرى (وطنية، إقليمية، أجنبية...)، وأنّ كلّ أفراد الجماعة،

---

[1]- Carmen Alén G. et Alexia K., le concept de « communauté linguistique » face à la réalité du terrain, Lengas (revue de sociolinguistique en ligne) N77, 15 juin 2015, consulté : le 24/04/ 2023. https://doi.org/10.4000/lengas.866 .

[2]– صبري إبراهيم السيّد، علم اللغة، الاجتماعي، ص27.

[3]– المرجع نفسه، ص28.

[4]- L. Bloomfield, le langage, Paris, Payot, 1970, P.44. cité par :

جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص89.

[5]- Carmen Alén G. et Alexia K., le concept de « communauté linguistique » face à la réalité du terrain, https://doi.org/10.4000/lengas.866 .

أو جزء منها بإمكانه امتلاك عدة لغات، حيث قد تختلف سلوكاتهم ومواقفهم إزاءها، وعليه، فإنّ الفرد هو من يشرف على تحديد انتمائه وليست اللغة. وفي هذا السياق، يتساءل جون لويس كالفي عن «مواطن سنغالي أصيل منطقة النهر، على الحدود الموريطانية ومقيم بدكار. ترى إلى أيّ جماعة ينتمي إن نحن عرفنا بأنّ لغته الأم هي البول (Peul) وأنّ لغته المشتركة هي الولوف (Wolof) وأنّ اللغة الرسمية لبلاده هي الفرنسية؟»[1]، هنا يجيب كالفي بأنّ واقع هذا الرجل ثلاثيّ، وأنّ حالات التواصل حسب الحياة اليومية هي التي تجعله يندرج في هذه الجماعة أو تلك، سيشارك في الجماعة اللغوية البولية في الأسرة، والجماعة الولوفية في الشارع، والجماعة الفرانكوفونية في المكتب، لكن يبقى، في هذه الحالة أيضا، أنّ الفرد هو الذي يحدّد انتماءه، فأين المجتمع من كلّ هذا؟ والمشكلة في كلّ هذا، حسب كلفي، تكمن في كون اللسانيات الاجتماعية تنطلق من فكرة مفادها أنّ اللغة تعكس المجتمع، ويتساءل متى تعكس اللغة المجتمع إن كان هذا الأخير متعدد اللغات؟

ويقترح وليام لابوف الحلّ الذي يبدو له مناسبا للمشكلة، وهو الانطلاق من المجتمع، إذ لا ينبغي التفكير بأنّه لا يوجد في الجماعة اللغوية إلاّ اللغة، بل هناك جماعة اجتماعية، إذ ينبغي، كما يقول كالفي[2]، أن تركز اللسانيات اهتمامها على الجماعة الاجتماعية من حيث وجهها اللغوي، ولا تعتني وصف اللغة فحسب، بل الأنظمة الاجتماعية المتعايشة، وبَنِيَنة الجماعة وفق هذه الأنظمة، (أي وصف الزمر المختلفة حسب اللغات التي تستعملها)، ثمّ وصف التنوّعات أثناء استعمال هذه الأنظمة تبعا لمختلف المتغيّرات الاجتماعية ؛ الجنس والطبقة الاجتماعية والسن، والمستوى الثقافي...)

وينظر اللساني الاجتماعي قومبرز إلى الجماعة اللغوية، على أنها «المجموعة الاجتماعية التي قد تكون أحادية اللغة أو متعددة اللغات، وتشيع فيها نماذج تفاعل اجتماعي، يغايرها عن المناطق المحيطة بها ضعف خطوط الاتصال»[3]، فالجماعات مرتبطة بجماعات أخرى، لكنها

---

[1]– جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص91.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص28.

تختلف معها في بعض الفروقات الناجمة عن البعد الجغرافي، أمّا داخليا، فإنّ أعضاءها يحسون بأنّهم ملتحمون إذا أدّت العوامل الاجتماعية دورها بشكل مناسب، كما أنّ التنوّعات السائدة داخل الجماعية هي منتظمة، لأنّها تتشكل تبعا لمعايير اجتماعية مشتركة بين أعضاء الجماعة.

والجماعة اللغوية، حسب لابوف، «لا تتحدّد على أساس اتّفاق ملحوظ في استعمال عناصر اللغة، بل على أساس الاشتراك في مجموعة من المعايير الاجتماعية»، حيث ينطلق لابوف في تعريفه للجماعة اللغوية من خصائص المجتمع واتجاهات الناطقين ومواقفهم أكثر من تركيزه على السلوكات اللغوية، ويركز أكثر على المعايير الاجتماعية المشتركة التي تجعل الأفراد يحسون بانتمائهم إلى الجماعة نفسها.

إنّ الجماعة اللغوية، من منظور علم اللغة الاجتماعي، لا تكمن في عدد من الأفراد يشتركون في لغة واحدة، بل أعضاء يتقاسمون معايير اجتماعية إزاء اللغة، وتتعايش فيها سجّلات لغوية متنوّعة (Répertoires)، وهي «بمثابة شبكة اتصال متداخلة معقّدة تواضع على معرفتها كافة أفراد هذه الأخيرة، بالإضافة إلى معرفة هؤلاء بمختلف اتّجاهات الاستعمال اللغوي عندهم وعند غيرهم من الجماعات الأخرى»[1]، فبالنسبة لسبولسكي، لا وجود لحدود نظرية لتحديد موقع الجماعة وحجمها، بل تُحدّد بمدى تواضعها في استعمال لعدة تنوّعات لغوية (التي تُعدّ ذخيرتها اللغوية)، وهي كذلك تتقاسم مجموعة من المعايير التي تواضع عليها أعضاء الجماعة في ممارساتهم اليومية.

2 – التنوعات اللغوية: في الوقت الذي كان فيه البنويون يسعون جاهدين لتجاوز الفروق اللغوية بحثا عن النقاط التشابه، ووضع قواعد عالمية من خلال تحديد الخصائص التي تشترك فيها جميع اللغات البشرية، كان اللسانيون الاجتماعيون يقرّون بالتنوّع والاختلاف اللغوي، باعتبار «أنّ الوضع الطبيعي للغة يتّجه دائما نحو الانقسام والتوزيع، ومن ثمّ ينشأ عن الوحدة تفرّق وتشعب»[2]. يعني أنّ اللغات لا تبقى ثابتة، بل معرّضة للتغيّر والتطوّر والتنوّع باستمرار، فهناك لغات قديمة

---

[1]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص72.

[2]– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي– مدخل – ص139.

ذات أصول عريقة، لكن لا أثر لها اليوم في الاستعمال، لأنّها انقسمت إلى لهجات، التي تطوّرت وأصبحت لغات ؛ كاللاتينية التي تفرّعت إلى الفرنسية والبرتغالية والإسبانية...، ولغات أخرى كثيرة تفرّعت اليوم إلى لغات جديدة، ولم يعد لها أيّ مكان في التعامل والتداول، كاليونانية القديمة، والسنسكريتية، والإنجليزية القديمة... الخ.

مفهوم التنوّعات اللغوية (variations linguistiques): هي ضروب استعمال اللغة. ومصطلح التنوّع مخالف لمصطلح (التوحد) الذي يشير إلى التخلص من الفروق اللغوية[1]. وهناك من ترجم مصطلح (variation) بـ(التباين)، ومن ترجمه بـ(مستويات) كما في (مستويات اللغة)، وهناك من ترجمه بـ(التغير) كما في التغير اللغوي، وهناك من ترجمه بـ (المتغير).

ويعرف (فرجسون) التنوّع اللغوي بأنّه «مجموعة من نماذج الكلام الإنساني، متجانسة التكوين، يمكن تحليلها بواسطة أساليب التحليل السنكروني المتوافرة، وفيها ذخيرة من العناصر بترتيباتها أو عملياتها، ومجال دلالي واسع يعمل في كلّ سياقات الاتصال الرسمية»[2]، حيث تتعدّد الصيّغ في اللغة من اللغات وتتنوّع، فيرتبط ذلك التنوّع بتعدّد الصيغ اللغوية من حيث المفردات والبنية الصرفية و النحوية أو الدلالية، ويعود السبب إلى عامل اجتماعي أو جغرافي.

ويرى هدسون أنّ «ما يميّز بين نوعية من اللغة ونوعية أخرى هي، الوحدات اللغوية التي تتضمّنها، وبالتالي، فمن الممكن أن نعرّف نوعيةً من اللغة على أنّها مجموعة وحدات لغوية لها نفس التوزيع الاجتماعي»[3]، ويشير هذا العالم إلى أنّ هذا التعريف يمكّن من إطلاق مصطلح نوعية لغوية على أيّ ظاهر من الظواهر، مثل: الفرنسية، الإنجليزية، الإنجليزية اللّندنية، والإنجليزية المستخدمة في التعليق الكروي، واللغة التي تستخدمها عائلة من العائلات التي تقطن شمال غرب منطقة أمازون، واللغة أو اللغات التي يستخدمها شخص بعينه.

وبناء على ما سبق، فإنّ التنوع اللغوي يمكن أن يكون شيئا أكبر من اللغة أو شيئا أقل حتى من اللهجة، وتسمى اللغة برمتها تنوّعا لغويّا، ويُطلق كذلك على الاستعمالات المرتبطة

---

[1]– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي– مدخل، ص139

[2]– صبري إبراهيم السيّد، علم اللغة الاجتماعي، ص33.

[3]– هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص42.

بمنطقة معينة أو جماعة اجتماعية تنوّعا لغويا[1]، ويربط الباحثون التنوّعات اللغوية إمّا بعوامل اجتماعية (أبعاد ثقافية واجتماعية كالعمر والنوع والمنزلة)، أو جغرافية (أبعاد جغرافية مكانية).

وقد ميّز الباحثون في التنوّعات اللغوية بين نوعين أساسيين، وهما:

أ . التنوعات الجغرافية: وهي تلك التنوّعات الناتجة عن نطق اللغة نفسه بكيفيات مختلفة باختلاف مناطق القطر الواحد، وغالبا ما يكون الاختلاف على مستوى المفردات والأصوات، فالتنوّع والاختلاف اللغوي في هذه الحالة، مرتبط بالتنوّع الجغرافي وتجاوز اللغات لحدودها الطبيعية، وبالتالي، يحدث انتشار أنماط لغوية، ويزداد ذلك كلّما ازدادت المسافة الجغرافية، وتلك اللغات المنتشرة سوف تؤثر تدريجيا على اللغات البعيدة وتتأثر بها، ويتج ما يسمى باللهجات الجغرافية.

ب . التنوعات الاجتماعية: التنوّع الاجتماعي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، وتسمى كذلك باللهجات الاجتماعية، وهي تنوّعات تتضمّنها لغة واحدة أو لهجة منطقة معينة، باعتبار أنّ اللغة عنصر أساسي للتمييز بين فئات المجتمع، كتمييز لغة المتعلمين عن لغة الأميّين، ولغة الفقراء عن لغة البورجوازيين، ولغة البالغين عن لغة الأطفال، وتمييز لغة طائفة دينية عن طائفة أخرى، ولغة الأطباء عن لغة المزارعين، ولغة أهل المدينة عن لغة أهل الريف وأهل البادية...الخ،

ومن التنوعات اللغوية المعروفة: **اللغة، واللهجة، والسجل اللغوي.**

إنّ كلّ **الجماعة اللغوية تعتمد** معايير وأعراف اجتماعية تواضع عليها أفرادها، ويكتسبها الناطقون في أحضان تلك الجماعة، وليس هذا فقط، بل لكلّ جماعة عدد كبير من التنوّعات التي تُعتبر ذخيرتها اللغوية، وهي بمثابة هويتها ومرآة تعكس سلوكات أفرادها وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم. صحيح أنّه لا يمكن لكلّ أفراد الجماعة الاجتماعية معرفة كلّ التنوّعات السائدة فيها، لكنهم لا يجهلون أبدا تلك العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي يعتمدها أقرانهم داخل الجماعة نفسها في تواصلاتهم واستعمالاتهم اليومية لكلّ تنوّع من التنوّعات التي تزخر بها تلك

[1]- صبري ابراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص33.

الجماعة، ويحاول الناطقون جاهدين، أثناء الاحتكاك بغيرهم، أن يتجاوزوا الاختلافات اللغوية بينهم، ليكيّف كلّ متكلّم كلامه مع الشخص الذي يتواصل معه، لهدف تيسير عملة التبادل والتفاهم.

المحاضرة 07: التغير اللغوي والتغير الاجتماعي

لقد أكّدت دراسات وليام لابوف أنّ «كلّ لغة هي حكمًا متغيّرة، ذلك يعني أنّ الإنتاج اللغوي وإن كان صادرا عن ذات الشخص المتكلم ينجم عن استخدام عدة قواعد متنافسة في آن واحد»[1]. فاللغة البشرية معرّضة للتغيّر والتنوّع والاختلاف، وهذا التغيّر ما هو إلاّ استجابة لجوانب عديدة من حياة الإنسان وسلوكاته، واستجابة لمتغيّرات اجتماعية وثقافية معيّنة، واللغة تطمح دائما إلى استيعاب مظاهر التجديد والتطوّر في حياة الإنسان، وهي تساير كلّ التغيّرات التي تطرأ على مختلف جوانب حياته، وهذا ما جعل اللسانيين الاجتماعيين يخصّصون حيّزا هاما لدراسة التنوّعات اللغوية، والكشف عن الاختلافات القائمة بين مختلف الممارسات اللغوية داخل الجماعات، والتغيّرات اللغوية الناجمة عن تغيّرات اجتماعية مختلفة.

1- مفهوم التغير الاجتماعي: التغير هو الانتقال من حالة إلى أخرى، وهو حدوث تعديلات في محيط الفرد وفي جوانب حياة الجماعة عبر فترات زمنية قصيرة أو طويلة، فينجم عن ذلك «الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محدّدة من الزمن»[2]، أمّا التغيّر الاجتماعي، فيُقصد به «التغيّر الذي يحدث داخل المجتمع، أو التحوّل أو التبدّل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن»[3]، حيث لا تظلّ المجتمعات على حال واحدة، بل هي في حركة وتغيّر مستمرّ، ويمسّ ذلك الأدوار والوظائف الاجتماعية، والأنظمة التي يقوم عليها للمجتمع، والعلاقات التي تربط الأفراد والجماعات والمؤسسات... الخ، ويرتبط هذا التغيّر بعوامل مختلفة، أهمها العوامل الطبيعية، والدينية، والاقتصادية والثقافية... الخ.

---

[1]- بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، ص17.

[2]- لطيفة طبال، "التغير الاجتماعي ودوره في تغيّر القيّم الاجتماعية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م/4، ع8، تصدرها جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، 20ص408.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – العلاقة بين التغيّرات اللغوية والتغيّرات الاجتماعية: اللسانيات الاجتماعية التغيّرية (la sociolinguistique variationniste) هي منحى جديد في اللغويات الاجتماعية، أسّسه وليام لابوف لغرض فهم ودراسة اللغة في علاقتها بالعوامل الاجتماعية (الطبقية، العمر، المستوى الثقافي، المهنة...) والعوامل الجغرافية والتاريخية كذلك، ويستهدف النموذج السابق «دمج التغيّرات في الوصف

اللساني. وتتطلب عملية عرضه اختبارا لوظيفة المراقبة التجريبية»[1]. وتطرأ التغيرات على المجال الصوتي أكثر من المجال النحوي والدلالي ؛ كالنطق في اللغة الفرنسية بالصائت(e) أثناء الكتابة أو عدم نطقه دون إثارة اهتمام المتحدّث في مثل (je ne sais pas) قد تُنطق (j' n' sais pas) وقد تُنطق هذه العبارة بهذا الشكل والناطق المثقف يحرص على نطق (e) أكثر من غيره.

وقد ميّز جون لويس كالفي[2] بين التغيّرات الدياكرونية (التاريخية) التي تطرأ على اللغة مع مرور الوقت لأسباب كثيرة تمسّ لغة من اللغات، وتغيّرات آنية المتمثّلة في تلك التغيّرات التي تحدث في صلب اللغة الواحدة، تكون إمّا بنطق صيغة واحدة بأشكال مختلفة، أو استخدام مفردات مختلفة في أماكن مختلفة من القطر لمدلول واحد.

وللكشف عن العلاقة بين التغيرات اللغوية والتغيرات الاجتماعية، أعدّ وليام لابوف أطروحته المشهور سنة 1963، بعنوان "**التحفيز الاجتماعي للتغيّر الصوتي**"، لخّص فيها دراسته التي أنجزها في منطقة مارتاس فينيارد، وهي إحدى جزر ماساتشوستس (Massachusetts) الأمريكية، حيث أظهر تحري لابوف أنّ جزءا من سكان الجزيرة ينزع نطقه للعنصر الأول/a/ من المزدوج الصوتي /aw/ نحو /e/ في الكلمات مثل: house, out, doubt وفي المزدوج الصوتي (ay)، في مثل: wife, wine, pride, rigt.

لقد طرح لابوف مشكل تفسير هذه الصفة التمييزية: "لماذا أدارت مارتاس فينيارد ظهرها للغة الإنجليزية؟ وبعد بحث ميداني أجراه حول التعالقات بين هذه الصفة اللغوية والصفات

---

[1]– بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، ص63.

[2]– جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص69.

السوسيولوجية المختلفة (التوزيع حسب الزمر الاجتماعية، التوزيع حسب العمر، حسب المهنة، حسب التوزيع الجغرافي...)، حيث لم يعثر العالم على التفسير المناسب، فلجأ إلى البحث عن تفسير آخر في موضع آخر، فربط دراسته بصعوبة معيشة سكان الجزيرة وصعوبة ظروف الحياة هناك، أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة، وبعد استجواب أهل الجزيرة، أدرك أنّ هناك من السكان من يضطر للهجرة والعيش في القارة، والبعض يريد البقاء والدفاع عن تلك الجزيرة، وتوصّل إلى أنّ أصحاب الموقف الإيجابي (الذين يدافعون عن الجزيرة) جنحوا إلى تركيز المزدوجات الصوتية المدروسة يتبنّون نطقا جزيريا، وأصحاب الموقف السلبي (الذين يرغبون في الهجرة) يتبنّون النطق القاري.

لقد صاغ لابوف منهجية علمية مكّنته من الإبانة عن المتغيرات الصوتية في ملفوظات الناطقين، حيث بحث عن الارتباط بين توزيع السمات اللغوية لهؤلاء، وتوزيع خصائصهم الاجتماعية، إذ درس الوضع الاجتماعي للجزيرة، ووضع خطاطة مكّنته من الحصول على التفسير المناسب للظاهرة المدروسة [1].

وفي سنة 1966، نشر أطروحته في الدكتورة بعنوان "التنضيد الاجتماعي للإنجليزية في مدينة نيويورك"، تحت إشراف اللساني الاجتماعي المعروف (فاينريش)، وهي من إحدى دراساته الرائدة حول نطق حرف /r/ الواقع بعد حرف صائت في مثل الكلمات: (car, card, four, fourth) أجراها في مدينة نيويورك، حيث إنّ المتكلمين في تلك المدينة ينطقون أحيانا حرف الراء، وتارة يختفي من عباراتهم، فبحث عن التفسير العلمي لهذه الظاهرة، منطلقا من فرضية مفادها أنّ السبب مرتبط بوجود زمرتين من الناطقين النيويوركيين مرتبين وفق ترتيب ما في سلّم التغيّر الاجتماعي (طبقة راقية وطبقة محرومة) إحداهما تنطق الحرف والأخرى تخفيه، وبعد التحري الذي أجراه وهو يلاحظ عمال في ثلاث محلّات كبرى بنيويورك، ذات مستويات متباينة (متاجر راقية، متاجر ذات مستوى متوسط، ومتاجر شعبية رخيصة)، ومطالبة العمال بإدلائه بمكان وجود رفّ معيّن أو طابق معيّن ليتحقق من خلال أجوبتهم، أنّ نسبة نطق حرف الراء أو اختفائه تتطابق مع المكانة

[1]– التفاصيل واردة عند: جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص70، 22.

الاجتماعية للزبائن والبائعين أيضا، توصّل إلى أنّ النسبة العالية لاستعمال ذلك الحرف كانت فيما بين البائعين الموجودين في الطابق الأعلى والأغلى من المتجر، وأنّ غياب الإنجاز الصوتي لهذا الحرف يشير إلى انتماء الناطقين إلى الطبقات الشعبية[1].

وبما أنّ المتغيّر اللغوي هو «مجموعة لغوية تتألف من عنصرين متغيّرين أو أكثر معناهما الأساس متطابق»[2]، فإنّ الصوت /ر/ في مدينة نيويرك ذو متغيّرين أساسيين، هما: النطق به، أو إخفاؤه أثناء الكلام. وبهذه الكيفية كان القدماء أيضا (خاصة فقهاء اللغة) يميّزون بين اللهجات، لكن وليام لابوف تبنى منهجية علمية صارمة في تحرياته التي تقوم على «النظرة التصنيفية الأساسية في معظم البحوث الخاصة بدراسة اللهجات ويجادل في أنّ أنماط التبادل يمكن أن تُوصف على أتمّ وجه على وفق التكرارات النسبية. ثم يمكن إيجاد الارتباط بين هذه التكرارات والعوامل اللغوية (مثل صفة الكلمة والبيئة الصوتية) والخصائص غير اللغوية لمجموعة مثل العمر والجنس والطبقة الاجتماعية»[3]، فميزة لابوف تكمن في ربطه للغة بالواقع، وخروجه إلى الميدان لإجراء تحريات باعتماد منهجية علمية دقيقة، والحرص على فحص التكرارات النسبية.

إنّ التصنيف الطبقي الذي كشف عنه علماء الاجتماع، والتباين القائم بين الشرائح الاجتماعية لا ينفصل أبدا عن التباين اللغوي، وهذا ما أكدته دراسات لابوف، ويقرّ هذا العالم أنّ التفاعل بين الجانبين السابقين ؛ التباين اللغوي والتباين الاجتماعي، مترابطان عبر التاريخ وعلى الدوام. وسيتمّ توضح، في المحاضرة التي تلي، مظاهر التنوّع والتباين اللغوي.

---

[1]– تمّ تلخيص هذه الدراسة من الكتب التي تناولت دراسات لابوف (دراسة جون لويس كالفي، وبيار أشار، ودراسات أخرى).

[2]– جون إي جوزيف وآخرون، أعلام الفكر اللغوي – التقليد الغربي في القرن العشرين – ج2، ط1، تر: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، 2006، ص226.

[3]– جون إي جوزيف وآخرون، أعلام الفكر اللغوي – التقليد الغربي في القرن العشرين – ج2، ص226.

المحاضرة 08: ظواهر التنوعات اللغوي

1- اللغة والتنوّع اللغوي: يميّز دي سوسير بين "**اللغة**" باعتبارها ظاهرة اجتماعية وقواعد لا وجود لها إلاّ في أذهان الجماعة، و"**الكلام**" الذي هو التجسيد الفردي لملكة الكلام، كما ميّز تشومسكي بين "**الملكة**" باعتبارها ظاهرة فردية وقواعد ضمنية يستضمرها الفرد خلال مرحلة اكتسابه للغة، ممّا يسمح له بفهم وإنتاج عدد لا متناه من جمل اللغة، و"**الأداء**" الذي هو الاستعمال الفردي لملكة اللغة.

وقد تبنى البنويون، على اختلاف مدارسهم وتشعّب آرائهم، أطروحات العالمين السابقين، فركّزوا على اللغة مستبعدين الكلام لتأثّره بالعوامل الخارجية، واعتقدوا أنّ هذا الأخير يصلح أن يكون موضوعا لعلوم أخرى ؛ كعلم اللغة النفسي، واللسانيات الاجتماعية، والأنتروبولوجيا... الخ، كما تخلّصوا من المظهر التاريخي في دراسة اللغة، ممّا أوقع البنوية في مأزق، حيث ظلّت دراساتها طوال ما يزيد على نصف قرن من الزمن بعيدة عن الواقع والاستعمال الفعلي للغة، ولم تعتن بالتنوّع اللغوي الذي يعكس ذلك الاستعمال الفعلي في ظروف اجتماعية معيّنة.

أمّا في إطار المنظور السوسيولساني، فلم يميّز اللسانيون الاجتماعيون بين اللغة والكلام، ولم ينشغلوا بالبحث في نظام اللغة باعتباره قواعد موحّدة موجودة في أذهان الجماعة، ولم يعتبروا الكلام مجرّد أداء فرديّ للغة يخرج في غالب الأحيان عن القواعد المتّفق عليها كما كان الأمر عند البنويين.

ويذهب (بيار آشار) بخصوص مسألة الاختلاف والتنوّع اللغوي، إلى أنّه «لا يُعتبر كلّ لفظ مرتبطا دائما باللغة. يتعيّن علينا أن نحدّد الفروق بين اللغات واللهجات (Dialectes) واللهيجات الريفية (Patois) وأصناف الكلام (Parlers) والرطانة (Jargons). وما ندعوه باللغة يتغيّر تبعا لممارسات الأدباء والأزمنة، كما أنّ مصدر النشاط اللغوي في الكلام لا ينحصر دائما في إطار نظام معيّن، مع الإشارة إلى أنّ الأنظمة اللغوية غير متكافئة»[1]، وبالتالي، لم يأخذ اللسانيون الاجتماعيّون

[1]- بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، ص15، 16.

بالمفهوم العام للغة، باعتبارها ظاهرة بشرية يمتاز بها الإنسان عن باقي المخلوقات، بل أخذوا بالمفهوم الخاص الذي يشير إلى لغة معيّنة (لغة عربية، لغة فرنسية، لغة إسبانية ... الخ) تستخدمها جماعة معيّنة، يعتقد أفرادها أنّهم يشتركون في اللغة ويتفاهمون برموزها، غير أنّ «السلوك اللغوي الواقعي للفرد يختلف إلى حدّ ظاهر عن كلام أيّ فرد آخر من الجماعة نفسها»[1].

ويقرّ بعض اللسانيّين الاجتماعيين بأنّ التغيّر والتنوّع اللغويين هما نتيجة الإنجاز الفعلي للأحداث اللغوية، ويتجلى التغيّر بفعل الزمن، وبالتالي، ركزوا اهتمامهم على الكلام «على أساس أنّ التنوّعات كاشفة عن الهوية الاجتماعية للأفراد، وعلى أساس أنّها ليست في حقيقة الأمر إلاّ صورا للمخزون اللغوي المزعوم استقراره في ذهن المجموعة اللغوية المعينة»[2].

وقد اختلف المتخصصون في تقسيمهم للتنوّعات اللغوية، فمنهم من يعتمد الجانب الوظيفي للغة، ومنهم من يعتمد الحيّز الفضائي. ومن أجل تيسير تحديد التنوّعات اللغوية الجغرافية والاجتماعية الموجودة ضمن لغة واحدة، يعتمد الدّارس "الجماعة اللغوية" كفضاء أنسب لتحديد ما تتضمنه هذه الأخيرة من التنوّعات التي تندرج ضمن ذخيرتها اللغوية.

2- اللغة النموذجية واللهجات: ينظر الدارس إلى اللغة من زوايا مختلفة، وذلك حسب الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من الدراسة، فقد يعتبرها نسقا رمزيا مستقلا عن المستخدمين الفعليين لها، يستهدف من خلال ذلك الكشف عن البنى اللغوية والعلاقات التي تربط عناصر تلك البنى، ووصفها وصفا علميا دقيقا لغرض رصد القوانين التي تضبط عناصرها الداخلية، وقد يعتبرها أداة تواصل وتفاهم بين أفراد المجتمع والحبل القوي الذي يشدّهم؛ فهي تعكس أوضاعهم الاجتماعية، وتفكيرهم، ونمط عيشهم، وتجاربهم، وتاريخهم، وثقافتهم، ووضعهم الاجتماعي وانتمائهم اللساني، فيدرسها اللساني الاجتماعي للكشف عن كيفية أدائها لكلّ هذه الوظائف.

---

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، مدخل، ص167.

[2]- المرجع نفسه، ص49.

ويطلق البعض على التّنوّع السابق مصطلح "اللغة النموذجية" وهو «التنوّع ذو الخطوة الرسمية والأدبية والمأخوذ نموذجا أعلى للاتباع، لانتظامه سمات ترشّحه لهذه المكانة (...) قواعده مستقرة ومنضبطة بقوانين وأحكام متفق عليها على المستوى العام»[1]، ولهذا التنوّع وظائف خاصة به، وهو الذي يُستخدم في المواقف الرسمية، ويوحدّ القوم على لسان واحد، تتعرّض بنية اللغة النموذجية للتغيّر والتنوّع والاختلاف، نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية وجغرافية، ويتولّد عن هذا الاختلاف والتغير تعدّد اللهجات في المجتمع الواحد، ليتشكّل خاصة ما يسمى بالازدواجية اللغوية.

وبذهب (وليام لابوف) إلى أنّ التّغيّر اللغوي عملية دائبة ومستمرة في كلّ اللغات بلا استثناء، وأنّ هذه العملية تترك الأثار التي تظهر على المجتمع مع مرور الزمن[2]، وبالتالي، يشكلّ هذا التّغيّر وما يفرزه من تنوّعات لهجية موضوعا أساسيا للسانيات الاجتماعية، وذلك نتيجة العلاقة المتبادلة بين اللغة والمجتمع، والتأثير والتأثر الحاصل بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية، إذ تختلف البنية اللغوية «تبعا لاختلافات الجنس وتنوّعات اللغة بنحو عام في السلوك اللغوي للأفراد، وأُدخل في الدراسة عوامل اجتماعية متعددة، مثل: العرق، والجنس، والطبقة الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية، والمركز الاقتصادي والعمر والسياق الاجتماعي للكلام الذي يتنوّع من الرسمية إلى السوقية»[3].

إنّ كلّ جماعة لغوية تستعمل ظواهر لغوية متنوعة، تتفق في بعض الجوانب التي تشكّل القدر المشترك بين المتكلمين، وتختلف في جوانب أخرى، وذلك ما يؤدي إلى الفروق الفردية، ولكلّ جماعة ضروب لغوية (أي مجموعة من اللغات واللهجات) تُستعمل في سياقاتها الخاصة.

وقد قدم برنار سبولسكي[4] أمثلة عن مجتمعات كثيرة يسودها التنوع اللّغوي، من بينها؛ القرى الإسرائيلية الفلسطينية الصغيرة التي تتضمّن أربع تنوعات من اللغة المتميّزة: **الأولى** هي اللهجة

---

[1]– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، مدخل، ص184.

[2]– نعمة دهش فرحان الطائي، مقاربات سوسيولسانية، ط1، الدار المنهجية، عمان – الأردن، 2016، ص14.

[3]– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، مدخل، ص 189.

[4]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص 72، 74.

العربية الفلسطينية المستخدمة في القرية، و**الثانية** هي اللغة العربية الفصحى التي تُدرس في المدارس وهي لغة الكتابة، و**الثالثة** هي العبرية الإسرائيلية المعاصرة يدرس بها الأشخاص الذين يعملون في القرية والذين يدرسون في المدارس العليا، و**الرابعة** هي اللغة الإنجليزية المكتسبة في المدارس. ولهجة القرية هي لغة الاستعمال اليومي أو العامية لسكان القرية. أما الفصحى فتستخدم فقط في المدارس أو في الأوساط الدينية أو في مختلف المناسب ات الرسمية. ولا تستخدم العبرية إلاّ خارج حدود القرية، أما الإنجليزية فهي مستعملة في المدارس، وهذا التصنيف يقوم على أساس وظيفي.

وتؤدي عوامل كثيرة ومختلفة ؛ تاريخية، دينية، سياسية واجتماعية...الخ، إلي تنوّع الفصيلة اللغوية وانقسامها إلى مجموعة من اللغات، فتتفرّع كلّ لغة إلى مجموعة من اللهجات، وينتج عن هذا التفرّع صورتان، يوضّحهما علي عبد الواحد وافي كما يلي «إحداهما انشعاب اللغة الواحدة إلى لهجات محلية"Dialectes locaux"، يتكلّم بكل لهجة منها منطقة خاصة من مناطق هذه اللغة؛ وثانيتهما انشعاب اللهجة الواحدة إلى لهجات اجتماعية "Dialectes sociaux" تتكلّم بكلّ لهجة منها طبقة خاصة من طبقات السكان»[1]، حيث يوجد في كلّ مجتمع النموذج اللغوي العام المتفق عليه (اللغة المشتركة، وتنوّعات لغوية ذات خصائص لسانية واجتماعية خاصة بكلّ تنوّع، حيث نميّز في اللغة العربية التي هي لغة العرب جميعا "اللغة العربية الفصحى" التي هي لغة القرآن والحديث الشريف والشعر الجاهلي والأدب بصفة عامة، وقد اختلفت العربية فيما بينها في بعض ظواهرها وتفرّعت عنها عدة لهجات، هذه الأخيرة تختلف قليلا أو كثيرا في بنيتها عن اللغة النموذجية، ويوظّفها الناس في حياتهم اليومية وفي المواقف غير الرسمية، وهي تتفرّع بدورها إلى تنوّعات كثيرة ذات خصوصيات ومميزات مكتسبة من البيئة التي تُستعمل فيها ومن طبيعة المستعملين لها، ويشكّل ذلك ما يسمى بالتنوّع اللهجي الذي يتجلى في مختلف التنوّعات المعتمدة في الأداء النطقي، والتي تندرج كلّها ضمن صنفين معروفين، وهما اللهجات المحلية (أو الجغرافية) واللهجات الاجتماعية.

---

[1]– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص123.

2- 1 - علاقة اللغة النموذجية باللهجات: توصل بعض العلماء بخصوص هذه العلاقة إلى أنّ[1]:

. العلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة العام بالخاص، لأنّ بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، تلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات تسمى اللغة.

ويرى الباحثون أنّ كلّ لغة كانت يوما ما لهجة من لهجات كثيرة للغة من اللغات، ثمّ اندثرت تلك اللغة بسبب عوامل كثيرة، وانتشرت كلّ لهجة من لهجاتها في بقعة من الأرض، مكوِّنة لغة لها خصائصها ومميزاتها التي تنفرد بها عن أخواتها، وذلك مثلما حدث للغات السامية التي كانت في الأصل لهجات للأمّ التي ماتت واندثرت من قديم الزمان، واللاتينية التي اندثرت وأصبحت لهجاتها بعد هذا الاندثار لغات لها خصائصها.

. ويضيف البعض معيارا آخر للتمييز بين اللغة واللهجة، وهو لأنّ اللغة تُعتمد في كتابة الأدب، ولا تعتمد اللهجة في ذلك.

. وهناك من يضيف المعيار الاجتماعي، المتمثّل في كون اللهجة لغة ابتعدت عن المجتمع الرفيع، ويُسمى ذلك الفرق عند البعض ((المنزلة))، حيث يكون للغة منزلة عليا تفتقر إليها اللهجة، ممّا يجعلها لغة الكتابة الرسمية، كما أنّ المثقفين يحترمون قواعد اللغة الفصحى، وتدعم النماذجُ الأدبية والكتب الثقافية والعلمية مكانتَها.

. وهناك من العلماء من يركز في التفريق بين اللغة واللهجة على المعنى التاريخي، كالحديث مثلا عن الإنجليزية والألمانية والفرنسية والروسية والهندية على أنّها لهجات هندية أوروبية، فتفرّعت اللغة الأصلية إلى لغات عدة صُنّفت في أسرة لغوية واحدة هي أسرة اللغات الهندية الأوروبية، والشيء نفسه يقال عن اللغات التي انشعبت عن الأسرة السامية التي تنتمي إليها اللغة العربية.

---

[1]- صبري إبراهيم السيّد علم اللغة الاجتماعي، ص38، 42.

ويمكن توضيح المقصود بالصورتين المذكورتين في الأعلى في ما يلي:

أ – **اللهجات الجغرافية:** يربط الكثير من الدارسين اختلاف اللهجات بالتباين في الموقع الجغرافي، ويتّخذون تلك اللهجات موضوعا للدراسة للكشف عن التنوّعات المختلفة التي تندرج ضمن لغة واحدة، وذلك بربط كلّ تنوّع بالفضاء المكاني الذي يستخدمه، وقد سبق فقهاءُ اللغة اللسانيين الاجتماعيين إلى دراسة الاختلاف القائم بين اللهجات الجغرافية، إذ ساعدهم الكشف عن تلك الاختلافات والتباينات في إعادة بناء تاريخ اللغات، كالحديث في العربية عن اللهجة الجزائرية واللهجة المصرية واللهجة الكويتية...الخ، والحديث في الجزائر عن لهجة العاصمة وما جاورها، ولهجة قسنطينة وما جاورها، ولهجة وهران وما جاورها، ولهجة الجنوب الغربي، ولهجة الجنوب الشرقي، وتشكّل اللهجات الجغرافية موضوع اهتمام علم اللهجات (Dialectologie)، حيث كان هذا العلم في البداية يركز على «الكلمات من حيث صيّغها ودلالاتها ونطقها، وذلك باستعراض اللهجات التي تميّز لهجة من أخرى وتسجيلها على ما يسمى "الأطلس اللغوي" أو "أطلس اللهجات" (...) ومن ثمّ رأى علماء اللهجات المحدثون دعم هذا السبيل بتوجيه النظر أيضا إلى بنية اللهجات وخواصها التركيبية، حتى يمكن تعرف الفروق العميقة بينها، واطلقوا على هذا النهج الجديد اسم "علم اللهجات البنوي"»[1]

ويستهدف الدارسون من دراسة اللهجات المحلية الكشف عن واقع لهجة معينة في منطقة ما، ومظاهر التغيّر والتحوّل والتنوّع فيها، ومعرفة أسباب ذلك، والكشف عن هذه الأمور يعني الكشف عن نمط حياة المتحدثين بها، وهويتهم وشخصيتهم.

كما يسعى بعض الباحثين من خلال دراسة اللهجات المحلية إلى الإصلاح اللغوي وذلك «أن تعرف طبيعة هذه اللهجات والوقوف على أسباب استفحالها وانتشارها والتقريب بينها وبين اللغة الأدبية. ومن وسائل هذا التقريب الآن في اللغة العربية ما يسمى "بالتفصيح"»[2]

---

[1]– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي – مدخل، ص197.

[2]– المرجع نفسه، ص197.

وقد ربط العلماء التغيّر والتنوّع في اللهجات بعوامل معيّنة، أهمها عامل الزمن، والاحتكاك بين اللغات ؛ فقد يكون لجماعتين لغة نفسها، لكنهما متباعدتان جغرافيا، ممّا سيؤدي إلى تغيّر اللغتين مع مرور الوقت، فتبتعدان عن بعضهما، حيث تتأثر كل لغة بتجربة المتحدثين بها، وبحياتهم الثقافية والاجتماعية والطبيعية والسياسية...الخ، لأنّ هذه الأخيرة تختلف طبيعتها من جماعة إلى أخرى، فيلجأ الباحثون إلى وصف الاختلافات الصوتية والمعجمية والنحوية والدلالية بين مختلف اللهجات الجغرافية، ويقارنون بين الصيغ المختلفة وكيفية نطقها، ثمّ يصنّفونها لغرض تحديد التنوّعات الممكنة، حيث كلما اتسعت المسافة الجغرافية الفاصلة بين لهجتين ازداد الاختلاف بينها، فنجد، على سبيل المثال، الأصناف الإقليمية للأمازيغية في شمال الجزائر (في منطقة القبائل) تختلف كثيرا عن اللهجة المعتمدة عند التوارق في الجنوب، وعن الشاوية في الشرق، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى بعد المسافة بين هذه المناطق.

ب- اللهجات الاجتماعية: تتعدد النماذج اللغوية في المجتمع الواحد بسبب التأثيرات الخارجية ومختلف السلوكات الاجتماعية التي تمارس تأثيرها الفعلي على النموذج السائد في وسط اجتماعي معيّن، حيث هناك تفاعل مستمر ودائم بين السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي لأفراد الجماعة اللغوية، وتتأثّر البنية اللغوية أيّما تأثّر بالبنية الاجتماعية ؛ أي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكلّ ما من شأنه أن يؤثّر في استعمال اللغة، حيث «كلّ مجتمع ينتظم في إطاره طبقات أو فئات من الناس تختلف فيما بينها اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، كما تختلف من حيث منزلتها في السلم الاجتماعي. فهناك الأغنياء ورجال المال والأعمال، وهناك الفقراء والمعوزون، وهناك المثقفون وصفوتهم في مقابل المتواضعين ثقفيا والمحرومين من التعليم والتثقيف. وهناك أيضا التفاوت الاجتماعي بالحسب والنسب، أو الوظيفة والمهنة والصنعة أو الموقع في منظومة النشاط الاجتماعي»[1]، واللغة تستجيب لهذه الأوضاع وتلبي حاجات كلّ فئة وكلّ طبقة، وبالتالي فإنّ بنية

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي - مدخل، ص198.

اللغة تخضع لظروف كلّ فئة، ممّا يولّد تنوّعا لهجيا أو ما يسمى باللهجات الاجتماعية، ولا جود لحدود فاصلة بين هذه اللهجات، وبينها وبين اللهجات الجغرافية، بل هي متشابكة ومتداخلة.

من الواضح أنّ لكلّ مجتمع لغة معيّنة، لكن هناك اختلاف بين فئات المجتمع في استخدام تلك اللغة، حيث تستخدم كلّ فئة ألفاظا تميّزها عن الفئات الأخرى، وهذا الاختلاف يكون أحيانا بسيطا، وأحيانا أخرى معقدا وملموسا، بسبب الاختلاف في الجنس، أو العمر، أو المهنة، أو المستوى الثقافي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الديني، و التعليمي... الخ، ومن هنا فإنّ تحديد اللهجات الاجتماعية يعتمد على الوظائف الاجتماعية للتنوّعات السائدة، فهناك اللغة العلمية، واللغة العامة، ولغة المثقفين، ولغة الأميين، ولغة الفلاحين ولغة المهندسين، ولغة الأطفال ولغة الشيوخ ... الخ.

ويوضّح صبري إبراهيم السيد ذلك بمجموعة من الأمثلة، منها[1]:

– **لغة الأطباء:** تدور حول المستشفى، والعيادة، والمريض، والعملية، والدواء، والحقنة، والقطن والمقص، والترمومتر، والسماعة، وجهاز الضغط، والتحاليل، والمصطلحات العلمية الأجنبية ... الح.

– **لغة المحاميين تدور حول:** القضية، والنيابة، والحكم، والسجن، والإعدام، والبراءة، والشهود، والجناية، والجنحة، والمرافعة، والجلسة... الخ.

– **لغة المدرسين: تدور** حول المدرسة، والحصة، والواجب، والتلميذ، والامتحان، والنتائج، والدروس، والمراجعة، والشهادة، والكتب، والكراسات، والطباشير، والسبورة... الخ.

– **لغة البنائين:** تدور حول الرمل، والإسمنت، والحديد، والرفاعة... الخ.

– **لغة الإناث:** تدور حول الطبخ، الملابس والغسيل، والماكياج، وأنواع التسريح، والمجوهرات، والأثاث المنزلية... الخ.

لذا يقال بأنّه يوجد من اللغات بقدر ما يُوجد من الأفراد.

[1]– صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص309، 310.

وممّا كشفه العالم (ماكس إدلر –Max Adler) أنّ «اللغة اليابانية من اللغات التي تكشف عن الاختلافات اللغوية للجنس، فهناك طواقم من الضمائر الشخصية، والروابط، والأدوات، والتصريفات الفعلية، وألفاظ ملائمة للمرأة، وأخرى ملائمة للرجل، وبين الطرفين يوجد قدر كبير من المشتركات التعبيرية تشكّل مادة محايدة، يستعملها كلا الجنسين»[1]، وقد يرجع السبب في الاختلاف في طريقة الكلام بين الرجل والمرأة في اليابان إلى انعدام حرية التواصل بين الجنسين، أو إلى البعد الاجتماعي بينهما، أو إلى أسباب أخرى نجهلها، المهم أنّ الدراسات قد كشفت أنّ «للرجال ألفاظا وتعبيرات خاص بهم، تفهمها النساء ولكنهن لا ينطقنها أو يتفوهن بها، وإلاّ كنّ مثارا للسخرية، الأمر الذي يجعل الأحاديث العادية تظهر وكأنّ لكل من الرجال والنّساء لغته الخاصة»[2].

وهناك من يرجع أسباب الاختلاف اللغوي بين الجنسين إلى المحرمات اللغوية (les tabous)، ففي العقود الماضية (قبل الثمانينات من القرن العشرين مثلا) نجد المرأة القبائلية (في الجزائر) لا تتلفظ باسم زوجها أمام الناس، وحين تتحدّث عنه، تحيل إليه بأحد ضمائر الغياب دون ذكر اسمه، والجميع يفهم أنّها تقصد زوجها، وحين تناديه تستخدم اسم أحد أبنائها، أو تستخدم أحد ضمائر الخطاب، وهناك من يربط هذا الاختلاف بالدور الاجتماعي لكلّ من الرجل والمرأة، وحين يتلفظ الرجل بألفاظ المرأة أو العكس، فإنّ ذلك يثير استهجان السامعين.

إنّ الاختلاف الداخلي للمجتمعات ينعكس على لغاتها، ولا يظهر ذلك كثيرا من خلال رسم الكلمات، بل يتجلى أكثر من خلال التباينات الصوتية والنبرات المصاحبة للكلام، وقد تمتدّ الاختلافات إلى المستوى النحوي والمعجمي.

ويسعى الباحثون من خلال دراسة اللهجات الاجتماعية إلى الكشف عن علاقة اللغة بالمجتمع، والتفاعل القائم بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية، والتعرّف على هوية المتكلمين وسلوكاتهم

---

[1]– نعمة دهش فرحان الطائي، مقاربات سوسيولسانية، ص 189.

[2]– المرجع نفسه، ص190.

ووضعهم الاجتماعي والثقافي، والتعرّف على سمات التنوّعات السائدة في المجتمع والعمل على التقريب بينها حفاظا على وحدة المجتمع وهويته وكيانه.

فإذا كانت اللهجات الإقليمية هي نتيجة المسافة الجغرافية، فإنّ اللهجات الاجتماعية هي نتيجة الحواجز والمسافات الاجتماعية، خاصة أنّ الاختلاف الطبقي في بعض المجتمعات (كالمجتمع الهندي، والمجتمع المصري، وبعض المجتمعات الغربية) يولّد لهجات طبقية من الناحية اللغوية.

3- اللكنة (Patois): إلى جانب مصطلحي "اللغة" واللهجة"، هناك مصطلح ثالث أضافته الدراسات الفرنسية، وهو مصطلح (اللّكنة) الذي يختلف عن مصطلح اللهجة، حيث يتميّز تنوّع اللهجة بكونه «منتظما لثقافة أدبية كاملة، وكونه يُوظف في الكتابة الأدبية والرسمية، أمّا (patois) فهو كلام منطوق في الأساس، غير مستخدم في الأغراض الأدبية ومحروم من التوظيف في المجالات الرسمية، ومقصور استعماله على فئات أو سياقات محددة. أو بعبارة أخرى، إنّه لهجة تخدم مجموعة من الناس من ذوي الوظائف الدنيا، ويقع موقعا متواضعا ذا منزلة دنيا في سلم التنوع اللغوي»[1]، فمصطلح اللكنة بهذا المعنى يُطلق على كلّ تنوّع منطوق، ضيّق، لا ينتظم أدبا وثقافة، ويُقصد به الطريقة التي ينطق بها المتكلمون المختلفون للألفاظ نفسها، حيث يختلف ذلك النطق من شخص لآخر، ولا علاقة لذلك بالاختلافات في الصيغ اللغوية كما هو الوضع في اللهجة.

وحتى من حيث النطق والنّغمة، فاللكنة مختلفة عن التنوّعات الأخرى، فهذا التنوّع «يحدّد المتكلّم من حيث الأصل الإقليمي، والمكانة الاجتماعية، وربما الإثنية أو الأصل العرقي، وبالتالي فاللكنة الشمالية "لكنة واسعة"، وكذلك "اللكنة الاسكتلندية" وما إلى ذلك. وبهذا المعنى اللغوي الاجتماعي، فإنّ جميع المتكلمين لديهم لكنة، والمصطلح لا يقتصر على الأصناف ذات المستوى الاجتماعي المنخفض، بل يشمل أصنافا راقية، مثل (في اللغة الإنجليزية البريطانية) ذات الهيبة»[2]، يعني أنّ

---

[1]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي – مدخل، ص225.

[2]- جون سوان وآخرون، معجم اللغويات الاجتماعية، تر: فوّاز محمد الراشد وعبد الرحمن حسني أحمد، ط1، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 2019، ص19.

كلّ شخص، مهما كان مستواه العلمي، وانتماؤه الاجتماعي والثقافي والمعيشي ... الخ، فهو يملك طريقة نطق تميّزه عن غيره من الناس.

وقد استعمل (باختين Bakhtine) مصطلح اللكنة في أبحاثه ليس للإشارة إلى أصوات اللغة فحسب، بل يشير كذلك إلى الوضعيات التي تحمل فيها العبارات معها "لكنات" أي معاني ووجهات نظر المتكلّمين السابقين[1]. وهناك من لا يعتبر اللكنة مجرّد طريقة خاصة في نطق الألفاظ، بل هي من عيوب النطق، أي انعدام القدرة على نطق بعض الحروف في مخارجها الصحيحة، أو عدم فصاحة اللساني.

4- الأسلوب: يندرج الأسلوب ضمن التنوّعات اللغوية المتعلّقة بالمواقف الاجتماعية، وهي «مرتبطة بعوامل خارجية غير محصورة العدد والتنوّع، هذه العوامل تسمى العوامل الأسلوبية، وهي عوامل ليست مرتبطة بشخصية المتكلم بقدر ما هي متعلّقة بظروف الكلام ومناسباته، وموضوعه وأهدافه وأغراضه»[2]، ويتجلى الأسلوب أكثر في الاختلافات الموجودة ضمن مستوى درجة الرسمية، ويُقصد به اختيار المواد اللغوية التي يكون لها تأثيرات اجتماعية أو فنية.

إنّ المتكلم يوظّف أساليب مختلفة باختلاف المواقف والسياقات التي يتحدث فيها واختلاف الموضوع والمشاركين في الحديث، كما تتغيّر بتغير الأحوال الاجتماعية والنفسية للمتكلم، فتتنوع أساليب الكلام داخل لغة الفرد نفسه، مما يجعله يدرك كيف يجعل حديثه يتغير مع مدير الجامعة مثلا (أو في موقف رسمي معيّن) عن أسلوبه مع صديقه، ويدرك كيف يستعمل الأساليب المتنوعة في الظروف المختلفة، فقد يتكلم بطريقة رسمية جدا، أو بطريقة غير رسمية، حسب الظروف، فهناك مناسبة تتطلب قدرا من الرسمية، وأخرى تعتمد على الرسمية فقط، وأخرى لا يكون فيها أي قدر من الرسمية، ...الخ. ويرتبط مستوى الرسمية بعوامل منها: الفروق الاجتماعية، ونوع المناسبة، وفروق العمر، وفروق أخرى توجد بين المشاركين في الحدث اللغوي.

---

[1]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي - مدخل، ص180.

وأبرز تصنيف للخصائص الفردية للكلام ذلك الذي وضعه "مارتن جوز" (M. Joos) سنة (1967)، حيث قسّم الأساليب الممكن استعمالها من قبل الفرد إلى خمسة مستويات، وهي[1]:

* **الأسلوب الجامد:** وهو الذي يستعمل فيه كلام رسمي جدا، كأسلوب الخطب الرسمية، والأدعية، والصلوات، وتلاوة الكتب المقدسة، وإلقاء الشعر، وتمثل المسرحيات، ومعظم ما يُنشر مطبوعا. فالمستمع هنا سلبي لا يشارك في النشاط اللغوي.

* **الأسلوب الرسمي:** وهو الأسلوب المستعمل في الخطب التي تلقى أمام جمع غفير، وكبعض البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وبعض المحاضرات التي تُلقى في الجامعات، ... الخ، هذا الأسلوب يدل على المسافة الاجتماعية بين المتكلم والمستمع.

* **الأسلوب الاستشاري:** وهو المستعمل في الأحاديث العادية، كالأسلوب المستعمل بين حاكم ووزرائه أو مستشاريه أثناء المناقشة في أمور الحكم، فيكثر فيه الأسلوب الرسمي، لكنه يتطلب مشاركة واستجابة السامع، ولا يخطط له المتكلم بعناية كبيرة، لذلك يقلّ فيه استعمال العبارات المقننة، ويميل المتكلمون في أحاديثهم إلى تراكيب وأشكال لغوية مختصرة.

* **الأسلوب العادي:** هو أسلوب تعتمده جماعة من الناس، خاصة الأصدقاء والمقربين، لغرض مناقشة موضوع مألوف لديهم جميعا، ويُستعمل في هذا الأسلوب كثيرٌ من اللغة العامية حتى عندما يكون المتكلمون من المثقفين، كما تُستعمل فيه أيضا اللغة الخاصة بمهنة أو فئة معيّنة من الناس.

* **أسلوب الألفة الشديدة:** هو الأسلوب المستعمل بين الأصدقاء والأحباب والأزواج وأفراد الأسرة الواحدة، تقلّ فيه الرسمية، أو تنعدم تماما، يتكون غالبا من أشباه الجمل ومفردات وإيماءات، ويكثر فيه استخدام العامية، وتستعمل فيه عبارات ومفردات خاصة بأسرة معينة، أو بشريحة اجتماعية صغيرة جدا.

[1]– صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص211، 212.

إنّ اختيار أسلوب من الأساليب المذكورة يتوقف على نظرة المجتمع إلى الأشكال المختلفة من اللغة وإلى وظيفة كلّ شكل، وكثيرا ما يحدث الانتقال من شكل لغوي إلى شكل آخر في المناسبة نفسها. ولكل أسلوب من الأساليب السابقة وظيفة مغايرة للأساليب الأخرى المستخدمة في الكلام، ومثل ذلك ما يُلاحظ في خطب بعض الرؤساء حين ينتقلون انتقالا مفاجئا من اللغة الرسمية إلى اللهجة المتداولة لدى السامعين والهدف من ذلك هو الاقتراب من الجماهير، وبخاصة غير المثقفة.

4 . سجلات السياق: السجل (Registre): سجلات السياق هي استعمالات مرتبطة بالسياق تتحدد بالموقف أو حسب الاستعمال، هذه النّوعية تُستعمل في الغالب ضمن مساحات اجتماعية ضيّقة ترتبط ببعض المواقف المحدّدة، كمقابلة في كرة القدم، أو التكلّم مع الرضيع، ...الخ، ومن سمات سجّل السياق ؛ مفرداته غزيرة، وتُستعمل فيه أشكال أسلوبية مختلفة، فهي غير مرتبطة بانتماء الفرد وهويته وشخصيته وطبيعته، بل بموقف الاستعمال، فلا يقصد بالسجل لهجة الفرد، لأنّ هذه الأخيرة تُظهر من أنت، أما السجل فيُظهر ماذا أنت فاعل. و«تشمل السجلات المحددة بشكل جيّد لغة القانون، ولغة العلم، وكذلك لغة موسيقى الجاز، وتختلف السجلات اختلافا واضحا عن بعضها البعض من حيث المقياس والدّلالات، (مثلا: المصطلحات العلمية في السّجل العلمي) السّجل متميّز عن اللهجة التي تصف الاختلاف وفقا للخصائص الاجتماعية لمستخدمي اللغة»[1]، فهو مرتبط بمكان الحديث، ودور المتحدّث، وموضوع الحديث. مثال:

– الأب لما يتحدّث في البيت مع أسرته في موضوعات وأنشطة معيّنة، فهو يستخدم مع كلّ مجال نوعية من اللغة المناسبة له (سجل خاص بكل مجال)، أمّا إذا تواجد في مكان العمل، فإنّ لأدوار تختلف (الرئيس، العمال، الزملاء...) وبالتالي، تختلف موضوعات الحديث أيضا، وهي متعلقة بعلاقات العمل، فأثناء الحديث يتمّ اختيار ضروب أو سجّلات لغوية مختلفة لكي يبرز نوع العلاقة التي تهيمن على الوضع الراهن.

كلّ هذه التنوّعات ذات أهمية بالغة بالنسبة للسانيين الاجتماعيين، فقد اتّخذوها موضوعات أساسية للتحليل، لفهم العلاقة بين المتكلم (من حيث ثقافته، وجنسه، وطبقته الاجتماعية، والبيئة الجغرافية، ومكانته ودوره، وسياقات الحديث) بالنوعية اللغوية التي يستخدمها.

[1]– جون سوان وآخرون، معجم اللغويات الاجتماعية، ص326.

المحاضرة 09: التحليل اللساني الاجتماعي للمحادثات

1- تعريف المحادثة (la conversation): إنّ المحادثة عنصر ضروري وأساسي في الأنشطة اليومية وينبني عليها عالمنا الاجتماعي، وهي نشاط يتبادل فيه متخاطبان أو أكثر الحديث، وهي كذلك تواصل شفوي تتوزّع فيه أدوار الكلام، ويتمّ فيه تجاذب أطراف الحديث بين طرفين أو أكثر يتبادلون الكلام. وتُعتبر المحادثة تفاعلا لفظيا، تفترض وجود مشاركيْن على الأقل، لها مظهر حواري، وهي «تُصوِّر شكل التّفاعل اللّغوي تصويرا رائعا؛ شكلا يتفاعل من خلاله المشاركون في الفعل في سياق محدد تفاعلا مباشرا»[1]. هذا بالإضافة إلى كون المحادثات هي الشكل الأصلي للنشاط اللغوي، يتبادل المتخاطبون فيها الحديث بالتناوب ليتسنى لجميع المشاركين في الخطاب أداء أدوارهم.

2- تحليل المحادثات: نشأ فرع "تحليل المحادثات"(l'analyse des conversations) نتيجة تبلور عدة حقول معرفية؛ أهمها التداولية (la pragmatique) وعلم اللغة الاجتماعي، وإثنوغرافيا التواصل، والإثنوميتودولوجيا (l'ethnométhodologie)، يهتمّ هذا الفرع الجديد بتحليل المحادثات البشرية، أو بالأحرى «الخطاب من خلال التفاعل أي الخطاب من حيث هو إنتاج مشترك بين اثنين من المشاركين أو أكثر»[2]، وبناء على ما سبق، فإنّ موضوع تحليل المحادثات يتمثّل في **المحادثة** (la conversation).

ويندرج فرع تحليل المحادثات ضمن الاتجاه التفاعلي الإثنوميتودولوجي الذي تتطوّر في أحضان علم الاجتماع الأمريكي، والذي يمثله كلّ من "ساكس (Sacks)، شكلوف (Schegloff)،

---

[1]- قولفجانج هاينه ومان وديتر فيهقجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة: 2004، ص215.

[2]- أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي المغرب: 2003. ص147.

جفرسن (Jefferson)، وشنكين (Shenkein)"، من خلال اعتنائهم بالبنيات الصورية لجريان المحادثات، وتركيزيهم، عند وصف التفاعلات الكلامية، على قضية إنشاء الدلالة وتأويلها، وتحليل هذه القضايا في التواصل اليومي وفي المقام الطبيعي مثل ما يجري في التحاور الهاتفي، منطلقين في ذلك من الدراسات التي تتعامل مع معطيات حية في سياقها الشمولي، كأعمال هايمز وكامبرز في اثنوغرافيا التواصل[1]. وقد شاع هذا التحليل فيما بعد في ألمانيا والدول الأنجلوسكسونية، خاصة عند أصحاب مدرسة برمنكهام (Bermingham) بزعامة سنكلير (Sinclair) وكولتهارد (Coulthard)، ثمّ انتقل الوضع به إلى الدول الأوروبية، إذ استثمر أصحاب مدرسة جنيف (موشلر Moeschler وأنسكومبر Anscombre) معطيات التداولية في تحليل المحادثات، هذا ما قام به غرايس (Paul Grice) أثناء وضعه قواعد المحادثة، وما قام به رواد الاتجاه السابق (موشلر وأنسكومبر) في دراستهم لأفعال الكلام والحجاج ودمجها في عناصر التواصل اللفظي وغير اللفظي.

ويعتبر الباحثون تحليلَ المحادثات بحثا تطبيقيا لكونه يركز على «الخطابات التي تنتج في سياقات تواصلية طبيعية، تسجل باعتماد وسائل الكترونية، ثمّ تُكتب وتُحلّل انطلاقا مما جرت عليه بنيات التواصل، وأنشطة المشاركين في التفاعل[2]. وعليه، فإنّ موضوع هذا الفرع الجديد هو المحادثات اليومية والمعطيات الشفوية ومختلف أفعال التواصل اليومي، ويتمّ ذلك من خلال فحص التبادلات الكلامية أثناء التفاعل، مع مراعاة ظروف الكلام، والعناية بكل عناصر السياق والاستلزام الحواري، والمعايير الاجتماعية الضابطة للتبادلات الكلامية.

ويركز العاملون في تحليل المحادثات، حسب ما توصلت إله بعض الأبحاث في هذا المجال، على قضايا مثل: توزيع الأدوار في المحادثة، والأقوال المتجاورة (السؤال/الجواب؛ العرض/ القبول؛ التحية/ رد التحية...الخ) بالتركيز على المعطيات الشفوية (تواصل لفظي وغير لفظي) وهو تحليل

---

[1]– نور الدين رايص، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، ط1، مطبعة سايس – فاس، المغرب: 2007، ص271. بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ذو منطلقات اجتماعية، فتحلل البنيات الصورية لقيام التواصل، وتوزيع الأدوار، وبدء الحوار وقطعه، ...الخ.

أمّا المحادثات التي تحلّل، فهي تتمثّل في تلك التي تسجّل، في مثل[1]:

. تسجيل محادثات أشخاص يتكلمون دون علمهم.

. تحليل برامج تلفزيونية أو إذاعية، كمحاضرات أو ندوات أو لقاءات...

ويرى فان دايك[2] إمكانية تسخير تحليل المحادثات لعدة تخصصات علمية مختلفة، كلّ تخصص يركز على جانب معيّن، فعلم اللغة يركز اهتمامه على الجوانب النحوية والربط الدلالي والتداولي، وعلم النفس من خلال الشروط الإدراكية المختلفة للعلاج النفسي من خلال تحليل الأدوار التي يلعبها الحديث بالنسبة للوضوح وتوجيه اضطرابات مرضية للأفراد بدرجة أو بأخرى. وعلم الاجتماع وذلك باعتبار المحادثة **صيغة من صيغ التفاعل الاجتماعي التي ترتبط بمفاهيم مثل: الأدوار الوظيفية والحالة وعلاقات اجتماعية متنوعة**، هذا إلى جانب اهتمام علم النفس الاجتماعي بأمور كثيرة، كمحاولات التأثير في الغير من خلال أحاديث مثلا: طبيعة توجيه الحديث في مجموعات صغيرة وإقامة الصراعات وحلّها في الأحاديث ومن خلالها، ...الخ.

3- **أهداف تحليل المحادثات من منظور علم اللغة الاجتماعي:** لقد دعا اللسانيون الاجتماعيون إلى تجاوز الجملة كوحدة أساسية في دراسة اللغة والتركيز بالأحرى على النصوص والخطابات، كما دعوا إلى تجاوز الاهتمام بالأشكال المجرّدة للغة، والتعمّق في المحيط الاجتماعي الذي تُنتج فيه هذه الظاهرة، فركزوا خاصة على تأثير العوامل الاجتماعية في التنوّعات اللغوية المختلفة ؛ الصوتية والنحوية والمعجمية والأسلوبية أثناء جريان التبادل بين متخاطبِين أو أكثر.

---

[1]- نور الدين رايص، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، ص271.

[2]- فان دايك، علم النص (مدخل متعدد الاختصاصات)، ترجمة: سعيد حسن البحيري، ط1، دار القاهرة للكتاب. القاهرة: 2001، ص 345.

ويستهدف اللسانيون الاجتماعيون من تحليلهم للمحادثات الكشف عن أبنية التنظيم التي يأتي بها شركاء التفاعل في تبادلاتهم، كما حاولوا فهم كيفية تحديد المتكلم لمنطوق ما وكيفية معالجة الشريك لمنطوق آخر، كما سعوا إلى الكشف عن سلوكات الأفراد والقواعد الاجتماعية التي تضبط تلك السلوكات، وتنظيم المحادثات التي يتبادلونها فيما بينهم ؛ كالمكالمات الهاتفية ومختلف التبادلات التي تجري بين الأفراد خلال أدائهم للأنشطة المختلفة في حياتهم اليومية، حيث تتنوع تلك القواعد وتختلف باختلاف وتنوع الثقافات والجماعات، فكلّ مجتمع يَردُّ على الهاتف بكيفية معيّنة عند سماع رنين جهاز الاستقبال، وتختلف الصيغ من بلد لآخر، (ففي بعض الثقافات يبدأ الشخص المستقبل الكلام بقوله: ألو من معي؟، وفي ثقافات أخرى يقول الشخص المتحدث: ألو أريد أن أتحدّث مع فلان، وقد تتم في ثقافات معيّنة الإجابة عن الهاتف بذكر المستقبل رقمه الهاتفي ...الخ)، وقد يتجاهل أحد الأطراف المتبادلة قاعدة من قواعد السلوك، أو يخترقها، فذلك يؤثّر حتما على تبادلاتهم، مما يؤدي إلى عدم التفاهم، أو حدوث فوضى،...الخ. لكن رغم هذا الاختلاف، فهناك سلوك مشترك، أو نظام مشترك للمكالمات الهاتفية في جميع الثقافات وهو وجود افتتاح، وتختلف طبيعة هذا الافتتاح من ثقافة إلى أخرى. ويذهب صبولسكي في هذا الصدد إلى وجود «قاعدة رسمية بالنسبة للمحادثات الهاتفية، سواء من الجهة التي تحددها طبيعة الحدث (إلى أن يجيب الطالب من يتحدّث إليه) أو من الجهة التي تحددها القواعد الاجتماعية (ما هو المناسب من القول والذي يجب قوله لبعض الأفراد المعينين دون غيرهم وفق ظروف معيّنة»[1]، والأساس هو أنّ المحلّل المحادثتي لا ينطلق هنا من قواعد نظرية موجودة مسبقا، بينما ينطلق من المحادثة ليستخلص القواعد التي تضبط السلوكات الكلامية للمشاركين في التحاور، والنظام الكامل الذي تجري وفقه المحادثات.

وعلى الرغم من اختلاف الثقافات والسلوكات من جماعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، إلاّ أنّ هناك نظام متكامل مشترك تجري بموجبه المحادثات. ولا تقتصر القواعد الاجتماعية على تنظيم

[1] . برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص54.

المكالمات الهاتفية فحسب، بل جميع التبادلات التي تجري بين أفراد الجماعة اللغوية تخضع للتنظيم والضبط.

4- بعض مصطلحات علم اللغة الاجتماعي في تحليل المحادثات: يقوم علم اللغة الاجتماعي في تحليله للمحادثات على جملة من المصطلحات، أبرزها:

***اللّغة ظاهرة اجتماعية** فاللغة هي نتيجة التّفاعل الاجتماعي بين المتكلّمين، وهو السبب الرئيس من التركيز على لغة التعامل اليومي، أو المحادثات اليومية.

***الوظائف الاجتماعية للغة:** اللّغة وسيلة لأداء وظائف اجتماعية ؛ فهي تلبي حاجات أفراد الجماعات اللّغوية عن طريق مختلف الأفعال الكلامية.

***العوامل الثقافية:** اللّغة تترجم ثقافة متكلّميها بكل صدق وفعالية، وثقافة المجتمع يصنعها أفراد الجماعة، فترتبط بنمط تفكيرهم وطريقة حياتهم وأسلوب عيشهم.

***التفاعل:** التفاعل هو التأثير المتبادل بين المشاركين في عملية التواصل، والتّواصل «ليس تبادلا هادئا دائما، بل هو أيضا تفاعل مخترق بين النسق والمحيط»[1]، حيث يتحرّك الفرد في حياته اليومية تلقائيا ليتّخذ مواقف، ويتواصل مع الغير باستمرار، ويبحث اللّسانيون الاجتماعيون في الكيفيات التي تتفاعل بها اللّغة مع المجتمع، وينظرون في التغييرات التي تصيب بنية اللّغة استجابة لوظائفها الاجتماعية المختلفة مع بيان هذه الوظائف وتحديدها[2].

***الأفعال اللغوية:** يعتمد كلّ متكلم لغة في محادثاته على أساليب لغوية مختلفة باختلاف مقامات الحديث، منها: الأمر، والنّهي، والاستفهام، والتّرجي، والإخبار...، هذه الاساليب تؤدي وظائف عديدة تتجسّد في بنيات لغوية متنوّعة، وبالتالي، يشكِّل الفعل اللّغوي وحدة أساسية في تحقيق المقدرة على التّواصل لدى الفرد، ويعتمده اللسانيون الاجتماعيون كوحدة أساسية في تحليل المحادثات.

---

[1]- بنّاصر البُعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة – دراسة إبستمولوجية – دار الأمان. الرباط، 2007، ص 133.

[2]- كمال بشر علم اللغة الاجتماعي – مدخل – ص45.

***الموقف:** الموقف هو الوضعية التي يوجد فيها المتكلّمون أثناء التواصل، وتشمل جملة من العناصر التي لا يستغني بعضها عن بعض للتحقيق الفعلي لسيرورة التواصل، كالمشاركين في عملية التواصل، ومكان الحديث وزمانه، وموضوع الخطاب، والعلاقات الاجتماعية بين المتخاطبين والمشاركين في عملية التواصل، وأهداف التواصل، واللّغة المعتمدة في التبادل، والمقاصد التّواصلية... الخ.

5- أهم قواعد المحادثة: من أهم القواعد التي تنتظم وفقها المحادثة ما يلي:

- **جذب انتباه الآخرين،** حيث يستعمل المتكلم أدوات لغوية وأخرى غير لغوية لجذب انتباه الطرف الأخر أثناء التّبادل، وذلك يساعده على التغلّب على التّردّد والخوف من المشاركة في المحادثة أو من عدم القدرة على جذب انتباه الآخرين.

- **افتتاح المحادثة:** هو جزء أساسي في تشكيل المحادثة، يخضع لطقوس اجتماعية، حيث لا يمكن للمتحدث أن يدخل في الموضوع دون أن يمهّد له، ويكون ذلك، في الغالب، بالتّحية، لكن طبيعة الافتتاح يحدده دائما طبيعة العلاقة بين المشاركين في الكلام، حيث يختلف تبادل التحايا من موقف إلى آخر ومن محادثة إلى أخرى.

- **اختيار الموضوع:** وهو الغاية الأساسية من المحادثة، يلي الافتتاح، وينبغي أن يحظى الموضوع بالقبول، ويعتمد فيه على سلاسل كلامية منتظمة ومتتالية تتحقق خلال التناوب في الأدوار، وكلّ سلسلة كلامية تتشكّل من مجموعة من الأفعال الكلامية.

- **أداء الأدوار:** الدور هو ما يقوله المتحدث أثناء إسهامه في التفاعل، ولكلِّ طرف من الأطراف المشارِكة في التّخاطب دوره في الكلام، حيث إذا تكلم شخصان في الوقت نفسه يحدث اضطراب وعدم التفاهم، وهذه الأدوار تتجه في تتابع خطي أفقي. ويتطلب الأداء المحكم للدّور معرفة الموضوع والجوانب المحيطة به، والبراعة في الانتقال من نقطة إلى أخرى، وتجنّب المقاطعة... الخ.

– **إنهاء الموضوع:** هو إنهاء المحادثة بطريقة معيّنة، تكون تلفظية في الغالب، كتبادل التّحية أو استعمال عبارات مثل: إلى اللقاء، مع السلامة، نلتقي إن شاء الله، تصبح على خير.... وهذه العبارات أصبحت شكلا من أشكال الطقوس الاجتماعية، غالبا ما يلجأ إليها المتكلم فقط للإعلان عن نهاية المحادثة، ولا يليق بالمتكلم أن ينسحب دون أن يعلن عن ذلك بعبارة لفظية أو بإشارة، وإلاّ فإنّ سلوكه يُفسر من قبل المشاركين بأنه إمّا أنّ هناك أمر طارئ أو بعدم اللّباقة.

4– 1– بعض جوانب تحليل المحادثات من منظور لساني اجتماعي: اهتم اللسانيون الاجتماعيون بتحليل مستويات تنظيم المحادثة، ومن هذه المستويات: «تنظيم الأزواج المتجاورة أو سلاسل الأفعال، وهناك تنظيم قوالب الكلام، وهناك التنظيم الإجمالي للمحادثة، وأخيرا هناك التنظيم الموضوعاتي»[1]، فكان الاهتمام منصبا، بالدرجة الأولى، على جانب التنظيم في المحادثات، وذلك بالتركيز على التفاعلات الحقيقية، واهتموا كذلك بالتفاعل بين البنية الاجتماعية والبنية اللغوية للمحادثة، والكيفية التي تؤثر بها التفاعلات الاجتماعية على بنية المحادثة، ودراسة الطقوس التي تتحكم في جريان المحادثات بشكل معيّن، وهي قواعد اجتماعية، أو أفعال الطقوس التي تؤدي دورا هاما في تنظيم التبادلات الكلامية، حيث إنّ التفاعل الكلامي لا تضبطه قواعد لغوية فحسب، بل يخضع لمعايير اجتماعية وقواعد اللّباقة المساهمة في استمرار التبادل وتناوب الأدوار، وتبرز تلك القواعد بوضوح في الافتتاح (تبادل التحايا) والاختتام (غالبا ما يكون أيضا بتبادل التحايا)، كما تبرز في هيكل المحادثة أفعال الطقوس وقواعد اللّباقة، ومختلف المعايير الاجتماعية التي تضبط الهيكل، وتساعد على استمرار الأدوار، وركّزا أكثر على العناصر التالية:

***موقع العبارة في السلسلة الكلامية:** يرى ديكرو[2] أنّ تأويل العبارات في المحادثة غالبا ما يتمّ بالنّظر إلى الموقع الذي تحتلّه تلك العبارات في السلسلة المتتابعة للأفعال اللغوية، أي موقعها

---

[1]– أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان، ص148.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في سلسلة الحديث، كأن تشكل عبارة (مساء الخير)) تحية لافتتاح المحادثة، كما يمكن أن تكون هي استجابة لتحية، أي ردا على تحية (مساء الخير). يعني أن تأويل العبارة السابقة يتوقّف على الموقع الذي تحتله في سلسلة الكلام، كما أنّ هذه العبارة لا تملك العلاقة التضمينية التسلسلية نفسها، فهي في المرة الأولى تفتح سلسلة الكلام وتُعتبر فعلا يُنتظر من المخاطب الرّد، وتُعتبر في المرة الثانية ردا، فهي تغلق سلسلة السلام.

أ . صباح الخير.

ب . صباح الخير.

العبارة (أ) تشكل افتتاح السلسلة والمحادثة معا وهي تحية الافتتاح، والعبارة (ب) تشكّل اختتام السلسلة، وهي تحية الرّد، وبها تُغلق سلسلة الكلام ليتمّ الانتقال إلى سلسلة أخرى.

***الأزواج المجاورة:** اهتم المحلّلون بالأزواج المجاورة في سلسلة الكلام كـ (التحية وردّ التحية) و(السؤال والجواب) و(العرض والقبول) و(العرض والرفض)...الخ، وعليه فإنّ أفعال الكلام، من هذا المنظور، لا تُدرس وهي معزولة عن النص، بل باعتبارها مترابطة مع بعضها في شكل أزواج متجاورة، لا يمكن فصل الزوج المتجاور الذي يشكل سلسلة تتكون من عبارتين متجاورتين ينتجهما مشاركان مختلفان، فهي سلسلة منتظمة، وتُفسّر كلّ عبارة حسب موقعها ووضعها، فتفسير، مثلا، الفعل الكلامي: **(القاعة مكتظّة بالحاضرين)** يقوم على السلسلة التي يرد فيها، إذ يمكن أن يكون هو العنصر الأوّل من الزوج المتجاور الذي عادة ما يرد في المحادثة متبوعا بـ عبارة أخرى، نحو: **(افتح النافذة)**، هدفه جزئي يستهدف تحقيق الهدف الرئيس في خطّة المتكلم، وهو تحقيق عملية (فتح النافذة). كما أنّ التّحية تتبعها التحية، والسؤال يتبعه الجواب، والعرض يتبعه الرفض أو القبول...الخ. ويرتبط تأويل الزّوج التّجاوري بالنظر إلى المحيط أيضا، فعبارة **(هل أنت جائع)** يمكن تأويلها على أنّها دعوة في سلسلة كلامية معيّنة، ويمكن تأويلها في سلسلة أخرى على أنّها التماس، ويختلف الجواب باختلاف تأويل السؤال الذي يسمح به الموقع التسلسلي، فيمكن أن يكون **مقدمة للدعوة إلى**

الأكل، فيجيب المخاطَب بـ (نعم) إذا كان يريد أن يستجيب للدعوة بالإيجاب، ويقول (لا) إذا كان يرفض تلك الدعوة. وهذه السلسلة تشكّل مقدمة لسلسة كلامية جديدة، حسب الجواب (القبول أو الرفض).

***التنظيم الإجمالي للمحادثة:** يصف المحلّلون السلاسل المرتبطة بالتنظيم الإجمالي للمحادثة ويحلّلونها، حيث إنّ «السلاسل التي تتعلق بافتتاح المحادثة وإنهائها، قد شكلت بهذا الخصوص أرضا لدراسة أساسية، وأتاحت المجال لاكتشاف السّمات البنوية الأكثر أهمية. وما كان ذلك ليكون إلاّ إمكانية افتتاح المحادثة وإنهائها تستخدم وجود الأزواج المتجاورة بشكل معقد (التحيات، تبادل السؤال عن الحال: «كيف حالك؟»، النهايات، إلى آخره»[1]. لقد اهتم المحلّلون بالهيكل العام للمحادثة؛ **الافتتاح، الموضوع، والاختتام.**

تنتظم الأدوار في المحادثة حسب المقاصد التواصلية للشركاء، يقدم هؤلاء من خلالها سلاسل كلامية وفق عملية التفاعل، ويتم ذلك عبر المراحل الثلاثة المذكورة ؛ الافتتاح، الموضوع، والاختتام، وكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يخضع بدوره لمقاييس تضبط مساره، إذ يشكل الافتتاح النواة الأولى للمحادثة، ثمّ الموضوع (أو الهيكل) تنتظم فيه الأدوار والتداخلات، يليها الاختتام الذي يتمّ من خلال أفعال لغوية تشبه أفعال الافتتاح.

***تبادل الأدوار**: من الجوانب التي اعتنى بها المحلّلون ايضا؛ مسألة تناوب الأدوار، بمعنى «القواعد المنظّمة لمسألة مقاطعة وتناوب أدوار الحديث ووحداته، وترتيب الدعوات، فضلا عما يتعلق بالأنماط العادية للعلاقات الاجتماعية من خلال المحادثات العرضية»[2]، حيث إنّ قضية تناوب الأدوار تختلف من موقف لآخر، كالقواعد التي تنظّم الأدوار في المواقف الرسمية [في الجامعة مثلا، يتكلّم الأستاذ أوّلا عن موضوع الدرس، ويقدّم قدرا من المعلومات والطلبة ينصتون، ثمّ يترك لهم الفرصة ليتكلّموا بالتناوب. وفي المحاكم، نجد أنّ القواعد التي تضبط جلسات المحاكم هي التي تقرّر

---

[1]– أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان، ص150.

[2]– برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص54.

من يتكلّم أولا، ومن يليه، ومن يطرح سؤالا ومن يجيب، ومن له الحق في الكلمة الأخيرة... الخ] تختلف عنها تلك التي تنظّم التبادلات والحوارات التي تجري في المواقف غير الرسمية، حيث إنّ القواعد الاجتماعية هي التي تفصل في مسألة تناوب الأدوار، ويختلف ذلك باختلاف الموضوع والمكان ودور كلّ متحدّث ومنزلته، إذ هناك مواقف تمنح شخصا ما حقّ الكلام لمدة أطول، ربما بحكم منزلته أو طبقته، أو قوّته، ...، دون أن يتجرّأ الغير على مقاطعته.

كما نجد موقفا يتبادل فيه المتحدثون أطراف الحديث، فجأة يسود الصمت، ويبقى مجال حرية الكلام مفتوحا لمن يريد أن يتدخّل... الخ، وقد توصل المتخصصون في هذا المجال إلى أنّ تناوب المتكلمين **مبدأ تنظيم عالمي للمحادثات**، وأنّ «آلية تناوب المتكلمين تعدّ سيان إزاء المعرفة اللغوية والمعرفة الموضوعية وكذا المعرفة الإنجازية»[1]، وتختلف البنية التحتية للخدمات المتبادلة في حياتنا اليومية باختلاف طبيعة تلك الخدمات، وتعكس المحادثات اليومية ذلك الاختلاف، ففي المكالمات الهاتفية مثلا، عندما نطلب شخصا نحاول دائما جلب انتباهه، وتتجلى الخدمة في محاولة جلب اهتمام الشخص المطلوب ومحاولة إنشاء علاقة التواصل معه، وتختلف كيفية حدوث ذلك باختلاف الخلفية الثقافية للمتكلم والسامع.

وانطلاقا ممّا سبق، فإنّ اللسانيات الاجتماعية تستهدف، من خلال اهتمامها بالمحادثات الشفوية، تحليل السياق الذي تجري فيه المحادثات اليومية في سياقاتها الاجتماعية، والبحث عن المعايير التي تنظم تلك المحادثات، مع التركيز على الكيفية التي تنتظم بها الأدوار أثناء التحدث، والكشف عن مختلف النشاطات الروتينية والتي تتكرّر تقريبا في جميع مواقف التواصل: بداية الحوار، احترام الدور، قطع الحوار، الردّ على السؤال،...الخ، وعن السلوكات الاجتماعية التي تضبط تلك النشاطات.

[1]– قولفجانج هاينه مان ديتر فيهقجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص221.

المحاضرة 10: الظواهر السوسيولسانية

الهدف من هذا الدرس هو التعريف بمختلف الظواهر اللسانية الاجتماعية التي يمكن أن تسود مجتمعا من المجتمعات، فلا وجود لمجتمع أحادي اللغة، بل كلّ المجتمعات تكون إمّا مزدوجة اللغة، أو ثنائية اللغة، أو متعددة اللغات. وقبل استعراض هذه الظواهر، ينبغي تحديد بعض المصطلحات المرتبطة بها، منها: اللغة الأم، اللغة الثانية واللغات الأجنبية.

1 . اللّغة الأمّ (Langue maternelle): هي «اللّغة التي يفتح بها الطّفل عقدة لسانه منذ ظهوره لدنيا النّاس، وهي أوّل ما يصغي إليه عندما تناغيه أمّه، ولذلك كان اطلاق (اللغة الأمّ) على اللغة الأولى التي يتحدّث بها الطّفل مع أقرب النّاس إليه وهي الأمّ، راجعا إلى تشبيهها بالأمّ في التصاقه بها منذ الصّغر، وحبه لها، واستعمالها في التعبير عن كلّ رغباته، وانفعالاته، ثمّ عن طريق (الأمّ) يتعلّم الطفل كلّ عادات وتقاليد قومه، مثلما يتعلّم من أمّه أبسط مبادئ التربية البدنية والخلقية، وهكذا يكبر مرتبطا بلغته (الأمّ) كما يرتبط بوالدته ومربيته الأولى»[1].

فاللغة الأمّ هي اللغة التي يصادفها الفرد في محيطه العائلي، فيربط بها علاقات مع المحيطين به، وهي اللغة الأولى التي يكتسبها الإنسان في مرحلة الطفولة المبكرة، ويفهمها الطفل قبل دخوله المدرسة، ويتحدث بها في البيت مع أفراد عائلته، وهي كذلك اللغة التي يتحدث بها سكان البلد الذي يعيش فيه الشخص. واللّغة الأم بالنّسبة للجزائريّين هي تلك اللّهجات التي اكتسبوها بقدرة فطرية وارتبطوا بها، وتعوّدوا على ممارستها بكل عفوية.

وليس شرطا أن تكون اللغة الأمّ بالنسبة للفرد هي لغة المجتمع الذي ينتمي إليه أبواه وأجداده، حيث يستطيع كلّ طفل أن يتقن أيّ لغة في العالم حتّى تصبح لغته أمّ، بشرط أن يتربّى في تلك البيئة منذ الصّغر على مستوى الأسرة ثمّ المجتمع ككلّ، لأنّ اللّغة الأمّ في حياة الفرد ليست بالضرورة

---

[1]– أحمد بن نعمان، "علاقة اللغة الأمّ بالثقافة القومية"، مجلّة التربية، تصدرها وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، ع2، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 1982، ص30.

لغة المجتمع الذي تنتسب إليه أسرته. وتحمل اللغة الأمّ مقومات الشّخصية، والمبادئ الوطنية، والأسس الثقافية للبلاد.

وتُكتسب اللّغة الأمّ داخل الأسرة أوّلا، وبطريقة آلية لا شعورية، حيث يأخذ الطفل الألفاظ والبنى اللّغوية البسيطة بعفوية قبل أن يضبط المفاهيم والتّصورات الدقيقة، فيبني من خلال تفاعله مع الجماعة اللغوية نظاما نحويا مجرّدا يمكّنه من معالجة الملفوظات وإنتاجها، فتترسّخ في ذهنه البنيات الأساسية للّغة دون تلقين خارجيّ.

2- اللّغة الثانية (L. seconde): هناك من يعرّف اللغة الثانية بأنّها «اللغة التي يتعلمها الأجنبي في بلدها الأصلي بعد أن يكتسب لغته الأمّ، كالناطق بالإندونيسية الذي يتعلّم اللغة العربية في مصر أو السدان، فاللغة العربية عنده هي اللغة الثانية، وقد تُطلق اللغة الثانية على اللغة شبه الرسمية في الدّولة، كاللغة الإنجليزية في نيجيريا والهند، واللغة الفرنسية في بعض الدول الإفريقية»[1]، فاللغة الثانية بهذا المفهوم هي التي يتعلّمها الفرد في بيئتها، كالعربي الذي يتعلّم الإنجليزية في بريطانيا أو الولايات المتّحدة الأمريكية، أو حيث تكون هذه اللّغة مستعملة في وطن الدّارس استعمالا واسعا في التّعليم والإدارة الحكومية، وفي مجالات الأعمال (كالإنجليزية في الهند، والعربية في الجزائر والمغرب).

وهناك من يعتبر اللغة العربية الفصحى (وليس اللهجات العربية) لغة ثانية في العالم العربي، لماذا؟

يضع بعض الباحثين اللغة العربية الفصحى في منزلة اللغة الثانية بالنسبة للنّاطقين باللغة العربية في العالم العربي، وذلك بالنظر إلى مكانة هذه اللغة في الاستعمال العام في هذا العالم، حيث إنّ الطّفل العربي لا ينشأ، في الواقع، على ممارسة اللغة العربية الفصحى، وأنّ هذه الأخيرة لم تحظ بمكانة أولى في الاستعمال، بل تظلّ لغة المثقّفين والمتعلّمين، ولغة القراءة والكتابة، مجهولة لدى

[1]- محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ط2، مكتبة لسان عربي، مالنج – جاوي الشرقية – إندونيسيا، 2917، ص63.

الفئات غير المتعلّمة التي نشأت على استعمال اللّهجات المكتسبة في المحيط العائلي والاجتماعي، والتي وتعوّدوا على ممارستها عفوية. أمّا اللّغة العربية الفصحى فتُعلَّم في المدرسة بوعي، ويتدرّب المتعلّم على استخدام قواعدها، ثمّ يشغل نفسه على فهم هذه القواعد حتّى تصبح هذه اللّغة لغة ثانية إلى جانب اللّغة التي اكتسبها في محيطه.

ويذهب الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري إلى أنّنا «لا نحتاج إلى كبير عناء لنبيّن أنّ اللّغة العربية ليست لغة أولى. فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليلتقط لغة فصيحة متداولة في الأفواه، بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل الفرنسي إلى محيطه ليتعلّم الفرنسية، أو الإنجليزية ليكتسب الإنجليزية... إذن فالعربية الفصحى ليست لغة أولى في محدّداتها النفسية والإدراكية والذاكرية...»[1]، ويوضّح الباحث أنّ الفكرة التي طرحها لا يقصد بها اعتبار العربية الفصحى كلغة أجنبية، لأنّ الطفل العربي لا يتعلّم العربية الفصحى بنفس المعنى الذي يتعلّم به لغة أجنبية ثانية كالفرنسية. بل إنّ الملكة التي يكوّنها الطفل العربي في عاميته كثيرا ما تمثّل جزءا مهمّا من الملكة التي سيكوّنها في الفصيحة[2].

3- **اللغات الأجنبية** (L. étrangère): هي «اللغة التي يتعلّمها الأجنبيّ في غير موطنها الأصلي، كالعربية يتعلمها الإندونيسي في إندونيسيا، أو ماليزيا، والإنجليزية يتعلّمها السعودي أو المصري في المملكة العربية السعودية»[3]. فمصطلح اللغة الأجنبية يُطلق على أيّ لغة يتعلّمها الفرد في بيئته (كالإنجليزية والفرنسية في البلدان العربية...) وتختلف درجة التّفاعل الثّقافي في كلّ من اللغة الثانية واللّغة الأجنبية.

---

[1]- عن عبده الراجحي، علم اللّغة التطبيقي وتعليم اللّغة العربية، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية: 1995، ص84.

[2] - المرجع نفسه، ص 84.

[3]- محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ص63.

4- الأحادية اللغوية (Monolinguisme ou unilinguisme): يشير هذا المفهوم إلى «حقيقة التّحدّث بلغة واحدة فقط (...) ويمكن وصف الأفراد والمجتمعات بأنّها أحادية اللغة (على النقيض من ثنائية اللغة، متعدّدة اللغات) وقد يشير إلى درجة من التجانس الذي لا وجود له في الممارسة العملية (...) تُتّخذ الأحادية اللغوية على مستوى الأفراد، وعلى مستوى الولايات في بعض الأحيان كقاعدة (على سبيل المثال: في السياسة اللغوية، والتّخطيط اللغوي)[1].

فالأحادية اللغوية تعني استخدام لغة واحدة، والشخص أحادي اللغة هو الشخص القادر على التّحدث بلغة واحدة فقط، وقد يُقصد بهذا المفهوم اعتماد بلد معيّن لغة واحدة كلغة رسمية، أو بالأحرى اعتراف بلد ما بلغة واحدة فقط كلغة رسمية، وهذا هو المقصود في الأعلى باتّخاذ الأحادية اللغوية أحيانا كقاعدة في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

وعندما يتعلّق الأمر باعتراف بلد متعدّد اللغات بلغة واحدة كلغة رسمية، فيكون ذلك لغرض «خلق فضاء رسمي وطني واحد على مستوى التخاطب والتعامل وبناء الهوية والوحدة الادارية والثقافية... مع الانفتاح على فضاءات لغوية أخرى في خطوة ثانية نحو ربط العلاقات والشراكات والاتفاقات...علما أن بعض الدول تعترف بأكثر من لغة رسمية داخل وطنها. فالهند على سبيل المثال يعترف دستورها بإحدى وعشرين لغة، علما أن لكل إقليم اتحادي او ولاية لغاته الرسمية. بينما اللهجات فحدث ولا حرج، حيث يصل عددها إلى اثنان وخمسون وستمائة وألف لهجة»[2]، يعنى اعتماد بلد متعدّد اللغات لغة واحدة كلغة رسمية، لا يعني في جميع الأحوال رفض بقية اللغة، بل يكون ذلك لغرض تجنّب الفوضى والمشاكل، والحفاظ على الوحدة الثقافية والإدارية.

---

[1]- جون سوان وآخرون، معجم اللغويات الاجتماعية، ص263.

[2]- عبد الله الإسماعيلي، التعدد اللغوي بين الممارسة والتطبيق: نظرة المجتمع والتحديات الراهنة، نشر ضمن: صحيفة اللغة العربية، يصدرها المجلس الدولي للغة العربية، بيروت – لبنان، 3023، تاريخ الدخول: 31/ 08/ 2023.
https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=2859

5- الازدواجية اللّغوية(Diglossie): الازدواجية اللغوية هو تعايش نظامين لغويين في مجتمع معيّن، وهما مختلفان لكنهما متقاربان لأنّهما ينحدران من أصل واحد، لكن لكلّ منهما وظائف اجتماعية محدّدة، وأحد النّوعين رفيع (خاص بالحالات الرسمية الجدة) والآخر وضيع (خاص بالحالات غير الرسمية الأخرى) كاللغة العربية الفصحى واللهجات العربية في المجتمع الجزائري (والعالم العربي بصفة عامة).

ظهر مصطلح (Diglossia) في علم اللغة الاجتماعي على يد اللساني الاجتماعي الأمريكي شارل فيرڤسون (CH. Fergusson) سنة 1959، حين كان يصف الوضع اللغوي في اليونان، والعالم العربي، وسويسرا الناطقة بالألمانية، وجزيرة هايتي (التي تتكلم لغة الهجين)[1]، حيث سعى هذا العالم إلى وصف هذه اللغات الأربعة، وتحديد الخصائص الأساسية والمشتركة بين الأشكال اللغوية للغات التي تستخدمها المجتمعات الأربعة السابقة، وذلك من حيث التراكيب اللغوية، والوظيفة، والمنزلة لدى متحدثيها، إذ يسود كلّ مجتمع من هذه المجتمعات تنوعان لغويان متميّزان من اللغة نفسها، أحدهما يتمثّل في اللغة الفصحى التي تُستعمل في المناسبات الرسمية، تتميّز بالتنظيم الدقيق والنحو المعقد والأدب المحترم المكتوب، وتُستعمل في التعليم، والآخر يتمثّل في اللغة التي تُستعمل في الحياة اليومية العادية، بمعنى أنّ هذين النظامين يتقاسمان الأدوار السوسيولسانية في المجتمع.

ويؤكّد أندري مارتيني أنّ «الازدواجية توجد في كلّ المجتمعات، حتى تلكم التي نعتبرها مجتمعات أحادية اللغة (Unilingue)، فهناك دائما درجة من الازدواجية لأنّه ليس هناك تطابق بين الاستعمال اليومي والشّكل الرسمي»[2]، يعني أنّ هذه الظاهرة تشمل عددا كبيرا من لغات العالم، لكن

---

[1]- وهي لغة غير طبيعية، تولّدت عن التواصل الجاري بين ناطقين بلغتين مختلفتين، فنتج عن ذلك ما يسمى "لغة مبسطة" استمدّت تلك اللغة الجديدة ألفاظها من إحدى اللغتين، وتراكيبها النحوية والصرفية من اللغة الأخرى، بمعنى أنّها ليست لغة أصلية لجماعة معيّنة، لكن مع مرور الزمن، تصبح لغة أصلية للأطفال الذين ينشأون في المجتمع الذي يستخدمها، وتسمى تلك اللغة لغة هجينة، أو البيدجين (Pidgin)، أمّا اللغة البيدجين (الهجين) السائدة في مجتمع هايتي، فهي نتيجة التواصل بين اللغة الأصلية للناطقين الأصليين لجزيرة هايتي واللغة الفرنسي.

[2]- محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص81. نقله عن:

بدرجات متفاوتة، ممّا جعل بعض اللغويين يميّزون بين «الازدواجية القوية وبين الازدواجية الضعيفة. فالازدواجية القوية تحصل عند وجود اختلاف بين اللغة ولهجاتها إلى درجة تجعل المتكلمين واعيين بهذا الاختلاف، فيحددون اسم كلّ منوّعة ومجالات استعمالها، أمّا الازدواجية الضعيفة فتحصل عندما يفقد المتكلمون هذا الوعي فيتحدثون عن لغة واحدة»[1]. وتكون الأشكال اللغوية في المجتمعات التي لاحظها فيرجسون على نوعين: الأول هو النوع الرفيع (يكون على شكل لغة فصحى) والثاني هو النوع الوضيع (يكون على شكل لهجة)، وقد تمّ هذا التصنيف وفق معايير وشروط حدّدها فيرقسون، ويستّضح ذلك في العنصر الآتي.

وقد سبق أن أُستُعمل مصطلح (Diglossie) قبل أن يوظّفه فرقيسون في اللسانيات الاجتماعية، وذلك من قبل الباحث اللغوي الفرنسي وليام مارسي (William Marçais) في مقالاته اللغوية التي خصّصها لمسألة الفصحى واللهجات في شمال إفريقيا، وكان ذلك خلال «الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة (1830، 1930)، وقد عرّف الازدواجية بأنّها التوارد بين لغة مكتوبة وأخرى شفهية»[2] حيث بدى لـ "وليام مارسي" أنّ العربية تتجلى في شكلين، هما: اللغة الأدبية وهي العربية المكتوبة (الكلاسيكية) واللغة الشفوية التي لم تُكتب بعد، وهي لغة المحادثات العامة، وبالتالي، عرّف الازدواجية بأنّها «هي التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة للحديث»[3]، إلاّ أنّ دخول هذا المصطلح ضمن اللسانيات الاجتماعية كان مع دراسة فرقيسون سنة(1959).

– **شروط تحقيق الازدواجية:** كان غرض فرقسون من دراسة الوضع اللغوي في المجتمعات المذكورة في الأعلى هو الكشف عن الصّراع اللّغوي الذي يسود المجتمعات التي تتّسم بالتعدّدية، فحاول أن يحدد مفهوم الازدواجية انطلاقا من التّوزيع الوظيفي للّغتين اللّتين تشكّلان الازدواجية

- Martinet A. Bilinguisme et diglossie. Appel à une vision dynamique des faits, in « la linguistique » Vol18, Presses Universitaires de France, 1982.

[1]– محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ض81، 82.

[2]– محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص83.

[3]– نقلا عن: أكرم صالح محمود خوالدة، الإيدز اللغوي، ط1، دار الحامد، عمان – الأردن، 2012، ص133.

اللّغوية، فأقرّ بأنّ إحدى هذه اللّغات **رفيعة** وهي اللّغة الفصحى، والأخرى **وضيعة** وهي العامية (كما هو الشأن في اللّغة العربية مثلا)، ويشترط هذا العالم مجموعة من المعايير (أو السمات) يجب أن تتوفر في لغة المجتمع كي يتمّ اعتبار الوضع اللغوي في ذلك المجتمع صالحا لوصفه بازدواجية اللغة، وقد اتّضحت تلك الشروط من خلال التعريف الذي قدّمه فيرقسون للازدواجية، والذي صاغه كما يلي: «تُعتبر الازدواجية اللغوية كحالة **مستقرة** نسبيا، حيث يوجد فيها، بالإضافة إلى **اللهجات الأولى** للغة، **تنوّع متطابق** شديد التباين، **ومقنّن على مستوى رفيع** (ويتبدى أكثر تعقيدا من الناحية النّحوية) كما أنّه يحمل مدونة من **النصوص الأدبية** العديدة والمختلفة التي يمكن إحالتها إلى **حقبة زمنية منصرمة** أو إلى جماعة لغوية. و**يُكتسب** هذا التنوّع **في المدرسة** بشكل أساسي، ويُستعمل في أغلب الحالات الشكلية للتواصل الكتابي أو الشفوي، غير أنّه لا يُستخدم في أيّ قطاع داخل الجماعة كأداة للمحادثة العادية»[1]، ومنه، فإنّ شروط الازدواجية من منظور فيرقسون، هي كما يلي:

* ينتمي الصنفان إلى اللغة نفسها، لكن البنية النّحوية للّغة الرّفيعة أكثر تعقيدا منه بكثير في اللّغة الوضيعة، أمّا من النّاحية الصّوتية والمعجمية فبينهما تطابق متعدّد (معيار لغوي).

* اللّغة الرّفيعة تتّسم بالنّفوذ، وهي ذات مكانة مرموقة بالمقارنة إلى الصنف الوضيع، وتتمتع بمقام عال، في حين يُنظر للهجة على أنّها انحراف عن معايير اللغة الرفيعة (المنزلة)

* اللغة الرفيعة هي لغة التّعليم والمعاملات الرسّمية والطّقوس الدّينية، ولغة الآداب المكتوبة والتي تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، أمّا اللّغة الوضيعة فهي لغة التداول اليومي ممّا يكسبها سمة (اللّغة الوضيعة) وهي لغة الأحاديث الحميمية، والآداب الشفوية الشعبية (الوظيفة)

* تستمر حياة اللّغة الرّفيعة إلى جانب اللّغة الوضيعة لعدة قرون، وتنتمي هاتان اللّغتان إلى السّلالة اللّغوية نفسها (شرط الثبات والاستقرار)

[1]– بيار آشار، سوسيولوجيا اللغة، ص48.

* الشكل الوضيع يُكتسب في المحيط العائلي والاجتماعي بطريقة طبيعية، أمّا الصنف الرفيع، فيُعلّم رسميا في المدارس (الاكتساب والتعلم).

*أن يكون الصنف الرفيع قد أنتج رصيدا أدبيا معتبرا، مما يضع الشكل اللغوي الرفيع محل التقدير والاحترام، والصنف الوضيع ينتج أدبا شعبيا وهو يمثل أدبا حقيقيا جديرا بالدراسة والتحليل، رغم أنّ التراث المكتوب هو الذي يحظى بالاهتمام والتقدير أكثر (التراث الأدبي).

أمّا **الفرد مزدوج اللغة**، فهو «الشخص الذي يملك أدنى كفاءة في إحدى المهارات اللغوية الأربع وهي الفهم، الكلام، القراءة، والكتابة، بلغة غير اللغة الأمّ»[1]، فمزدوج اللغة هو الفرد الذي يملك أدنى كفاية باللغة الثانية أي المستوى الرفيع الذي يتعلّمه في المدرسة، إلى جانب كفايته باللغة الأمّ التي يكتسبها في محيطه العائلي، فاللغة الفصحى بالنسبة للطفل الجزائري هي لغته الثانية التي يكتسبها في المدرسة، إلى جانب العامية التي يكتسبها في البيت.

وفي سنة (1967) قدّم جوشوا فيشمان (J. Fishman) اقتراحا جديدا، منتقدا طرح فيرقسون الذي استبعد احتمال وجود نظامين مختلفين كلّ الاختلاف، واستبعد كذلك قدرة الفرد على اتقان عدة لغات، ولم يتحدّث اطلاقا عن ظاهرة الثنائية اللغوية. وبناءً على ذلك، «أقام فيشمان مقابلة جعل فيها الثنائية اللغوية من جهة (وهي قدرة الفرد على استخدام عدة لغات) ممّا يدخل في باب اللسانيات النفسية، وجعل فيها الازدواجية اللغوية من جهة أخرى (وهي القدرة على استخدام عدد من اللغات في مجتمع ما) ممّا يدخل في باب اللسانيات الاجتماعية»[2].

اقترح فيشمان ما اصطلح عليه "بالازدواجية اللغوية الموسعة"، حيث وسَّع مفهوم الازدواجية ليشمل كلّ الأشكال اللغوية التي تتكامل فيها الأدوار السوسيولسانية، بغض النظر عن أصولها السلالية، كما أُنتُقد مفهوم الثبات والاستقرار في الازدواجية، حيث أثبت تحليل بعض الوضعيات السوسيولسانية أنّ في كثير من الأحيان تؤدي بعض الظروف إلى إحلال اللغة الوضيعة مكان اللغة

---

[1]– أكرم صالح محمود خوالدة، الإيدز اللغوي، ص132، 133.

[2]– جان لويس كالفي، حرب اللغة، والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2005، ص80.

الرفيعة، ويرى جون لويس كالفي أنّه «ليس كافيا تحليل الفوارق اللغوية الموجودة اعتمادا على معيار الرقي (كأن يُقال مثلا إنّ الفرنسية أكثر رقيّا من اللغة المزيج في هايتي) وعلى معيار الوظيفة (كأن يُقال إنّ للفرنسية وظائف ليست للغة المزيج) لأنّه إن كان للفرنسية هذا الرقيّ وتلك الوظيفة فإنّ هذا يعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية مرتبطة بشكل السلطة، وهي أمور لم يتطرّق فيرقسون إليها قط»[1]، حيث يضيف فيشمان إلى معايير فيرغسون (التي هي: الثبات، والرقي والوظيفة...) معيار السلطة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية غيّر مفاهيم المصطلحات (الثنائية والازدواجية) حيث جعل مصطلح الثنائية يقتصر على الفرد الذي يتقن عدة لغات وادرَجها في إطار علم النفس، ووسّع مفهوم الازدواجية ليشمل التنوّعات المترابطة سلاليا (كالعربية الفصحى واللهجات) في الوطن العربي، وتشمل كذلك اللغات غير المترابطة سلاليا، والتي تتعايش في مجتمع واحد أو تتصارع في مجتمع آخر، كالعربية والفرنسية في بعض المجتمعات، والفرنسية والانجليزية في مجتمعات أخرى، وينطبق ذلك على كل لغتين متعايشتين في مجتمع ما، حتى وإن اختلفتا في أصولهما.

وبناء على ما سبق، جمع فيشمان مفهومي الثنائية والازدواجية (وجود لغتين أو أكثر في مجتمع واحد، سواء تنحدران من أصل واحد أو من أصول مختلفة) في مصطلح واحد سماه "الثنائية اللغوية الاجتماعية" أو "الازدواجية" (Diglossie) وهو يقصد بهما الشيء نفسه، ووضع مصطلحا آخر وهو الثنائية الفردية للدلالة على اتقان الفرد الواحد لعدة لغات (ذات أصل واحد، أو أصول مختلفة).

6- **الثنائية** (Bilinguisme)**:** لقد رصد ميشال زكريا مجموعة من التعريفات للثنائية اللغوية، أهمها: «- هي الوضع اللغوي لشخص ما أو لجماعة بشرية معينة تتقن لغتين وذلك دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميّزة في لغة أكثر مما هي في اللغة الأخرى.

[1]- جان لويس كالفي، حرب اللغة، والسياسة اللغوية، ص81.

– الحالة اللغوية التي يستخدم فيها المتكلمون، بالتناوب وحسب البيئة والظروف اللغوية، لغتين مختلفتين.

– تعايش لغتين في مجتمع واحد شرط أن يكون أكثرية المتكلمين ثنائية اللغة فعلا»[1].

ويعرّفها محمد على الخولي بأنّها «استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأية درجة من درجات الإتقان ولأية مهارة من مهارات اللغة ولأي هدف من الأهداف»[2].

فالثنائية اللغوية هي تعايش لغتين مختلفتين كلّ الاختلاف في مجتمع من المجتمعات، فيكون الفرد ثنائي اللغة إذا اتقن لغتين اتقانا جيدا وتمكَّن من التواصل بهما، ويكون المجتمع ثنائي اللغة إذا اتقن معظم أفراده اللغتين، ويقدرون على توظيفهما بالتناوب حسب مواقف وسياقات التواصل، والفرد الثنائي اللغة لا بد أن يستعمل اللغتين بالكفاءة نفسها.

– **الثنائية اللغوية الفردية والاجتماعية:** عند الحديث عن الفرد ولغته، فتتمّ الإشارة إلى الثنائية اللغوية الفردية (تدخل ضمن الظواهر الفردية الأخرى كالذكاء والقدرة اللغوية والتحصيل)، وتدعى بالثنائية الفردية (Bilinguisme individuel). أماّ إذا تعلق الأمر بالجماعة أو المجتمع، فتسمى حينئذ الثنائية اللغوية المجتمعية[3] (Bilinguisme du groupe ou du société). والفرق بينهما هو أنّ الثنائية الفردية تشير إلى أنّ الفرد يستعمل لغتين، لكن الثنائية المجتمعية لا تعني أنّ كلّ فرد في المجتمع يستعمل لغتين أو يعرف لغتين، بل يشير إلى وجود لغتين مستعملتين في المجتمع (فهناك أفراد يتقنون اللغة الأولى فقط، وآخرون يتقنون الثانية فقط، وهناك أفراد يتقنون إحدى اللغتين جيّدا ويتقنون الثانية قليلا، ...الخ)، لكن الثنائية المجتمعية تستدعي وجود عدد لا بأس به من أفراد ثنائي اللغة، وإلاّ لن يتحقق التفاهم بينهم[4].

---

[1]– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1993، ص35، 36.

[2]– محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، دار الفلاح، الأردن، 2002، ص18.

[3]– المرجع نفسه، ص19.

[4]– محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، ص19، بتصرف.

– **درجة إتقان الثنائية اللغوية:** يلخّص محمد علي الخولي درجات الثنائية اللغوية بعلى النحو التالي[1]:

* **الثنائية الصفرية:** وهي حالة انعدام المعرفة باللغة، مثل الرضيع الذي لم يكتسب بعد أيّ لغة.

* **الثنائية الابتدائية:** وهي حالة اتقان اللغة الأولى والشروع في اتقان اللغة الثانية.

* **الثنائية النصف لغوية:** هي حالة الضعف في اللغة الأولى واللغة الثانية، بسبب نسيان جزء من اللغة الأولى، مع محاولة اتقان اللغة الثانية.

* **الثنائية المتوازنة:** وهي حالة إتقان اللغة الأولى والثانية بشكل مماثل.

* **الثنائية المثالية:** هي حالة اتقان مهارات اللغتين الأولى والثانية، وتوظيفهما بشكل جيّد.

– **عوامل انتشار ظاهرة الثّنائية اللّغوية:**

أ– الاستعمار: ينجم عن الاحتكاك الطويل بين المستعمر وسكان البلد المحتلّ احتكاك في اللّغة وفرض المستعمر لغته على المحتلّين في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم، ممّا يؤدي إلى ظاهرة الثنائية اللّغوية، وتصبح لغة المستعمر بعد الاستقلال اللغة الثانية للبلد المحتل، وتحلّ مكانة مرموقة في المجال الثقافي والاقتصادي والتربوي، وكثير من البلدان تختارها كلغة رسمية.

ب . الهجرة: تؤدي الهجرة إلى الدول الأجنبية إلى الاحتكاك بين المهاجرين وسكان البلد المهاجر إليه، البلد المهاجر إليه، وحين تحافظ المجموعات المهاجرة على لغاتها وتقاليديها وثقافتها، يؤدي ذلك إلى نشر لغاتها، ممّا يولّد الثنائية اللغوية.

ج – العلاقات الخارجية: يؤدي تبادل العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية إلى الاحتكاك بين الدّوّل وذلك يؤدي إلى الاحتكاك اللغوي، وهذا ما حقّق للإنجليزية الانتشار والشيوع والهيمنة الاقتصادية، حتى أصبحت لغة ثانية لكثير من الدول، كالهند وغانا...الخ.

[1]– المرجع نفسه، ص25.

7- **التعدد اللغوي** (plurilinguisme): يعتني علماء اللّغة الاجتماعيون بالمجتمعات المتسمة بثنائية وتعدد لغاتها، نظرا لكون هاتين الظاهرتين من أبرز المظاهر اللغوية الشاهدة على التنوع اللّغوي الجدير بالعناية والاهتمام، وتشكّل الثنائية اللغوية والازدواجية، إلى جانب كلّ التنوّعات التي يمكن أن تسود مجتمع معيّن، مظاهر أساسية للتعدّد اللغوي، ولا يوجد أيّ بلد أحادي اللغة بالمفهوم الحقيقي للمصطلح، رغم أنّ هناك دوّل كثيرة تسعى لتطبيق سياسة لغوية تستهدف تأسيس مبدأ أحادية اللغة، لكن لا يمكن تجنب مختلف أشكال المزج بين الحدود اللغوية والجغرافية لتلك الدول، ولا وجود لدولة لا يستعمل معظم سكانها أكثر من لغة واحدة.

و"التعدّد اللغوي"، يعني استخدام عدة لغات أو عدة تنوّعات من قِبل أفراد أو جماعة لغوية معيّنة، أو بالأحرى هي «تعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد»[1].

والمجتمع المتعدد اللغات هو مجتمع تتعايش فيه عدة لغات وعدة تنوّعات لغوية، ونجد عددا معتبرا من أفراد هذا المجتمع يتفاهمون فيما بينهم بلغتين أو أكثر، كتعايش العربية (الفصحى واللهجات) والفرنسية والأمازيغية في الجزائر.

وهناك عدد كبير من اللغات في مختلف قارات العالم، حيث «إذا تأملنا الوضع الدّولي الحاليّ سنخلص إلى أنّ (38) دولة فقط من أصل (200) هي الدّول الأكثر تجانسا لغويا (أي أنّ 90% من ساكنة هذه الدول يتحدّثون نفس اللغة) وعليه فإنّ 81% من دول العالم هي متعدّدة اللغات»[2]. ويمكن التمثيل لذلك بالجدول الذي وضعه كولماس فلوريمان[3]، من خلال مقارنته بين بعض دول العالم من

---

[1]- الأوراغي، محمد، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (سلسلة بحوث ودراسات) مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص11.

[2]- محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص56.

[3]- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (رقم 263)، الكويت، 2000، ص33.

حيث عدد سكانها وعدد اللغات السائدة فيها، إذ هناك دول أحادية اللغة، مثل (إيسلندا)، وأخرى تتضمن(849) لغة، وهي (باوا، أو غينيا الجديدة):

الجدول: يمثل مقارنة عدد السكان بعدد اللغات في بعض من البلدان الصناعية والبلدان النامية:

البلد	عدد السكان (بالمليون)	عدد اللغات
أثيوبيا	50	120
فرنسا	56	10
ألمانيا الغربية	60	07
الفلبين	59	164
المملكة المتّحدة	57	07
الدانمارك	05	04
أيسلندا	0,25	1
إندونيسيا	174	659
اليابان	122	05
بابوا (غينيا الجديدة)	3,7	849

وللتّعدد اللّغوي أسباب وعوامل كثيرة، أبرزها:

– **عامل الاستعمار**: وهو أقوى أسباب التّعدّد اللغوي وأبرزها، إذ يُعتبر من أهم الظروف التي «تحوّلت فيها لغة المستعمر فيما بعد إلى لغة فرص وفوائد و"غنيمة" في نظر البعض. ولأنّ هذه اللغة هي لغة القوة والنّفوذ، فإنّها غالبا ما تهيمن على لغة الهوية، وتهمّشها، لتحوّلها إلى لغة ذات وظائف محدودة، سعيا وراء إقبارها تدريجيا في المراحل اللاحقة»[1]، أضف إلى ذلك أنّ الاستعمار يفرض دائما سياسة التقسيم في البلدان المحتلّة، وهي السياسة التي فرضتها أوروبا على دول إفريقيا

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية – بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، 2013، ص48.

خلال القرن التاسع عشر، وكان نتيجة ذلك تعدّد لغات تلك البلدان بعد الاستقلال، وهذا ما يُفسّر وجود اللغة الفرنسية، والإنجليزية، والاسبانية، والبرتغالية في كلّ مناطق العالم، مقارنة باليابانية التي لا وجو د لها إلاّ في اليابان.

وتسعى الكثير من الدول المحتلة، بعد الاستقلال، إلى إصلاح وضعها اللغوي، وردّ الاعتبار للغتها (أو لغاتها) الاصلية، مثل الجزائر التي تسعى جاهدة لاسترجاع اللغات الوطنية (العربية والأمازيغية) مكانتها، بعد هيمنة اللغة الفرنسية على كلّ مجالات حياة الجزائريين.

. **الهجرة،** وأحسن مثال على ذلك «الولايات المتحدة التي تعتبر من الدّول الأكثر استقطابا للهجرة الاختيارية، تطورت بشكل مذهل مكوّنة بذلك مجتمعا يتسم بالتّعدّد اللّغوي، وذلك نتيجة لانتهاجها سياسة مستديمة تهدف تجميع العدد الهائل من المهاجرين حول جوهر واحد وهدف واحد»[1]، فهناك من المهاجرين من يتكيف مع البيئة ويتعلّم الإنجليزية، والكثير منهم يحافظ على لغاته الأصلية، أضف إلى ذلك الشعور بالوعي العرقي بين الجاليات المختلفة، مما يدفع كلّ جالية إلى الحفاظ على لغتها، وذلك كلّه يؤدي إلى التّعدّد اللغوي.

– **العامل الديني:** للجانب الدّيني دور في التّعدد اللّغوي، حيث أصبح العديد من الدول غير العربية، مثلا، متعدّدة اللغات بعد دخولها في الإسلام، فهناك دول إفريقيا تمّ تعريبها وأصبحت العربية لغاتها الثانية، ففي دول شمال إفريقيا، قد حلّت لهجات اللغة العربية محل اللهجات الأمازيغية في معظم مناطقها، وهناك مناطق أخرى تمّ تعريبها بعد الإسلام، لكن بقيت فيها بعض المناطق التي حافظت على لغاتها الأصلية، كالأكراد في تركيا وفي العراق، والأقباط في مصر، والأمازيغ في المغرب والجزائر، وقد تولّد عن هذا المزج اللغوي تعدّد التنوّعات اللغوية في اللهجات العربية.

– **العامل التربوي:** يميل الكثير من الدول إلى إدماج بعض اللغات الأجنبية في مدارسها منذ المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، كإدماج الجزائر للغتين الفرنسية والانجليزية في مرحلة التعليم

[1]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص134، 135.

الابتدائي، فالمتوسط والثانوي، إلى غاية التعليم الجامعي، كما تدمج معظم الدول العربية (مصر، الأردن...) اللغة الإنجليزية منذ التعليم الابتدائي، ويؤدي اتقان الفئة المثقفة للغات الأجنبية وتوظيفها في مواقف مختلفة إلى التعدّد اللغوي.

وقد يكون التعدّد اللغوي في البلد الواحد سببه هو تعدّد الأعراق فيه، مثل وضع (أثيوبيا) التي يوجد فيها أكثر من (100) لغة (كما تبيّن في الجدول السابق) وفي هذه الحالة، تعمل هذه الدّوّل على الاحتفاظ بلغات المستعمِر تجنبا للصراعات العرقية.

يتسم التعدّد اللغوي في بعض البلدان بالاستقرار وتعايش اللغات، وفي دول أخرى يؤدي إلى الصراع اللغوي الذي ينتهي بهيمنة لغة معيّنة وفرض استخدامها على الناطقين، كما يؤدي ذلك إلى القضاء على اللغة المغلوبة وانحلالها، وكثيرا ما يكون نتيجة هذا التّعدد والصّراع تهديد البنية الاجتماعية، وهذا من بين الأسباب التي أدّت بعلماء اللّغة الاجتماعيين إلى الاهتمام بالمجتمعات التي تتّسم بتعدّدها اللّغوي، وهذا من خلال تركيزهم على دراسة كيفية المحافظة على اللّغة.

المحاضرة 11: الصراع اللغوي

1- الصراع اللغوي: يعرف أحمد عفيفي الصراع اللغوي بأنّه «هو خلق شعور قومي وإيجاد روح الانتماء والولاء للغة ما ضدّ لغة أخرى، بالتحريض ضدّها والمساعدة على ازدرائها، والحثّ على هدم لغة الآخر والنّيل منها بإضعافها وخلق الكراهية للتحدث بها»[1]، فالصراع اللغوي سببه الرئيس هو التعصب.

إنّ اللغات تتغيّر وتتطوّر نتيجة احتكاكها وصراعها وتنازعها على البقاء والسيطرة والغلبة، فشأنها في ذلك شأن المجتمعات، وتختلف نتائج هذا الصراع باختلاف الأحوال، حيث تكون نتيجة الصراع أحيانا تغلّب أحد الأطراف والقضاء على الطرف الآخر، أو يتغلب عليه وينتقص من قوّته دون أن يقضي عليه، وأحيانا يحافظ كلا الطرفين على قوتهما، ويظلّ الصراع والنزاع بينهما، لكن يظلّ كلّ طرف محافظ على مميزاته وشخصيته، وهكذا يكون الصراع بين اللغات من أجل البقاء والسيطرة، وكثيرا ما يؤدي الصراع إلى فوز وهيمنة إحدى اللغات المتصارعة، وقد يؤدي إلى انكسارها ثمّ موتها واندثارها.

2**- أشكال الصراع اللغوي:** حدّد اللسانيون الاجتماعيون للصراع اللغوي ثلاثة أشكال، يلخصها الباحث هادي نهر كما يلي[2]:

* يؤدي كثرة الناطقين بلغة من اللغات، وتباعد بيئاتهم، إلى موتها موتا طبيعيا، يحلّ محلّها لهجات محلية منبثقة من اللغة الأم، وقد تتسع لهجة جديدة وتنمو على حساب اللغة الأمّ، لتكون هي اللغة، وتندثر اللغة الأصل من ذاكرة الأبناء وعلى ألسنتهم، كما حدث للسنسكريتية واللاتينية والسامية.

---

[1]- أحمد عفيفي، اللغة وصراع الحضارات، كتاب إلكتروني، صدرته مكتبة "عين الجامعة"، ص6.
https://ebook.univeyes.com/96856

[2]- هادي نهر لعيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص106.

* أن تُغزى اللغة المعينة من لغة أخرى، حيث يكون الغزاة أكثر عددا من أهل اللغة المغزوة، كما هو الحال في غزو الساميين القدماء حيث تغلبت لغتهم السامية على السومرية.

* أن تموت اللغة بالتسمم، وذلك بتسرب ألفاظ وتراكيب من لغات أخرى تحتاج إليه اللغة، فتقبله مع شعورها في بداية الأمر بالانتعاش والقوة والنشاط يشجعها على تقبلها جرعات أكبر، كما كان حال العربية حين غزا دخيلها على الفارسية حتى أصبح الأدب والسياسة والعلم جميعا لا تعرف تعبيرا غير العربية، وتقلّص ظلّ الفارسية.

إنّ احتكاك اللغات أمر طبيعي، يسببه الاحتكاك بين المجتمعات والتفتّح على حضارة الآخر وأنشطته، ونتيجة تبادل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، لذا يختلف ما تأخذه لغة عن أخرى باختلاف العلاقات التي تربط بين الشعبين الناطقين، وما يتاح لهما من فرص الاحتكاك المادي والثقافي، تنشط بينهما حركة التبادل اللغوي، كما هو الوضع بين العربية والفارسية والتركية، وبلغ تأثير العربية في اللغات الأخرى بعد الفتح الإسلامي شأنا عظيما، إذ عمّ تأثير العربية على كثير من لغات شعوب آسيا وأوروبا، وإفريقيا، بفضل فعل الدين الإسلامي[1].

3- عوامل الصراع اللغوي: هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى الصراع اللغوي، قد يكون تأثيرها سريعا أو بطيئا، حسب الظروف، ويحدّد الباحث علي عبد الواحد وافي هذه الظروف فيما يلي[2]:

أ- نزوح عناصر أجنبية إلى البلد: يكون الصراع اللغوي في هذه الحال إمّا بسبب فتح أو استعمار أو هجرة، إذ ينزح عنصر أجنبي ويذهب بلغته إلى البلد الجديد، فتشتبك اللغتان في صراع ينتهي إلى إحدى النتيجتين، فأحيانا تنتصر لغة على لغة فتصبح هي لغة جميع السكان، وأحيانا أخرى لا تقوى إحدى اللغتين على الأخرى، فتتعايشان معا.

* **تغلّب لغة على لغة أخرى:** قد ينتج عن الصراع اللغوي تغلّب إحدى اللغتين على الأخرى، فتصبح لغة جميع السكان أصيلهم ودخيلهم، ويحدث ذلك في حالتين:

---

[1]- هادي نهر لعيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص 108. بتصرف.

[2]- في كتابه: اللغة والمجتمع، ص95، 119.

-**(الحالة الأولى)**: حين يكون كلا الشعبين همجيا، ومنحط الثقافة وعديم الحضارة، ويزداد عدد أفراد أحدهما عن الآخر بشكل مذهل، فتتغلّب لغة أكثرهما عددا، سواء أكانت لغة الغالب أو المغلوب، لغة الأصيل أم الدخيل، ولا يحدث هذا إلاّ إذا كانت اللغتان المتصارعتان من شعبة لغوية واحدة أو شعبتين متقاربتين.

ويقدم علي عبد الواحد وافي، أمثلة عن ذلك[1]، منها: أنّ الإنجليز السكسونيين، حينما نزحوا من أواسط أوروبا إلى إنجلترا، لم تلبث لغتهم أن تغلّبت على اللغات السلتية التي كان يتكلم بها السكان الأصليون، لأنّ عدد من بقي من السلتيين بهذه الأقاليم لم يكن شيئا مذكورا بجانب عدد النّازحين، وكلا الشعبين كان همجيا منحطا في مستوى حضارته ومبلغ ثقافته. وكلتا اللغتين تنتمي إلى فصيلة الهندية الأوروبية.

-**(الحالة الثانية)**: أن يكون الشعب الغالب أرقى من الشعب المغلوب في حضارته وثقافته وأدب لغته، ففي هذه الحال يُكتب النصر للغته فتصبح لغة جميع السكان، وإن قلّ عدد أفراده عن عدد أفراد الشعب المغلوب ؛ شريطة أن تدوم غلبته وقوته مدة كافية، وتبقى فيه جالية تمتزج بأفراد هذا الشعب، يعتدّ بها من أفراده في ذلك البلاد، وأن تكون اللغتان من شعبة لغوية واحدة أو من شعبتين متقاربتين. ومن أمثلة ذلك: تغلب العرب (أثناء الفتوحات الإسلامية) في آسيا وأفريقيا أن تغلبت لغتهم على كثير من اللغات السامية الأخرى، وعلى اللغات القبطية والأمازيغية، وأصبحت اللغة العربية لغة الحديث والكتابة في معظم مناطق شبه الجزيرة العربية وفي مصر والسودان وفي شمال أفريقيا... مع أنّ الجالية العربية في هذه البلاد كان عددها أقلّ كثيرا من عدد السكان الأصليين. وفي كلتا الحالتين لا يكون النصر لإحدى اللغتين إلى بعد أمد بعيد، قد يمتدّ إلى أكثر من أربعة قرون[2]. ونظرا لكون الصراع بين العربية والأمازيغية والقبطية أقلّ حدة، فإنّ هذه الأخيرة لم تترك في العربية المنتصرة إلاّ كلمات قليلة.

---

[1]- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص 97، 98.

[2]- المرجع نفسه، ص99، 101.

كما اقتحمت العربيةُ الآراميةَ، هذه الأخيرة كانت لغة معظم مناطق العراق وسوريا وفلسطين، فانقرضت من لغة التخاطب اليومي، وظلّت لمدة طويلة لغة الكتابة والأدب والدين، كما طالت مدة الصراع بين العربية والآرامية، واستغرقت عدة قرون في كثير من قرى لبنان، ظلت فيها الآرامية لغة حديث حتى أواخر القرن السابع عشر بعد الميلاد. وقد دخل الكثير من اللحن إلى اللغة العربية بسبب عنف الصراع بين هاتين اللغتين وامتداده لعدة قرون، وبقي في لهجاتها كثير من آثار لهجات الآرامية القديمة. ومن الكلمات الآرامية التي استقرّت في العربية: تفاح، توت، حمص، خوخ، رمان، إلى غيرها من المفردات الدالة على الثمار، حيث لم يعرف العرب قديما زراعة هذه الفواكه إلاّ عن طريق المناطق الزراعية في الشام والعراق، وهي مناطق آرامية. وفي النهاية تغلّبت العربية على الآرامية[1].

كما تغلّبت العربية على اللغات القديمة لأهل اليمن بعد الفتوحات الإسلامية، ولم يبق في العصر الحالي إلاّ عدد قليل جدا من تلك اللهجات القديمة تمسكت بها بعض المناطق المنعزلة والمتطرّفة.

وفي الحالات المذكورة كلّها، كانت الغلبة للغة العربية، لكن لا تخرج اللغة المنتصرة في المعركة سالمة، بل تتأثر باللغة المغلوبة بسبب طول احتكاكها بها واشتداد الصراع بينهما، خاصة في مفرداتها. فالألفاظ الأصيلة للغة الغالبة ينالها بعض التحريف، كما يمس التحريف الألفاظ التي تقتبسها اللغة الغالبة من اللغة المغلوبة، في حروفها ومعانيها وأساليب نطقها، فتبعد عن شكلها القديم، أما اللغة المغلوبة، فينفذ الانحلال إلى مفرداتها أولا، ثمّ أصواتها ومخارج حروفها وأساليبها في نطق الكلمات، ثمّ يتمّ القضاء على قواعدها، وغالبا ما يكون مصيرها هم الموت[2].

---

[1]– هادي نهر لعيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص111، ويُنظر كذلك: صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص23، 24.

[2]– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص103.

* **عدم تغلب إحدى اللغات على اللغة الأخرى:** قد تكون نتيجة الصراع في حالة النزوح هو عدم تغلب لغة على أخرى، وحفاظ كلّ منهما على قوتها وكيانها، فتتعايشان جنبا إلى جنب. وأمثلة كثيرة على ذلك رصدها علي عبد الواحد وافي، منها:

– لم تستطع اللغة اللاتينية التّغلب على الإغريقية، رغم أنّ عدد المتحدثين باللاتينية أكبر بكثير من المتكلمين بالإغريقية إلا أنّ الإغريق رغم خضوعهم للرومان، كانوا أعرق منهم حضارة وأوسع منهم ثقافة وأرقى لغة.

– ولم تتمكن اللاتينية أيضا من التغلّب على لغة أهل بريطانيا العظمى، رغم من فتح الرومان لبلادهم واحتلالهم إياها نحو ألف وخمسمائة سنة، ورغم أنّ الشعب الغالب أرقى في حضارته وثقافته، لأنّ الجالية الرومانية في بريطانية كان عددها قليل جلدا، ولم تمتزج امتزاجا كافيا بأفراد الشعب المغلوب.

– ولم تتغلب العربية على اللغة الفارسية، رغم فتح العرب لبلاد فارس، وبقائها تحت سلطتهم لزمن طويل، وذلك لأنّ حضارة العرب في ذلك الوقت لم تكن راقية، وكان عدد جاليتهم أقل بفارس، مع ضعف امتزاجهم بالسكان. ولم تتمكن العربية من الانتصار على اللغات الإسبانية رغم فتح العرب للأندلس، وبقائهم فيها لمدة طويلة، ونظرا لكون فصيلة اللغات الاسبانية غير فصيلة اللغة العربية، ولم تتغلب العربية على اللغة التركية، أو لغات الأمم التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية بأروبا وآسيا وإفريقيا... الخ، وأمثلة أخرى كثيرة مذكورة في مؤلف علي عبد الواحد وافي[1].

وعلى رغم من عدم تغلّب إحدى اللغتين على الأخرى في الأمثلة المذكورة، إلاّ أنّ تلك اللغات لم تسلم من التأثّر باللغة التي تتصارع معها، فقد ترك في كلّ منهما آثارا واضحة من الأخرى.

[1]– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص106، 107.

ب- التجاور بين الشعوب[1]: يؤدي التجاور بين الشعوب إلى كثرة فرص الاحتكاك بين لغاتها، وبالتالي، تتشابك تلك اللغات وتتصارع، وتكون النتيجة إمّا تغلب لغة على أخرى أو تعايش اللغتين جنبا إلى جنب.

***حالات تغلّب إحدى اللغتين:**

- **الحالة الأولى:** حين تكون الكثافة السكانية لأحد الشعبين كبيرة جدا، فيشتدّ ضغطه على حدود الشعب المجاور له، فيكثر الاحتكاك والصراع بين لغتيهما، فتنتصر لغة الشعب الكثيف السكان على لغة المناطق المجاورة، خاصة إذا كان أرقى من أهلها في هذه الأمور.

أمثلة: - طغيان الألمانية على مساحة طويلة من سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا والنمسا... الخ، أدى إلى القضاء على لهجاتها، وقد حدث ذلك بسبب كثافة سكان ألمانيا وضغطهم على حدود الشعب المجاور له، فكثرت عوامل الاحتكاك والتنازع، أبرز هذه العوامل التفوّق الحضاري والثقافي والأدبي للغة الألمانية.

- **الحالة الثانية:** ويتم الصراع بسبب تغلغل نفوذ الشعبين في الشعب المجاور، فتتغلب لغة الشعب القوي النفوذ، بشرط ألا يقل عن الآخر حضارة وثقافة وآدابا. وذلك كتغلّب اللغة الفرنسية على لهجات المناطق المجاورة لها ببلجيكا وسويسرا، واللغة الإيطالية التي تغلبت على لهجات المناطق المجاورة لها بسويسرا، وهكذا مصير اللهجة الكلتية التي بقيت بمقاطعة البريتون غرب فرنسا، فقد أخذت تنهزم أمام اللغة الفرنسية.

ولا يتمّ النصر غالبا لإحدى اللغتين إلاّ بعد زمن طويل، فالصراع بين الألمانية والفرنسية بسويسرا قد بدأ منذ عهد بعيد، ولم تنتصر الألمانية نهائيا في هذا الصراع، للألمانية. والصراع القائم، منذ عدة

---

[1]- تمّ تلخيص هذا العنصر من المراجع التالية:

- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص111، 112.
- صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي، ص 72، 73.
- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص172، 174.

قرون، بين اللغة الفرنسية واللسان الكلتي الذي يتكلم به البرتنيون بدأ منذ عدة قرون، ومع ذلك لا يزال الكثير من شيوخ البريتون يتكلمون هذه اللغة.

* **عدم تغلب إحدى اللغتين على الأخرى:** رغم تجاور فرنسا وانجلترا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، لكن لم تنتصر لغة أي شعب من هذه الشعوب عن لغة الآخر، وينطبق الشيء نفسه على تجاور كلّ من الفارسية والعراقية والتركية والأفغانية، ولم يحدث انتصار للغة الإنجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية على الإسبانية في المكسيك، أو العكس.

وبما أنّ قوة اللغات مختلفة، فإنّ ذلك يؤدي إلى اختلاف قدرتها على المقاومة. وعندما تستوي اللغتان في القوة (على سبيل المثال: الألمانية والفرنسية)، فإذا ما تعرضتا للصراع انحصرت آثارها في الميدان الاقتصادي. أي الانتصار ينال في ميدان المعاملة.

جـ – عوامل أخرى: يذكر عبد الواحد وافي عوامل أخرى تتيح الفرص للاحتكاك بين اللغات ممّا يخلق صراعا بينها، لكن ليسا صراعا جديا، وليست هذه العوامل ذات أثر كبير، ومن هذه العوامل:

– احتكاك شعبين مختلفي اللغة (أو شعوب مختلفة اللغات) بسبب حرب طويلة الأمد بينهما، فيُحدث ذلك نقل إلى لغة كلّ شعب منها آثارا من لغات الشعوب الأخرى، كاحتكاك الفرنسية والألمانية والإنجليزية خلال الحرب العالمية الأولى قد نقل إلى كلّ لغة منها مفردات من اللغتين الأخريين، والحرب بين فرنسا وإيطاليا نقل الكثير من الكلمات الفرنسية إلى الإيطالية، ومن الكلمات الإيطالية إلى الفرنسية...الخ، ونقلت الحروب الصليبية الكثير من مفردات اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية والعكس صحيح.

– العلاقات التجارية وكثرة الاحتكاك التجاري بين الشعوب يؤدي إلى نقل إلى لغة كلّ شعب آثارا من اللغة الأخرى.

– تؤدي العلاقات الثقافية بين شعوب مختلفة اللغة إلى نقل إلى لغة كلّ شعب آثار كثيرة، خاصة إلى لغة الكتابة، وقد يكون لهذه العلاقات آثارا إيجابية دون أن يحدث أيّ صراع بين اللغات التي تحتك بسبب التبادل التجاري أو الثقافي[1].

د– الصراع الداخلي للغة العربية: يُقصد بذلك صراع اللغة العربية الفصحى مع اللهجات العربية، حيث تعددت اللهجات التي تفرّعت عن اللغة العربية بسبب اختلاف البيئات العربية، وما صاحب ذلك من اختلاف الألسنة بين القبائل في النطق، وازداد تفرع القبائل والابتعاد عن بعضها، وامتدّ ذلك إلى الألفاظ ومعانيها، فتفرعت اللغة المشتركة إلى لهجات، تختلف عن بعضها في بعض الجوانب الصوتية، والدلالية، والتركيبية. ونظرا لاتصال القبائل بعضها ببعض بسبب تبادل المنافع من تجارة وغيرها، أدى ذلك إلى التنفس بين اللهجات، فانتصرت لهجة قريش لأسباب كثيرة؛ دينية وتجارية وسياسية ولغوية، فأصبحت هي لغة العرب جميعا، لأنّ اللغة حين تفوز، يتجه الجميع إلى التكلم بها، لذا أصبحت لهجة قريش لغة الشعراء، والخطباء.

وقد استفادت لهجة قريش من صراعها مع اللهجات الأخرى، فتنوّعت مفرداتها وأساليبها، فغنيت بالمفردات، والمتضاد... الخ، وقد أزادها نزول القرآن بها غنى على غنى وثراءً على ثراءٍ. ومع خروج العرب المسلمين إلى مختلف الأماكن لنشر الإسلام، ومخالطتهم أُمَمًا كثيرة، شاع اللحن على الألسنة، وتغيّرت لغة أهل المضرّ، فتكونت في الأمصار والبادية لغات جديدة تختلف عن لغة مضرّ في مستوياتها المختلفة، ثمّ تسرّبت إلى العربية مئات الألفاظ الأجنبية بحكم اتصال العرب بغيرهم، واتصال غيرهم بهم[2].

---

[1]– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص 118، 119.

[2]– هادي نهر لغيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص112، 113, بتصرف.

المحاضرة 12: السّياسة اللّغوية والتّخطيط اللّغوي

– **تعريف السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:** يعرّف جون لويس كالفي **السّياسة اللّغوية** (Politique linguistique) بأنّها «مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلّقة بالعلاقات بين اللّغة / اللغات والحياة الاجتماعية»[1]، فالسياسة اللغوية هي الخيارات التي تتخذها السلطة أو الهيئات المعنية لغرض حلّ المشكلات الناجمة عن تعدّد اللغات في المجتمع، أمّا **التخطيط اللغوي** (la planification linguistique) فيقصد به «التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها، أي الانتقال إلى العمل / التطبيق. ما من زمرة إلا ويمكنها أن تضع سياسة لغوية»[2]. فالدّولة وحدها هي التي تملك السّلطة والوسائل التي تمكّنها من الانتقال إلى مرحلة التّخطيط وإنجاز اختياراتها السّياسية.

ويرى عبد القادر الفاسي الفهري أنّ السياسة اللغوية أصبحت «جزءا لا محِيد عنه في كلّ سياسة، نظرا لارتباط اللغة بالسيادة، وبحدود الدولة، وبالسياسات الثقافية والاقتصادية، والحقوق الفردية والجماعية، الخ. وترفد نظرية السياسة اللغوية وخطط التوجّهات اللغوية كذلك من تعدّدية الأبعاد والمجالات والمناهج والمقاييس التي تساهم في بنائها، من جهة، وإمكان مقارنتها وتقييم نجاعتها، الخ، من جهة ثانية»[3]، فالسياسة تتحكّم في جميع شؤون أفراد المجتمع، بما في ذلك اللغة التي يتواصل به أفراد ذلك المجتمع، حيث إنّ الإجراءات والخيارات التي تعتمدها السلطات هي جزء لا يتجزّأ من سياسة البلاد بصفة عامة.

وقد قُدّمت تعريفات كثيرة للتخطيط اللغوي، أبرزها ما نقلته لنا الباحثة جولييت غارمادي[4]، وهي:

– «التخطيط اللغوي هو محاولة حلّ المسائل اللغوية»، وهو «قرارات مُتّخذة للتأثير على الممارسات اللغوية». وهو أيضا «مجهودات مبذولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها، لتغيير الخطاب

---

[1]– جان لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص111.

[2]– المرجع نفسه، ص111.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص82

[4]– في كتابها: اللسانيات الاجتماعية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت. ص209.

عمدا». ويعني كذلك «إصلاح لغة وقولبتها بكيفية معيارية». أو هو «إعطاء راموز مكتوب (code écrit) للغة تفتقر إليه».

يُعتبر التخطيط اللغوي من أهم مجالات اللسانيات الاجتماعية، يُستهدف من خلاله حلّ مشكلات التواصل في المجتمعات ذات التعدّد اللغوي، وهو «العمل المنتظم على الصعيد الرسمي أو الخاص الذي يحاول حلّ المشاكل اللغوية، ويكون ذلك عادة على المستوى القومي، ومن خلال التخطيط اللغوي يكون التركيز على التوجيه أو التغيير أو المحافظة على اللغة المعيارية أو الوضع الاجتماعي للغة سواء كانت مكتوبة أو منطوقة»[1]. فمهمة التخطيط اللغوي هو تجاوز المشاكل التي يفرزها وجود لغات أو تنوّعات كثيرة في المجتمع الواحد، ووضع تخطيط ينبني على التوزيع الوظيفي المحكم للغات السائدة في المجتمع.

ويذهب سبولسكي إلى أنّ في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فضّلَ اللّغويون الاجتماعيون استخدام كلمة ((**التخطيط اللغوي**)) للدلالة على أي مجهود لغوي يهدف إلى تغيير صيغة اللّغة أو للدّلالة على كيفية استخدامها. ومع نهاية الثمانينات منح الفشل المتكرر لسياسات التخطيط القومية فرصة لتشجيع استخدام واستبدال هذا الأخير بمفهوم أكثر حيادية وهو ((**السياسة اللغوية**))[2].

وهناك من يستخدم مصطلح "السياسة اللغوية" كمرادف لمصطلح "التخطيط اللغوي"، هذا إلى جانب وجود مصطلحات أخرى تُستخدم للدلالة على الشيء نفسه، لكنها أقلّ تداولا، منها: الهندسة اللغوية، الإدارة اللغوية، التنظيم اللغوي، التطوّر اللغوي، الخ، ويبقى أنّ مصطلح "التخطيط اللغوي هو الأكثر شيوعا بين الدارسين.

وتشير الدراسات إلى أنّ أوّل من استعمل مصطلح التّخطيط اللغوي هو اللساني الاجتماعي (وانريش Uriel Weineich) في دراسة له سنة (1957)، وأدخل هذا المصطلح إلى حقل الدراسات

---

[1]– محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ص109.

[2]– برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص162.

اللسانية الاجتماعية العالم (هوغن Haugen) سنة 1959، وهو ويعرّف التّخطيط اللّغوي بأنّه «النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتّب والمتكلّمين في مجتمع لغوي غير متماسك. وفي هذا التّطبيق العملي للمعرفة اللسانية، يتعدى عملنا إطار اللّسانيات الوصفية ليشمل مجالا يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختيارات بين الأشكال اللغوية المتوافرة. فالتّخطيط يستتبع محاولة توجيه تطوّر اللّغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخطِّطون»[1].

ومن القضايا المهمة التي ترتبط بعملية التخطيط اللغوي ويكّز عليها اللّسانيون الاجتماعيون، ما يلي[2]:

– **من يخطط:** تقوم بعملية التخطيط أجهزة الدولة أو المجامع اللغوية أو المنظمات التي لديها تخويل عام بالتنظيم.

– **ما الذي يُخطط له:** لا تقتصر اهتمامات المخططين اللغويّين على شيء محدّد، بل تشمل السلوك اللغوي بوجه عام، بالتركيز على مستويين أساسيين، هما: مستوى رسم السياسة اللغوية ومستوى تنفيذها.

– **رسم السياسة اللغوية:** يعني ذلك، حسب كلاوس (Kloss) اعتراف الحكومة الوطنية بأهمية ومكانة لغة ما بجانب اللغات الأخرى في المجتمع. ثمّ توسَّع هذا المفهوم ليشمل تخصيص لغات معيّنة أو تنوّعات مختلفة من اللغة الواحدة لأداء وظائف محدّدة، مثل وسيلة التعليم في المدارس والاستعمال الرسمي في أجهزة الدولة أو أداة الاتصال بالجماهير، ويتمّ تنفيذ السياسة اللغوية في عملية التخطيط اللغوي.

---

[1]– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ط1، دار الملايين للعلم، لبنان: 1993. ص10.

[2]– روبرت ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006، ص70، 71.

– **تنفيذ السياسة اللغوية:** يشمل ذلك وضع مصطلحات جديدة، وإصلاح نظام التهجئة، وتبني أبجدية جديدة لرسم الكلمات، ويدل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية على خلق نظام لغويّ جديد أو تعديل النظام اللغوي الموجود أو اختيار بدائل أخرى من لغة مكتوبة أو محكية.

– **نشاطات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:**

أ– **تخطيط النّظام اللغوي:** حينما يسود مجتمع ما اللغتان أو أكثر، فإنّ أيّ محاولة من أجل وضع معايير لتضبط استعمال كلّ لغة، فإنّ ذلك يسمى **تخطيط النظام اللغوي،** ويكون التخطيط مثلا في[1]:

. اتخاذ القرارات في ترسيم اللغة (تحديد اللغة الرسمية).

. اتخاذ قرارات منع استعمال لغة أخرى في المدارس.

. فرض لغة ثالثة تؤدى بها خدمات معيّنة.

. وضع المقاييس للكتابة الصحيحة وللكلام الجيّد.

. اختيار لغة التعليم.

. التنافس بين اللهجات والارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.

. لكن الحالات الأكثر بروزا في هذا المقام هي كيفية تقرير اللغات الرسمية والوطنية بالنسبة للدول حديثة الاستقلال.

ب– **تخطيط المدوّنة:** بعد اختيار وتحديد اللّغة المناسبة للاستخدام في مجالات محددة (اختيارها كلغة رسمية، أو كلغة لطباعة الكتب، أو كلغة تستخدم في المدارس...) فكلّ مجهود يسعى إلى ترسيم أو تغيير بنية هذه اللّغة يسمى **بتخطيط المدوّنة.** فمثلا كلّ محاولة تطعيم اللّغات بمصطلحات جديدة تتماشى وحياة المدن، أو محاولة تنقية اللّغة (كسياسة تركية الهادفة إلى تنقية اللّغة التّركية من الكلمات العربية، والمجهودات الفرنسية الرّامية إلى تصفية اللّغة الفرنسية من الكلمات

---

[1]– يُنظر: – برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص163

– وميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص11.

الإنجليزية)، أو مثل القرار الهولندي الساعي إلى تغيير تهجئة اللّغة الهولندية، ...الخ كلّ هذا يُعتبر تخطيط المدونة[1].

ج – **تنميط اللّغة:** إلى جانب ما سبق ذكره، هناك محاولات لتنميط اللّغة (standardisation de la langue)، وهي كلّ محاولة تهدف إلى توحيد القواعد النّحوية وصيّغ النّطق لتتماشى وفق بعض المعايير اللّغوية المكتشفة أو المستحدثة من قبل بعض الهيئات الرّسمية وبعض الجماعات التي تحرس على هذه اللّغة.

– **سياسة تعليم اللغات:** هناك أيضا محاولات أخرى تخص اتخاذ قرارات بخصوص عملية اكتساب اللّغة، مثال على ذلك: لقد أدى قرار الاعتراف باللّغتين الفيلاندية والسويدية بفيلاندا كلغتين رسميتين إلى إجبار الفيلانديين على استخدام اللّغة السويدية، وإلى استخدام السويديين للّغة الفيلاندية. وتسمى هذه العملية **بتخطيط الاكتساب اللّغوي** الذي يتعلق أساسا **بسياسة تعليم اللغة.**

وتخطيط النّظام اللّغوي الجدير بالاهتمام، حسب سبولسكي، هو ذلك الذي يعترف صراحة بوجود لغتين أو أكثر وبوجود مجموعات عرقية متصلة بها كبلجيكا وسويسرا وكندا، والدّوّل الحديثة الاستقلال والتي تزخر بآلاف اللّغات التي يجب أن تتمّ منها عملية الانتقاء، كالهند بعد الاستقلال.

أمّا الدول التي تعتقد بوجود لغة أساسية واحدة، ولغات السكان الأصليين الأخرى فهي لغات لا قيمة لها، فإنّ المهمة اللغوية الأساسية لا تعدو أن تكون سوى منحى من مناحي تخطيط المدونة، كمهمة تنقية اللغة النمطية. وسلطة الدولة هي الوحيدة التي تتحمل مسؤولية هذا التخطيط، وهي الوحيدة القادرة على التدخّل لتبدّل عمدا الاستعمالات القائمة[2].

علاقة التخطيط اللغوي بتنفيذ السّياسة اللغوية: انطلاقا من التخطيط اللّغوي، تحاول سلطة الدولة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات اللغة في المجتمع، وإلى جانب سلطة الدولة، يمكن لمؤسسات

---

[1]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص163.

[2]– المرجع نفسه، ص146، 165.

وأجهزة أخرى القيام بالتخطيط اللغوي. وذلك كإسهام المدارس الأدبية، والمجامع العلمية والأدبية في التخطيط في مجال إصلاح اللغة العربية، لكن عمل الدولة يبقى هو العمل الأساس في هذا المجال.

وهناك أمثلة كثيرة عن ذلك في مختلف دوّل العالم، منها[1]: محاولة الحكومة الفيليبينية إقرار سياسة لغوية وتربوية هدفت إلى إدخال اللغة الفيليبينية في بعض المجالات التعليمية، وأشرفت الحكومة الأيرلندية على الدراسات التي أجريت بهدف معرفة مدى استجابة المواطنين لمحاولة إحياء اللغة الأيرلندية.

وسعى الحكم الصيني إلى حلّ مشكلة الكتابة بواسطة الرموز الكتابية الصينية وأسهم في إيجاد الحلول لتبسيط تدريسها. كما حاولت الحكومات المتعاقبة في النرويج التقريب بين اللغتين النرويجية والدانماركية المتقاربتين أساسا بتوحيد الكتابة والإملاء. وفي كندا ألزمت الحكومة الاتحادية المؤسسات الرّسمية اعتماد اللّغتين الفرنسية والإنجليزية. وفي الهند التزمت الحكومة الاتحادية بدعم اللّغة الهندو–أوروبية، إضافة إلى إبقائها على اللغة الإنجليزية لأسباب تعود إلى صراع اللّغات ضمن الاتحاد الفيدرالي. إلى جانب اهتمام دول كثيرة كـ: اندونيسيا، واليابان، وإسرائيل، وتركيا، ويوغوسلافيا، وبعض البلدان الإفريقية بالتخطيط اللغوي[2].

وقد أكّدت بعض الدراسات أنّ تحمّل الدولة مسؤولية التّخطيط اللغوي لا يعني في جميع الأحوال أنّ التخطيط سيؤدي إلى نتائج إيجابية. وخير مثال على ذلك فشل الحكومة الايرلاندية في إحياء اللغة الايرلاندية، وذلك نظرا لوجود عوامل مجتمعية تساعد على إنجاح هذا التخطيط أو فشله. لكن بإمكان الدولة دعم سياستها اللّغوية، وذلك تحت طائلة المسؤولية، بإلزام المواطنين بالاستجابة لتخطيطها إيجابيا، مثلما جرى في "تركيا" عندما منعت السلطات النشر بالحروف العربية، وحوّلت الكتابة في "تركيا" إلى الكتابة بالحروف اللاتينية [3].

---

[1]– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص12.

[2]– المرجع نفسه، ص11، 12.

[3]– المرجع نفسه، ص12.

التخطيط اللغوي والتعددية اللغوية: تُعتبر اللغة عاملا مهما لتوحيد أبناء الأمة الواحدة وأفراد المجتمع الواحد، وقد يحدث العكس، حيث يمكن للغة أن تكون عامل الانقسام في البلد المتعدد اللغات، حيث يخلق هذا التعدّد أحيانا التباعد بين أبناء الوطن، وتحس الأقليات بأنّها مهمّشة لا تتكلم اللغة الرسمية الموحدة، وتعيش الدول الإفريقية حالات لغوية استثنائية بسبب ما تعرّضت له من الفتوحات والاستعمارات، وكلّ ما مرت بع تلك الدّول من الصراعات والنزاعات عبر التاريخ، لاسيما منطقة شمال إفريقيا، وبالتالي، تحاول السلطات الحاكمة اتّخاذ بعض القرارات إزاء الوضع اللغوي الذي قد يهدّد كيانها وهويتها وشخصيتها، وتقوم بخيارات معيّنة قصد إصلاح وضعها اللغوي، حيث يختلف التخطيط اللغوي من بلد إلى آخر، لكن غالبا ما يأخذ الاتجاهات الثلاثة الآتية [1]:

1- القضاء على مختلف اللغات والإبقاء على لغة واحدة التي تصبح اللغة القومية الرسمية، مع دمج الأقليات الإثنية في بوتقة الثقافة الوطنية الواحدة.

2- الاعتراف بالتعددية اللغوية وتعزيزها، والمحافظة على اللغات الأساسية في إطار دولة وتبنّي لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات في داخل الدولة.

3- الاعتراف بلغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية، وهذا الاتجاه يحاول إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما البلاد.

[1]- ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص16.

قائمة والمراجع

1– الكتب باللغة العربية:

– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط4، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

– أزولد ديكرو وجـ. م. سشافير، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر. منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء: 2007.

– ألسوندرو دورانتي، الأنتروبولوجية الألسنية، تر: فرانك درويش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2013.

– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، تر: عبد القادر سنقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

– بنّاصر البُعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة – دراسة إبستمولوجية – دار الأمان. الرباط:2007.

– بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، تر: عبد الوهاب تزو، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان: 1996.

– جان لويس كالفي: –علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر: 2004.

: – حرب اللغة، والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2005

– جوزيف ڤندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط4، المركز القومي للترجمة والنشر، القاهرة: 2010.

– جولييت غرمادي، اللسانيات الاجتماعية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة، بيروت. 1990.

– جون إي جوزيف وآخرون، أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي في القرن العشرين)، ط1، تر: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، 2006.

– جون سوان وآخرون، معجم اللغويات الاجتماعية، تر: فوّاز محمد الراشد وعبد الرحمن حسني أحمد، ط1، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 2019.

– دوجلاس براون، أسس تعلّم اللغة وتعليمها، تر: عبده الرّاجحي وعلي علي أحمد شعبان، دار النهضة العربية. بيروت: 1994.

– حسين فهيم، قصة الأنتروبولوجيا (فصول في تاريخ علم الإنسان)، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.

– روبرت لووي، تاريخ الإثنولوجيا من البدايات حتى الحرب العالمية الثانية، تر: نظير جاهل، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007

– السيّد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية: 1997، ص8.

– رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

– روبرت ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006.

– روبرت لووي، تاريخ الإثنولوجيا من البدايات حتى الحرب العالمية الثانية، تر: نظير جاهل، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007

– صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.

– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية – بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، 2013

– فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف غزيز، ط2، دار آفاق عربية، بغداد: 1985.

– قولفجانج هاينه ومان وديتر فيهقجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة: 2004.

– كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي– مدخل. ط3، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة: 1997.

– محمد السّيد علوان، المجتمع وقضايا اللغة، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية: 1995،

–محمد صفوح الأرخص، "علم الاجتماع" ضمن المجلدات الصادرة عن الموسوعة العربية (تصنيف: الفلسفة وعلم الاجتماع والعقائد)، المجلّد الأوّل، منشورات جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق 1983–1984

– محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، ط2، مانج – جاوي الشرقية _ أندونيسيا، 2017.

– محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، دار الفلاح، الأردن، 2002.

– محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، 1981.

– محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان: 2015.

– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1993.

– مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، 2013.

- ميلود حبيبي، الاتصال التربوي وتدريس الأدب، ط1، المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، 1993.

- نعمة دهش فرحان الطائي، مقاربات سوسيولسانية، ط1، الدار المنهجية، عمان – الأردن، 2016.

- نور الدين رايص، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، ط1، مطبعة سايس – فاس، المغرب: 2007.

- هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب، 1990.

- هادي نهر لعيبي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن: 2009.

2- المجلات:

- بسام بركة، "اللغة والبنية الاجتماعية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع40، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986.

3- **الرسائل الجامعية:**

- كايسة عليك، المرجعية اللسانية للمقاربة التواصلية في تعليم اللغات وتعلّمها، مكونات الكفاية التواصلية لدى متعلمي السنة الخامسة ابتدائي أنموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في اللغة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

4- المراجع الإلكترونية:

- أحمد عفيفي، اللغة وصراع الحضارات، كتاب إلكتروني، صدرته مكتبة "عين الجامعة": https://ebook.univeyes.com/96856

- ريمة الخاني، بين الإثنوغرافيا والإثنولوجيا، منتديات فرسان الثقافة، تاريخ النشر: 04/ 01/ 2013، تاريخ الدخول 15/ 02، 2021. https://omferas.com/vb/t43890

- كريم زاكي حسام الدين، اللغة والثقافة – دراسة أنترولغوية لألفاظ وعلاقة القرابة في اللغة العربية، كتاب إلكتروني، منشور على صفحة "كتاب بيديا" (أكبر مكتبة عربية حرة) ص98.
https://ia803206.us.archive.org/33/items/kotbarabia/78.pdf

- Dominique Picard, de la communication à l'interaction : l'évolution des modèles, collection communication et langage, n° 93 Edition Persée, 1992, p75.
https://www.persee.fr/doc/colan_0336-1500_1992_num_93_1_2380

- Louis-Jean Calvet, aux origines de la sociolinguistique "la conférence de la sociolinguistique de de l'CULA (1964), in : langage et société, n°88, 1999, pp 25, 57. www.persee.fr/doc/lsoc_0181-4095_1999_num_88_1_2867